المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و الانظمة المقارنة

التخصص : السياسات الزراعية المقارنة

الدفعة الرابعة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

اثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب

من اعداد الطالبة :

طرابت نسرين

تحت اشراف :

اخلف صارة

اعضاء لجنة المناقشة

ا.د . زراية العمري	رئيسا
ا . اخلف صارة	مشرفا
ا . بوضياف عبير	عضوا

2013/2014

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي حفظهما الله

وإلى إخي وأخواتي

و الى كل عائلتي

وإلى كل الأصدقاء

و الى كل الأساتذة الذين أ شرفوا على تدريسي وتنوير طريقي.

طرابط نسرين

الشكر و التقدير

الحمد الله و اشكره و أثني عليه،اذ أعانني و يسر لي السبيل، حتى فرغت بحمده و توفيقه من اعداد هذا البحث

اتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الاستاذة "اخلف صارة" على ما قدمته لي من مساعدة و نصائح و توجيهات خلال اعداد هذا البحث.

كما اتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى السيد "جلاب سعيد" على ما قدمه لي من مساعدة و نصائح و توجيهات خلال فترة التربص.

و اتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من امدني بيد العون و المساعدة.

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	مضمون اتفاقية الزراعة	35
02	تطور الانتاج الحبوب في الدول العالم	45
03	تطور الانتاج و الاستهلاك العالمي للحبوب (2003-2013)	50
04	مساحات مزروعة و محصودة من الحبوب	60
05	تطور استهلاك القمح في الجزائر منذ الستينات	61
06	واردات الجزائرية من الحبوب (2003-2013)	64
07	قدرات الانتاجية للوحدات تحويل الحبوب (العام و الخاص)	65
08	مساهمة القطاع العام في استيراد، تحويل و التوزيع الحبوب	67
09	طلب على الحبوب (القمح الصلب و اللين) خلال سنة 2013	69
10	كميات المعروضة من الحبوب من الداخل و الخارج	70
11	تصنيفات الدعم حسب اتفاقية الزراعة	81
12	حجم الانتاج المدعم خلال سنة 2008.	82
13	تطور حجم دعم انتاج الحبوب خلال2010-2012	82
14	تطور قيمة فاتورة الحبوب المستوردة (2010-2013)	92

قائمة الاشكال

رقم	عنوان	صفحة
01	حصص الدول المصدرة للحبوب	46
02	اهم الدول المستوردة للحبوب لسنة 2010	47
03	توزيع الانتاج الحبوب في العالم 2012/2013	49
04	تطور الانتاج و الاستهلاك العالمي للحبوب	50
05	حصص المنتوجات الزراعية بالنسب المئوية من المساحة الزراعية المستعملة **SAU**	54
06	الهيكل التنظيمي للشعبة الحبوب في الجزائر	57
07	تطور انتاج الحبوب على مستوى الوطني (2003-2013)	59
08	مردودية الحبوب خلال العشر السنوات الاخيرة	60
09	تطور الاستهلاك الجزائري للحبوب (2003-2013)	62
10	تطور الانتاج والاستهلاك الحبوب في الجزائر (2002-2012)	63
11	نسب وحدات تحويل الحبوب (الخاصة و العامة)	66
12	نسبة الطلب على الحبوب (القمح الصلب و اللين) خلال سنة 2013	69
13	دور الديوان الجزائري المهني للحبوب في السوق	73
14	تطور دعم انتاج الحبوب خلال 2010-2012	82

قائمة المختصرات

ALGEX : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

Agence **N**ational de **P**romotion du **C**ommerce **E**xtérieur

CCLS : تعاونيات الحبوب و البقوليات.

Coopération de **C**éréales et de **L**égumes **S**ecs

CIC : المجلس الدولي للحبوب.

Conseil **I**nternational des **C**éréales

ENIAL : المؤسسة الوطنية للتطوير الصناعات الغذائية.

Entreprise National de développement des industries alimentaires

ERIAD مؤسسة جهوية للصناعات الغذائية و مشتقاتها.

Entreprise Régional des Industries Alimentaires de Céréales et Dérivés

FAIR act : قانون تحسين الزراعة الاتحادية و الاصلاح .

Federal **A**griculture **I**mprovement and **R**eform Act

FAO : المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة للأمم المتحدة.

Organisation des **N**ations **U**nies pour l'**A**limentation et l'**A**griculture.

FNDIA : الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

Fond **N**ationale de Développement de l'Investissement Agricole

FNRPA : الصندوق الوطني لتنظيم الانتاج الفلاحي.

Fonds **N**ational de **R**égulation de la **P**roduction **A**gricole

FSPE : الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

Fonds **S**péciale pour la **P**romotion des **E**xportations

FSRI Act : قانون أمن المزارع والاستثمار الريفي.

Farm **S**ecurity and **R**ural **I**nvestiment

GATT : اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة.

General **A**greement on **T**ariffs and **T**rade

ISO : (الإيزو) منظمة الدولية للمعايير.

Organisation **I**nternational de **N**ormalisation.

OAIC : للديوان الجزائري المهني للحبوب.

Office **A**lgérien **I**nterprofessionnel des **C**éréales

OMC : (م ع ت) المنظمة العالمية للتجارة.

Organisation **M**ondiale du **C**ommerce

OIE : المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية.

Organisation **M**ondiale de la **S**anté **A**nimale.

PAC : السياسة الزراعية المشتركة.

Politique **A**gricole **C**ommune

SAU : المساحة الزراعية المستعملة.

Superficie **A**gricole **U**tile

SN SEMPAC : الشركة الوطنية للمطاحن و صنع العجائن الغذائية و الكسكس.

Société **N**ational des **S**emouleries, **M**euneries, **P**ates **A**limentaires et **C**ouscous.

UCA : اتحاديات التعاونيات الفلاحية.

Unions de **C**oopératives **A**gricoles

UCC : اتحاد التعاونيات الحبوب.

Union des **C**oopératives des **C**éréales

USA : **(و م ا) الولايات المتحدة الامريكية**

The **U**nited **S**tates of **A**merica

الملخص :

تسعى الجزائر منذ الإستقلال إلى تطوير الإقتصاد الوطني و ذلك من خلال تبنيها للعديد من البرامج الوطنية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

تحتل الجزائر موقع إستراتيجي، يمنح لها العديد من الإمتيازات، حيث تشجع هذه الأخيرة على الإستثمار و خاصة الإستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير، بينما التحدي الأساسي في أفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي إطار دراستنا هذه التي نحاول من خلالها توضيح أثر إنضمام الجزائر إلى المنظمة على شعبة الحبوب.

تستفيد شعبة الحبوب من أنواع مختلفة للدعم، إلا أنها تتميز بالضعف و عدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي، و منه اللجوء إلى الإستيراد أكثر من 70% من الإحتياجات الوطنية من الحبوب مما يجعلها من بين أهم الدول المستوردة للحبوب في العالم.

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها في أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيعود على شعبة الحبوب بالآثار الإيجابية تساعدها على تحسين أدائها في المستقبل، وفي نفس الوقت سيعود عليها بالآثار السلبية الناتجة عن تطبيق الإلتزامات التي تنص عليها اتفاقية الزراعة.

الكلمات المفتاحية : انضمام، المنظمة العالمية للتجارة، أثار، الدعم، شعبة الحبوب، اتفاقية الزراعة.

Résumé :

L'Algérie qui s'attelle depuis son indépendance à mettre en place une économie forte et concurrente, a connu plusieurs plans nationaux de développement qui visait à renforcer sa structure économique.

Occupant une position géographique stratégique qui lui offre de nombreux atouts pour la mise en valeur de son potentiel d'investissement, notamment les investissements étrangers orientés vers l'exportation, le défi majeur et bien sur la perspective de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC, et dans notre cas voir qu'elle sera son impact sur la filière céréalière.

Même si elle bénéficie de différents types de soutiens, la filière céréalière en Algérie reste faible et le pays n'est pas en mesure de satisfaire la demande intérieure et est donc obligé d'importer l'équivalent de 70% des besoins du pays en céréales, ce qui classe l'Algérie parmi les plus grands importateurs de produits alimentaires dans le monde.

Le résultat de notre travail souligne d'une part les opportunités attendues de cette adhésion sur le secteur agricole en général et la filière céréalière en particulier, à travers une amélioration de ces performances sur le long terme, et d'autre part les menaces qui pèsent sur le secteur à cause de l'application des obligations énoncées dans l'accord sur l'agriculture.

Mots clés : adhésion, OMC, impact, soutiens, filière céréalière, importer, opportunités, menaces, accord sur l'agriculture.

خطة

مقدمة

الفصل الأول : المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر اليها

المبحث الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث : اتفاقيات الخاصة بالقطاع الزراعي

الفصل الثاني : شعبة الحبوب على المستوى العالمي و الوطني

المبحث الأول : السوق العالمي للحبوب

لمبحث الثاني : شعبة الحبوب على المستوى الوطني

المبحث الثالث : السوق الجزائري للحبوب

الفصل الثالث : واقع شعبة الحبوب في الجزائر و أفاقها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية

المبحث الأول : وضعية شعبة الحبوب في الجزائر بالنسبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني : التغيرات والتحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الإنضمام إلى م ع ت

المبحث الثالث : النتائج المتوقعة على شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت

الخاتمة

مقدمة

- **تقديم**

تميزت نهاية القرن العشرين بإستكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي،البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المنظمة العالمية للتجارة)، تم ذلك بقيام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وكان ذلك بعد عدة مراحل، حيث جاءت هذه الأخيرة كبديل للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT)، التي إقتصرت مهامها إلا على جانب تجارة السلع فقط.

تم توسيع العمليات التجارية للسلع و الخدمات في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، حيث أصبحت الاتفاقية تشمل تجارة المنتوجات الزراعية، التي أدخلت لأول مرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة الاوروغواي سنة 1994. يعود إستبعاد المنتوجات الزراعية من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية إلى خصائصها، حيث تتميز بعدم إستقرار عرضها في الأجل القصير وسياسات الدعم، كما تعود إلى العوامل السياسية المتمثلة في هيمنة بعض الدول على تجارة المنتوجات الزراعية.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى لمواكبة التطورات و الإندماج في الاقتصاد العالمي، فهي تتأهب للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تقدمت بطلب الانضمام سنة 1987، أجبر هذا الأخير الجزائر على قيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية ،السياسية و التجارية، حيث تبنت إقتصاد السوق والتحرير التجاري للإستجابة للمبادئ و قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

يتميز القطاع الزراعي الجزائري بالضعف، العجز على تحقيق الأمن الغذائي و إعتماده على الاستيراد لسد الإحتياجات الغذائية خاصة في توفير الحبوب. حيث تحتل هذه الأخيرة مكانة إستراتيجية هامة في النمط الغذائي الجزائري، كما يتصدر إنتاج الحبوب في الجزائر المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة لزراعة، كما يعد هذا المنتوج من أهم المنتوجات الزراعية التي يتلقى دعم الدولة بهدف منها لتشجيع و تطوير إنتاج الحبوب، إلا أنه يتميز بالركود و الضعف ومنه عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الإحتياجات الوطنية. كما تظهر أهمية الحبوب في الجزائر من خلال الدور التي تلعبها في تموين الصناعات الغذائية و حجم الكميات المستوردة من هذا المنتوج.

عليه فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيفرض عليها تطبيق أبعاد اتفاقية الزراعة على مختلف المنتوجات، سينتج جراء ذلك التحديات و الفرص على مختلف الشعب الزراعية،و منه عليها الإستفادة من مختلف الفرص و مواجهة التحديات للتقليل من السلبيات.

- **الإشكالية :**

في إطار إستعداد الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و نتيجة لتأثير اتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي و بصفة خاصة على شعبة حبوب و ما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري. و منه نطرح السؤال التالي :

ماهي أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الشعبة الحبوب ؟

الأسئلة الفرعية :

_ ماهو واقع إنتاج الحبوب و قدرته على تلبية الاحتياجات الوطنية ؟
_ ماهو دور الذي يمكن أن يلعبه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتحسين أداء شعبة الحبوب؟
_ هل المؤسسات الغذائية الجزائرية (وحدات تحويل الحبوب) قادرة على البقاء في السوق في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟
_ ماهي الإصلاحات و السياسات الزراعية في إطار انضمام الجزائر المتوقع إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

- **الفرضيات :**

تتمثل الفرضيات التي اعتمدنا عليها للإجابة على اشكالية البحث في :

_ عدم قدرة إنتاج الحبوب على مواجهة الطلب المحلي، هذا راجع إلى ضعف مردودية زراعة الحبوب مما يجعلها تعتمد على الاستيراد لتغطية العجز.
_ إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعد شعبة الحبوب على تطوير وتحسين أدائها.
_ إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية سيحد من فرص وحدات التحويل للبقاء في السوق بسبب شروط التي تفرضها اتفاقية الزراعة فيما يخص الدعم.
_ تعمل الجزائر على إستجابة للمتطلبات و شروط المنظمة العالمية للتجارة من خلال قيامها بمجموعة من الاصلاحات و تبنيها لسياسات زراعية تهدف إلى تطوير مختلف الشعب الزراعية بما فيها شعبة الحبوب بما يتلاءم مع شروط المنظمة.

- **مبررات اختيار الموضوع**

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

_ رغبة في المعرفة مصير الجزائر بعد إنضمام إلى منظمة العالمية للتجارة خاصة فيما يخص الجانب الإكتفاء الغذائي لأنها تنتهج سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع الزراعي.

_ التعرف على مدى تأثر شعبة الحبوب بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
_ أهمية تجارة المنتوجات الزراعية خاصة الحبوب ضمن منظمة العالمية للتجارة ،وكون الجزائر من بين أهم المستوردين للحبوب في العالم.
_ التعرف على سياسات واليات التي تضعها الدولة لمواجهة أثار السلبية الناتجة عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **اهداف البحث :**

نهدف إلى :

_ يكمن أول هدف لهذا البحث هو الإجابة على إشكالية البحث
_ تشخيص و تحليل شعبة الحبوب، توضيح مدى قدرتها على تغطية الطلب الوطني.
_ التعريف باتفاقية الزراعة و مختلف مبادئها، محاولة مطابقة معايير شعبة الحبوب الجزائرية مع مبادئ التي تنص عليها اتفاقية الزراعة.
_ إبراز أهمية القطاع الزراعي الجزائري في المفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة.
_ إبراز مختلف التغيرات المطلوبة على مستوى شعبة الحبوب للاستجابة للمعايير وشروط المنظمة العالمية للتجارة.
_ توضيح مختلف المزايا التي تمنحها اتفاقية الزراعة و اتفاقيات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي لتأهيل و تطوير شعبة الحبوب.
_ توضيح مختلف الأثار الإيجابية و السلبية ناتجة عن إنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- **أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث من الناحية الأولى في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية من خلال ما يتوصل إليه من النتائج و مساهمته العلمية كمرجع للطلبة و الباحثين، حيث أنه يركز على تحليل شعبة الحبوب في الجزائر.

أما من الناحية الثانية تكمن في كونه يحاول إبراز أهم التحديات و أثار السلبية التي ستواجه شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى المنظمة، و محاولة توضيح أهم الاجراءات ممكن إتخاذها لتفادي الأثار السلبية.

- **ادبيات الدراسة :**

يستند هذا البحث في تحديد مسارات إنطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات. حيث نقتصر على بعض الدراسات السابقة التي إهتمت بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و بالشعبة الحبوب في الجزائر من بينها :

اولا : غربي فوزية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان : الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

لقد حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الاجابة على اشكالية التالية : هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الإستهلاك الواسع، بما يضمن لها إستقلالا إقتصاديا؟

عليه هدف الباحثة من وراء إجابة على إشكالية هو تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة، مدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

ثانيا : بن حبيبه طه، رسالة ماجستر تحت عنوان : اثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر –دراسة حالة منتوج القمح–، جامعة الجزائر 03، 2012.

حول الباحث خلال هذه الدراسة ابراز دور سياسة الدعم الفلاحي المطبقة و أثرها على مردودية الإنتاج، ذلك من خلال محاولته إجابة على الإشكالية التالية : كيف يمكن تقدير نموذج يظهر كفاءة الأداء لسياسة الدعم الفلاحي في منتوج القمح؟ و لماذا لم نصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالرغم من سياسات الدعم المطبقة للنهوض بالقطاع الزراعي؟ للاجابة على الاشكالية حاول الباحث إبراز دور سياسة الدعم الفلاحي المطبقة و أثرها على مردودية الإنتاج. توصل الباحث أن هذه السياسات لم تصل إلى الهدف المنشود المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء و كثيرا ما تلجئ الجزائر للاستيراد من الخارج.

ثالثا : تمثلت هذه االدراسة في مذكرة ماستر تركز على **دور و** قدرة فواعل شعبة الحبوب في الجزائر في إطار الشراكة شمال_جنوب.

(M'hand Djaouti, « renforcement des capacités des acteurs dans le cadre d'un partenariat Nord–Sud », mémoire de master ,institut agronomique méditerranéen de Montpelier, 2010.)

و قد انطلقت هذه الدراسة من الاشكالية التالية : كيف يمكن تعزيز قدرة فواعل شعبة الحبوب في الجزائر في اطار الشراكة شمال_جنوب؟ و ماهو دور الشراكة شمال–جنوب في تحسين اداء وعمل شعبة الحبوب في الجزائر ؟ يهدف الباحث إلى تشخيص و تحليل أداء فواعل شعبة الحبوب في الجزائر، وابراز المزايا الناتجة عن إتفاق الشراكة شمال–جنوب.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة : تعزيز قدرات الفواعل أمر أساسي لتطوير أداء وعمل شعبة الحبوب في الجزائر.

أما في دراستنا هذه سنحاول التركيز على الأثار الإيجابية و السلبية الناتجة عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب، و التركيز على الإستثناءات و المزايا التي تستفيد منها الجزائر لتقليل من حدة الأثار السلبية.

- **الإطار المنهجي للدراسة :**

سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في أغلب محاور الدراسة، حيث سيتم إستعمال المنهج الوصفي عند دراسة المنظمة العالمية للتجارة.

أما المنهج التحليلي سيتم اعتماده لتحليل آلية عمل المنظمة العالمية للتجارة و أهداف الإنضمام إليها،إلى تحليل شعبة الحبوب في الجزائر و يتم إستكمال المنهجين السابقين بالمنهج الإحصائي من خلال إستخدام بعض الإحصاءات كوسيلة لتبيان تطور تجارة الحبوب و واقع الإنتاج الحبوب في الجزائر.

- **الإطار المفاهمي للدراسة :**

شعبة (filière) : هي عبارة عن مجموعة من الأعوان الاقتصادية التي تساهم مباشرة في الإنتاج ،التحويل والتوزيع بهدف تقديم منتوج نهائي.[1]

سياسة الزراعية : مجموعة من الإجراءات المتناسقة التي تتخذها السلطات العمومية بإستعمال وسائل محددة ومختلفة لتحقيق اهداف معينة.[2]

اتفاقية الزراعة : تهدف إلى إنشاء نظام للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق ،كما أن الهدف في الأجل الطويل هو التوصل إلى تخفيضات تصاعدية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية وفق فترة زمنية متفق عليها ،ومن ثم تصحيح ومنع القيود في الأسواق الزراعية العالمية.

الدعم :عبارة عن إنفاق عام في شكل تحويلات نقدية إلى فواعل القطاع الزراعي بهدف تشجيع وتطوير الإنتاج.[3]

وحدات التحويل : يقصد بها شركات المتخصصة في إنتاج مشتقات الحبوب الخاصة و العمومية.

[1] Fabien Tallec, Louis Bockel, l'approche filière : analyse fonctionnelle et identification des flux, FAO, 2005, p7.

[2] رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية و اثرها في الامن الغذائي في بعض الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 34

[3] FAO, Analyse des dépenses publiques en soutien de l'agriculture et de l'alimentation au Burkina faso (2006-2010), 2013, p 7.

- **صعوبات الدراسة :**

تتمثل صعوبات التي صادفتنا في إنجاز بحثنا هذا في ضيق الوقت الذي ضاع كثيرا في تنقلنا إلى المكتبات، و صعوبة الحصول على إحصائيات المتعلقة بالدعم الموجه لشعبة الحبوب نظرا لتحفظ وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على هذه الارقام.

- **هيكل البحث :**

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات التي طرحناها فيما سبق ولتحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة ،قسمنا البحث الى تسع مباحث موزعة على ثلاث فصول تسبقها مقدمة وتليها الخاتمة ،ويكون ذلك كما يلي :

تطرقنا في الفصل الأول إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنضمام الجزائر إليها، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول تحت عنوان ماهية المنظمة العالمية للتجارة، أما الثاني متمثل في مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و في الأخير تطرقنا إلى اتفاقيات الخاصة بالقطاع الزراعي.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة شعبة الحبوب على مستوى العالمي و الوطني، تناولنا في المبحث الأول السوق العالمي للحبوب، وفي المبحث الثاني تناولنا شعبة الحبوب على المستوى الوطني و المبحث الثالث تضمنا السوق الجزائري للحبوب.

في الفصل الثالث تطرقنا إلى واقع شعبة الحبوب في الجزائر و أفاقها في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال ثلاث مباحث الأول، تطرقنا في الأول إلى وضعية شعبة الحبوب في الجزائر بالنسبة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في الثاني إلى التغيرات والتحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الإنضمام، وفي الثالث إلى النتائج المتوقعة على شعبة الحبوب في حالة الإنضمام.

و في الأخير خاتمة عامة تضم أهم نتائج الدراسة و التوصيات.

الفصل الأول :

المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر اليها

تمهيد

نظرا لعدم نجاح الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في مواكبة التطورات الاقتصادية وتنظيم و تحرير التجارة الدولية، جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتكمل النقص الذي تميزت به الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في الجوانب العديدة كعدم شمولها على كل الجوانب المتعلقة بالتجارة السلع. و عليه تم خلال جولة الاوروغواي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث جاءت هذه الأخيرة لتكمل أركان النظام الاقتصادي العالمي، و تنفذ جميع الاتفاقيات التي أقرتها منها اتفاقية الخدمات، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية و اتفاقية الزراعة.

تعد اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في الجولة الاوروغواي بعد المفاوضات بين الدول الأعضاء خاصة الدول المتقدمة لتحرير التجارة الدولية للمنتوجات الزراعية، كما عرفت هذه الاتفاقية المفاوضات انطلاقا من سنة 2000 في الاجتماعات م ع ت لتسهيل وتحسين تطبيق مبادئها.

و الجزائر كغيرها من الدول تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبنيها للاقتصاد السوق و سعيها إلى الانضمام إلى م ع ت بتقديمها لطلب الانضمام و دخولها في التفاوض مع المنظمة،و عملها على تهيئة الظروف و الشروط اللازمة للانضمام.

و عليه سنتطرق خلال هذا الفصل إلى :

- ماهية المنظمة العالمية للتجارة؛
- مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- اتفاقيات الخاصة بالقطاع الزراعي.

المبحث الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا هاما في الإقتصاد العالمي من خلال تطويرها، وتنظيمها للتجارة الدولية، والحد من المشاكل التجارية والاقتصادية التي عرفتها التجارة الدولية، قد جاءت المنظمة لتكمل النقص التي تميزت به الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

ترتكز المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ لتحقيق أهدافها، و تحتوي على هيكل تنظيمي يشرف على مهامها. وعليه خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مراحل نشأة المنظمة العالمية للتجارة ،ومفهومها ،وإلى الإجراءات الانضمام إليها.

المطلب الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة

مرت المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل قبل أخذها لشكل المنظمة الدولية التي تهتم بتجارة السلع والخدمات وهو ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي :

1_الخلفية التاريخية لنشأة المنظمة العالمية للتجارة

تعود فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الهدف من ذلك استكمال أركان النظام الاقتصادي العالمي والتي تتمثل في : الصندوق النقد الدولي،البنك الدولي،المنظمة الدولية للتجارة. حيث تم إنشاء الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944، أما فيما يخص فكرة إنشاء المنظمة الدولية للتجارة فقد طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدولي للتجارة و التوظيف في لندن سنة 1946. وعليه تم عقد مؤتمر لإنشاء المنظمة الدولية للتجارة و التي رفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليه رسميا رغم أن المؤتمر إ نعقد من خلال مبادرة أمريكية، وذلك راجع لتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من ضعف سيادتها على تجارتها الخارجية.[1]

في عام 1947 عقد مؤتمر دولي في جنيف تم فيه التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) من طرف 23 دولة، وهي "اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعاهد فيها الدول المتوقعة على اتفاقية على تحرير التجارة الدولية، والهدف منها هو إجراء تخفيض متتابع في الرسوم الجمركية وإلغائها على بعض السلع تشجيعا لنمو التجارة العالمية".[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **الجات و اليات منظمة التجارة العالمية من اوروغواي لسياتل حتى الدوحة**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003، ص 173.

[2] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، دار الجامعية، الإسكندرية 2009 ، ص49 .

وهي تمثل إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها، عقدت اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) ثمانية جولات للمفاوضات،و في الجولة الأخيرة تم إنشاء المنظمة العالمية و كان ذلك سنة 1994.

وفي العنصر الموالي سنتطرق إلى أهم الجولات المفاوضات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

2-جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)

مرت مرحلة الإنتقال من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) 1948-1994 بعقد ثمانية جولات بهدف توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية.

تتمثل الجولات المفاوضات في :

- **جولة جنيف 1947**

عقدت هذه الجولة بمشاركة 23 دولة، وأهم نتائج هده الجولة هي تخفيض الرسوم الجمركية بالمتوسط 35 %، وفي هذه الجولة تم وضع الإطار العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

- **جولة انانسي 1949**

شارك في هذه الجولة 13 الدولة ،استمرت فيها دول الأعضاء في عمليات تخفيض الرسوم الجمركية.

- **جولة توركاي (1950-1951) :**

بمشاركة 38 دولة فيها ،تم مواصلة تخفيضات على الرسوم الجمركية.

- **جولة جنيف 1956**

شاركت فيها 26 دولة ، و تم فيها تخفيض الرسوم الجمركية.

- **جولة ديلون (1960-1962)**

انعقدت هذه الجولة باقتراح من النائب وزير الخارجية الأمريكية (دوجلاس ديلون)، بمشاركة 26 دولة. نتج عن هذه الجولة تخفيض الرسوم الجمركية خاصة على المنتوجات الزراعية، وتم الاتفاق على إنشاء السياسة الزراعية المشتركة (PAC) في إطار مشروع أوروبي مشترك.[1]

[1]Daniel Van Der Steen, Alex Danan, Marek Poznanski, **Organisation mondial du commerce et l'agriculture**, collectif stratégies alimentaires, Bruxelles, 1999, p 16.

- **جولة كينيدي (1963-1967)**

تمثل الجولة السادسة من المفاوضات التي تميزت بمشاركة 62 دولة، وبزيادة مشاركة الدول النامية نتيجة لإضافة الفقرة التجارة و التنمية. وتم الاتفاق في هذه الجولة غلى تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة 50% من حجم التجارة العالمية، والاتفاق حول المكافحة الإغراق(antidumping).

- **جولة طوكيو (1973-1979) :**

شارك في هذه الجولة 90 دولة، تم الإنفاق على خفض الرسم الجمركي بما يعادل 30 % من متوسط التعريفات الجمركية، وترخيص الاستيراد.

- **جولة أوروغواي (1986-1994)**

تعتبر هذه الجولة من أهم الجولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، حيث تم خلالها لأول مرة التفاوض حول التجارة في السلع الزراعية والخدمات، كما أكدت هذه الجولة على الارتباط بين السياسة التجارية والاقتصادية والتفاوض كوحدة واحدة. انتهت هذه الجولة بصياغة الوثيقة الختامية المتفق عليها لجولة الاوروغواي في مدينة مراكش سنة 1994 التي صادقت عليها 117 دولة. أهم البنود التي تضمنتها هذه الوثيقة هي :

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة؛
- ايجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية؛
- تعزيز خطوات تحرير التجارة؛
- اتفاقية حول التجارة في الخدمات؛
- الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية و تجارة السلع المقلدة.[1]

و منه نشأت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) كبديل للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبدأت ممارسة مهامها رسميا سنة 1995.

عقدت المنظمة العالمية للتجارة بعد تأسيسها مجموعة من المؤتمرات لتوسيع نشاطاتها تحت إشراف هيكلها التنظيمي،_هذا الأخير سنتطرق إليه خلال المطلب الموالي_. تتمثل هذه المؤتمرات في:

[1] ابراهيم بدوي، **اثر العولمة و المنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، دار الفكر العربي، لبنان، 2011 ،ص56.

- المؤتمر الوزاري في سنغافورة 1997

يعد أول مؤتمر وزاري بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمشاركة 130 دولة، تم الاتفاق في هذا المؤتمر على مواصلة تحرير التجارة و على توسيع تبادل المنتوجات و تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية.

- المؤتمر الوزاري في جنيف 1998

انعقد هذا المؤتمر بالمشاركة 134 دولة، تم في هذا المؤتمر مناقشة العديد من القضايا في إطار التحضير للمؤتمرات اللاحقة.

- المؤتمر الوزاري في سياتل 1999

انعقد هذا المؤتمر في ظروف استثنائية تصاعدت فيها الاختلافات بين دول الأعضاء المنظمة،واتساع الخلافات في الموافق بين الدول المتقدمة ،مما أدى إلى فشل هذا المؤتمر.[1]

- المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001 :

انعقد هذا المؤتمر بعد فشل مؤتمر سياتل واهم حدث عرفه هذا المؤتمر هو انضمام الصين إلى م ع ت، تم خلال هذا المؤتمر إعتراف دول المتقدمة بمكانة العالم الثالث في النظام العالمي وعليه حققت الدول النامية مكاسب خلال هذا المؤتمر منها إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقبول مقترحاتها في مجال المنسوجات و الملابس ،كما حصلت على تنازلات من الاتحاد الأوروبي في مجال تعريفات الجمركية.[2]

- المؤتمر الوزاري في كانكون المكسيكية 2003 :

تم في هذا المؤتمر مواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في مؤتمر الدوحة و العمل على تكريسه ميدانيا، إلا أن هذا المؤتمر تميز بالفشل بسبب الإختلافات بين دول الأعضاء و الإحتجاجات المستمرة المناهضة للعولمة.

- المؤتمر الوزاري هونج كونغ 2005 :

إنعقد هذا المؤتمر بمشاركة 149 دولة، ومن أهم الملفات التي تم مناقشتها ملف الزراعة و الخدمات والتنمية، ففيما يخص الملف الزراعة فقد تم إعفاء الدول النامية من التزام بتخفيض الدعم المحلي الذي

[1] Kamal Chehrit**, l'Organisation mondial du commerce**, grand alger livres, Alger, 2007, P 16.

[2] آيات الله مولحسان ،« منظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر) »، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير ،2011،ص 76.

تقدمه للمنتجين، كما تم السماح بإدراج أنواع جديدة من الدعم المحلي التي تخدم مصالح الدول النامية.[1]

- المؤتمر الوزاري في جنيف 2009 :

إنعقد هذا المؤتمر على خلفية الأزمة العالمية، حيث تم دراسة جميع مجالات م ع ت و كان الموضوع العام لهذا المؤتمر هو : م ع ت و النظام التجاري المتعدد الأطراف و البيئة الاقتصادية العالمية الحالية.

- المؤتمر الوزاري في جنيف 2011 :

عقدت خلال هذا المؤتمر ثلاث جلسات حول أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف و م ع ت،التجارة و التنمية و برنامج الدوحة للتنمية.[2]

- المؤتمر الوزاري في بالي الاندونسية 2013 :

تم خلال هذا المؤتمر التركيز على ضرورة تبني إصلاحات، التي من شأنها تسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة وكذا توفير المساعدة التقنية وتدعيم القدرات بالشكل الكافي و المناسب خلال مرحلة الانضمام و ما بعد الانضمام[3].

المطلب الثاني : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

إستكمل مؤتمر مراكش الركن الثالث للنظام الاقتصادي العالمي المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة. سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعاريف الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة، أهدافها ،مبادئها، مهامها، وإلى هيكلها التنظيمي.

1-تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة و من بين هذه التعاريف نذكر:

"منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول و ما يترتب على ذلك من أثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية وبيئية و حماية الملكية الفكرية."[4]

[1] ايات الله مولحسان ،مرجع سبق ذكره ،ص 77.

[2] La huitième conférence ministérielle de l'omc : http://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min11_f/min11_f.htm.

[3] La neuvième conférence ministérielle de l'omc : https://mc9.wto.org/fr.

[4] سهيل حسين الفتلاوي ،**منظمة التجارة العالمية** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،2009 ،ص 46.

"هي منظمة تعمل على تحرير التجارة ،و فيها تتفاوض الدول على اتفاقيات تجارية."[1]

"هي منظمة عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي جديد ،و على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي."[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن منظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية ذات شخصية قانونية تعمل ضمن نظام اقتصادي دولي، و هي إطار للمفاوضات المتعددة الأطراف من اجل تنظيم وتحرير التجارة الدولية.

2-أهداف و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة :

تقوم المنظمة العالمية للتجارة عكس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة على مبادئ التي تسعى من خلالها على تحرير التجارة العالمية و تحقيق أهدافها.

ا-أهداف منظمة العالمية للتجارة :

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى تحرير التجارة الدولية، و يعد هذا الأخير الهدف الرئيسي للمنظمة،كما تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- رفع مستوى المعيشة بتعيين إدارة العلاقات فيما بين أعضاء منظمة في مجال التجارة والجهود الاقتصادية؛
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف وسائل التنمية؛
- تأمين نصيب الدول النامية خاصة اقل نمو في نمو التجارة الدولية بما يتماشى و احتياجات تنميتها الاقتصادية؛
- تحقيق التنمية المستدامة و حماية البيئة وذلك للسماح باستغلال الأمثل للاحتياطات العالم بما يتماشى في التنمية الاقتصادية؛
- توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة الدولية.[3]

[1] Organisation mondial du commerce, **Comprendre l'OMC**, Division de l'information et des relations extérieures, Genève, 2012, télécharger : http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/understanding_f.pdf

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 176.

[3] إكرام مياسي ،**الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ،دار هومه ،الجزائر ،2011 ،ص 225.

ب-مبادئ المنظمة العالمية للتجارة :

تستند المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من مبادئ تتمثل في :[1]

- مبدأ عدم التمييز في المعاملات : تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا؛
- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية : يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية؛
- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية : ذلك لزيادة حصة دول النامية في التجارة الدولية،وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية؛
- مبدأ المشاورات والمفاوضات : تعمل المنظمةعلى حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية؛
- مبدأ الشفافية : إفصاح أعضاء المنظمة عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

3-مهام المنظمة العالمية للتجارة و هيكلها التنظيمي

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة مؤسسة اقتصادية تتميز بهيكل تنظيمي تشرف من خلاله على تحقيق أهدافها و القيام بوظائفها.

ا-مهام المنظمة العالمية للتجارة :

تقوم المنظمة العالمية للتجارة بالوظائف التالية :

- تسهيل تنفيذ الاتفاقات الخاصة بحرية التجارة و ذلك من خلال إشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات؛
- توفير أجواء التفاوض بين دول الأعضاء، و بين الدول التي ترغب بالانضمام إلى المنظمة ،وبين الدول الأعضاء التي ترغب في عقد اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية ، لان المنظمة تهدف إلى موافقة الدول الأعضاء جميعها على الاتفاقيات التي تعقدها و القرارات التي تتخذها؛
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء؛
- إدارة السياسة التجارية و تحليلها وفقا لما هو مقرر في الملاحق الاتفاقية المنظمة؛

[1] جميلة جوزي ،"ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" ،**مجلة الباحث** ،جامعة الجزائر ،العدد 11 ،2012 ،ص227.

- تعاون مع الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتحقيق التكامل.[1]

ب-الهيكل التنظيمي للمنظمة

تحتوي المنظمة العالمية للتجارة على هيكل تنظيمي مؤسساتي الذي يسهل لها أداء وظائفها،وينقسم هيكلها التنظيمي إلى نوعين من الأجهزة : الأجهزة العامة، و الأجهزة المختصة.[2]

- **أجهزة العامة**

يتكون من :

- المؤتمر الوزاري

يتألف من ممثلين جميع الأعضاء بمستوى الوزير و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل ،وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

- المجلس العام

يتألف من ممثلين جميع الأعضاء و يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل كما يجتمع كلما دعت الحاجة لذلك و يمارس مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته.

- جهاز تسوية المنازعات

تشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل،ويعتمد الجهاز في عمله على أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه في الاتفاقية، و يصدر الأحكام ملزومة للأطراف المتنازعة.[3]

- الأمانة العامة

تتكون من مدير يعين من قبل المؤتمر الوزاري و موظفين، يخضع المدير و الموظفون لأحكام المنظمة العالمية للتجارة ،لهم طابع دولي.[4]

- جهاز مراجعة السياسة التجارية

يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة الرئيسية للمنظمة، يغطي مراجعة الكاملة لسياسات و الممارسات التجارية لمختلف الأعضاء.

[1] سهيل حسين الفتلاوي ،مرجع سابق ،ص169-164.
[2] محفوظ لعشب ،**المنظمة العالمية للتجارة** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2006 ،ص37.
[3] سليم سعداوي ، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه** ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2008 ،ص23.
[4] محفوظ لعشب ،مرجع سبق ذكره ،ص 40.

- **الأجهزة المختصة**

تتمثل في :

- المجالس الرئيسية تتكون من :

مجلس تجارة السلع : يحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية، لجنة الإجراءات الوقائية.

مجلس تجارة الخدمات : يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات.

مجلس حقوق الملكية الفكرية : يهتم ببحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

- اللجان الفرعية

لجنة التجارة و البيئة : تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة

لجنة التجارة و التنمية : تهتم بالعالم الثالث

لجنة الميزانية و المالية و الإدارة : تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

- مجموعة العمل

تقتضي بدراسة الترشيحات للعضوية، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة. [1]

المطلب الثالث : كيفية الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

تمنح المنظمة العالمية للتجارة العضوية إلى دولة أو إلى منطقة تتمتع باستقلال جمركي، ذلك بعد تحقيق الدولة الراغبة في الانضمام إلى شروط التي تفرضها المنظمة وفقا لمراحل تتبعها، مما يجعل الدولة بعد الانضمام تتمتع بمجموعة من الحقوق و في نفس الوقت تلتزم بمجموعة من الواجبات. وهو ما سنحاول التطرق إليه خلال هذا العنصر.

1-شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

على الدول التي تسعى للانضمام إلى المنظمة أن تحقق مجموعة من الشروط، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى الشروط العامة هي تشترك فيها مع المنظمات الدولية و إلى الشروط الخاصة التي تخص المنظمة العالمية للتجارة.

[1] محمد صفوت قابل ،مرجع سبق ذكره ،ص 78.

- **الشروط العامة**

تتمثل في :

- على كل دولة لكي تكون عضو في م ع ت أن تكون مستقلة ذات سيادة، إلا أن المنظمة وسعت في قبول الدول الغير المستقلة بشرك أن تكون تتمتع باستقلال جمركي و ذلك حسب المادة 16 من الاتفاقية؛
- يجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالاتفاقية و بالقرارات التي تقررها المنظمة؛
- يجب على دول الأعضاء الالتزام بتسديد اشتراكات و مساهمات مالية طبقا للجداول التي تعدها لجنة الميزانية المالية في المنظمة؛
- ضمان دول الأعضاء الحماية لأموال المنظمة و العاملون بها بالتوفير حصانات دبلوماسية لها.[1]

- **الشروط الخاصة**

تشترط المنظمة على الدول للانضمام إليها الموافقة على جميع الشروط الخاصة بها التي نصت عليها اتفاقية م ع ت، التي تتمثل في :

- على الدول الراغبة للانضمام إلى م ع ت تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية من خلال تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات الجمركية لا يمكن التراجع عنها.
- تقديم التزامات في الخدمات أي الدولة تقدم جدول للحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.
- تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى م ع ت بالتوقيع على برتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات م ع ت.[2]

2-حقوق و واجبات أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

تتمتع الدولة العضو في م ع ت بمجموعة من الحقوق وفي نفس الوقت تلتزم بالواجبات

- **حقوق دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة**

تتمثل في :

- حق كل دولة في العضوية الأجهزة الرئيسية و المختصة للمنظمة، وحضور اجتماعاتها؛
- لكل دولة صوت واحد لتصويت على توصيات و قرارات المنظمة في اجتماعات المؤتمر الوزاري و المجلس العام؛

[1] حسين سهيل فتلاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 98.
[2] عبد القادر تومي ،**العولمة من الاقتصاد الى الايديولوجيا** ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2009 ،ص105.

- تقديم اقتراحات لتعديل أحكام اتفاقية مراكش أو اتفاقيات متعددة الأطراف و ذلك في إطار المؤتمر الوزاري؛
- تبادل التخفيضات الجمركية إجراءات الحد من القيود التعريفية و غير التعريفية مع أعضاء المنظمة؛
- حق كل دولة بالانسحاب بالارادتها من عضوية المنظمة العالمية للتجارة.

- **واجبات دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة**

تلتزم دول الأعضاء في م ع ت بتطبيق الواجبات التالية :

- التنفيذ الأمثل لأحكام اتفاقية مراكش و اتفاقيات الملحقة بها من طرف دول الأعضاء؛
- قيام دول الأعضاء بتعديل و مطابقة القوانين الوطنية و اللوائح و الإجراءات الإدارية بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليه في الاتفاقيات المنظمة؛
- الاعتراف بالشخصية الدولية للمنظمة ،ومنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها؛
- التزام دول الأعضاء بدفع المساهمات المالية وفقا للأنظمة التي يعتمدها المجلس العام؛
- منح موظفي المنظمة و ممثلي أعضائها الامتيازات و الحصانات التي تكفل لهم الاستقلالية والحيادية في ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.[1]

3-خطوات انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة خطوات ومراحل يمر بها طلب الانضمام إلى المنظمة و التي تتمثل في :

- مرحلة تقديم الطلب الانضمام

تقوم الدولة راغبة بالانضمام إلى م ع ت بتقديم طلب كتابي رسمي بالانضمام إلى الأمانة العامة للمنظمة، و يقوم المجلس العام بدراسة الطلب من خلال تشكيل مجموعة عمل و تكون هذه المجموعة مفتوحة لأعضاء المنظمة. يتضمن طلب الانضمام مذكرة عن نظام التجارة الخارجية، يتم مناقشة المذكرة في اجتماعات متتالية لمجموعة العمل.

- مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف

يتم في هذه المرحلة التفاوض داخل مجموعة العمل حول مبادئ وسياسات انضمام الدولة إلى المنظمة، وتحديد شروط الانضمام بما في ذلك ما سيسمح به لها من فترات انتقالية لإدخال أي تعديلات مطلوبة على تشريعاتها أو أنظمتها وتكون مطلوبة لتنفيذ التزاماتها.

[1] محمد عبيد محمد محمود ،**منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية** ،دار الكتب القانونية ،مصر ،2007 ،ص393-390.

- مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف

في هذه المرحلة تدخل الدولة الراغبة في الانضمام في مفاوضات مع الدول الأعضاء التي لها مصلحة معها، كل دولة على حدى فيما يتعلق بتنازلات و التزاماتها بخصوص فتح الأسواق.[1]

- مرحلة موافقة المجلس العام

بعد الانتهاء من المفاوضات تقوم مجموعة العمل بتقديم تقرير عن نتائج المفاوضات و بروتوكول الانضمام إلى المجلس العام من اجل الموافقة عليه، وتكون الموافقة بغالبية ثلثي الأصوات، و يدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوم من تاريخ موافقة الدولة الطالبة للانضمام.[2]

من خلال ما ذكرناه سابقا المنظمة العالمية للتجارة هي أهم نتيجة من نتائج جولة الأوروغواي،التي أعطت ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة جولات من المفاوضات عقدت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة.

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحرير و تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء في جميع المجالات. حيث تضم المنظمة 159 دولة عضو حتى مارس 2013 (حسب الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة) و 25 دولة عضو ملاحظ هي في طريق الانضمام إلى المنظمة ومن بين هذه الدول الجزائر. حيث سنحاول من خلال المبحث الموالي التطرق إلى مسار انضمام الجزائر إلى م ع ت.

المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

نظرا لتطورات التي شاهدتها العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الدول، ومع سيطرة المنظمة العالمية للتجارة على جميع التبادلات التجارية العالمية، مما جعل انضمام للمنظمة العالمية للتجارة ضروري بالنسبة للدول لان ليس من مصلحتها بقاء خارج النظام العالمي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية من خلال تقديمها إلى طلب الانضمام و الإصلاحات التي تقوم بها في مختلف القطاعات التي تسعى من خلالها إلى تهيئة و توفير الشروط اللازمة للانضمام،حيث سنحاول خلال هذا المبحث التعرض إلى مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال النقاط التالية :

- دوافع الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إجراءات الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و الصعوبات التي وجهتها.

[1] عادل محمد خليل، اجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، محملة من :
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procdomcar%20.pdf
[2] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ،**الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003 ،ص104.

المطلب الأول : دوافع طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الأسباب التي جعلت الجزائر تتقدم بطلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك، و إلى المزايا التي يمكن أن تستفيد منها في حالة الانضمام.

1-الأسباب وراء طلب الجزائر للانضمام إلى م ع ت

أهم الأسباب التي كانت وراء الجزائر لطلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة ما يلي :

- اتجاه معظم دول العالم نحو تحرير تجارتها الخارجية و ذلك برفع القيود الجمركية؛
- المنظمة العالمية للتجارة من ركائز النظام العالمي و ليس من مصلحة الجزائر بقاء منعزلة عنه؛
- لجوء الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي خلال التسعينات اجبرها خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام و الاستفادة من المنظمة العالمية للتجارة؛
- المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية في مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة شجعت الكثير من الدول النامية منها الجزائر على التفكير في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة.
- اعتبار الجزائر عضو ملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و في المنظمة العالمية للتجارة، شجعها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. [1]
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يؤدي إلى إنعاش اقتصادها من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية بعد منع القيود الكمية و تخفيض الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى زيادة الواردات و منه ارتفاع المنافسة التي تصبح محفز للمنتجين المحليين على تحسين جودة السلع من اجل البقاء في السوق. كما يؤدي إلى الاستفادة المنتجين المحليين من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة من وراء الاحتكاك المنتوجات المحلية مع الأجنبية.
- يمنح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فرصة جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال استفادتها من اتفاقية الخاصة بالاستثمار في مجال التجارة؛
- انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية و ما سينتج عنه من ضغط تنافسي سيمكن المنتوج الجزائري من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة؛

[1] سليم سعداوي ،مرجع سابق ،ص47.

- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيجعلها تستفيد من تنازلات و الامتيازات التي تضعها تحت تصرف أعضائها ،مما يعود على اقتصادها بالفائدة و يشجع المنتجين المحليين على تطوير مشاريعهم.[1]

2-المزايا التي تستفيد منها الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة

هناك تضارب في الأراء حول مدى استفادة الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة، فالبعض يرى أن المنظمة تخدم مصالح الدول المتقدمة، وهذه الأخيرة هي محل جدل بين رأي مؤيد و رأي معارض، إلا أن المنظمة العالمية للتجارة تمنح امتيازات للدول النامية و بما أن الجزائر من الدول النامية ستستفيد من هذه الامتيازات في حالة الانضمام إليها و التي تتمثل في :

- الانضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع ظواهر الرشوة والتمييز، كما يمكن الإدارة الجزائرية التحرر من الأشكال المتعددة للضغوطات والمساومات؛
- إمكانية اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات التجارية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، للدفاع عن حقوق المنتجين والتجار في كافة مصالحهم التجارية؛
- يمكن للجزائر مواصلة الدعم الصادرات لمختلف القطاعات لمدة تصل ثمانية سنوات؛
- يمكن للجزائر ان تستفيد من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة قطاعات كالقطاع الزراعي؛[2]

ومن بين المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر في القطاع الزراعي، والتي تهمنا خلال بحثنا هذا ما يلي :

- الاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يقع تحت إجراءات ما يسمى بالصندوق الأخضر؛
- الاستفادة من الاستثناءات والمعاملة الخاصة التي تمنحها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية للدول النامية، فيما يخص فترة التنفيذ ونسبة التخفيض في الدعم والرسوم الجمركية، التي تصل فيه الإعفاءات إلى عشر سنوات، وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تصل إلى سنتين؛
- الاستفادة من برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية؛

[1] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ،ص137 .

[2] محمد أمين زاهي ،« اثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة 1994-2007 »،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،2009 ،ص144.

- التبادلات التجارية للمنتوجات الزراعية سيخلق المنافسة التي تؤدي إلى الاهتمام بتطوير المنتوجات المحلية و جعلها مطابقة للمواصفات العالمية.[1]

المطلب الثاني : إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

الجزائر من بين الدول التي لها صفة عضو ملاحظ في المنظمة العالمية للتجارة وتسعى إلى الحصول على العضوية في المنظمة و يتم ذلك بعد عدة مفاوضات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام ،حيث دخلت في سلسلة من المفاوضات ،التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-الجزائر و اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة

تعود العلاقة الجزائر بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى فترة الاستعمار، حيث كانت الجزائر تخضع إلى الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الفرنسية، هو ما جعلها تطبق كل الامتيازات التي قبلت بها فرنسا على مستعمراتها، إلا أن الجزائر استمرت في تطبيق قواعد الاتفاقية بعد الاستقلال وذلك راجع لحصول الجزائر على عضو ملاحظ حسب المادة 26 من الاتفاقية الخاصة بالقواعد و الإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، حيث أصبحت الجزائر ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية مما سمح لها من الاستفادة من بعض ايجابيات التي تمنحها الاتفاقية للدول النامية.

استمرت الجزائر على هذا الوضع حتى سنة 1987 أين تقدمت بطلب للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، إلا أن هذا الأخير رفض بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي ساد الجزائر في تلك الفترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب سياسة تجارية واضحة المعالم واعتماد التجارة الخارجية على المحروقات بنسبة 96 % من صادرتها.[2] إلا أن الجزائر استمرت في محاولة الانضمام، حيث شكل وزير سنة 1994 لجنتين لتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فالأولى تتمثل في اللجنة الوزارية المشتركة لتحضير الجزائر إلى الانضمام إلى م ع ت تقوم بتحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بانطلاق المفاوضات بين الجزائر و م ع ت، و تحديد القطاعات و المنتوجات التي يجب حمايتها و تحريرها و دراسة التأثيرات الايجابية و السلبية للانضمام إلى م ع ت. أما الثانية تتمثل في لجنة تسهيل عملية التجارة الخارجية، تقوم باقتراح الإجراءات العملية و تحديد قواعد وطرق العمل في المجالات التي تتعلق بالتجارة الخارجية. و هكذا قدمت الجزائر الطلب

[1] محمد غردي ،« القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة »،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر-3- ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير والعلوم التجارية ،2012 ،ص226.

[2] إكرام مياسي ،مرجع سابق ،ص 231.

الرسمي بالانضمام إلى م ع ت سنة 1996، و انطلاقا من هذا التاريخ دخلت الجزائر في مفاوضات مع المنظمة للانضمام.[1]

2-مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من اجل تحقيق الجزائر لهدفها المتمثل في الانضمام إلى م ع ت مر طلبها بالانضمام بالمراحل المذكورة في المبحث الأول (خطوات الانضمام إلى م ع ت)، حيث عقدت الجزائر اثنا عشر جولة من مفاوضات، كان ذلك بعد حصول المنظمة على مذكرة السياسة التجارية، التي تضمنت مختلف المعلومات عن الجوانب الاقتصادية والسياسة التجارية، وقيامها بتوزيع هذه المذكرة على كل الدول الأعضاء في المنظمة، ليتم بعد ذلك تشكيل مجموعة العمل من الأعضاء الذين لهم مصلحة مع الجزائر حيث تضمنت مجموعة العمل التي تتفاوض مع الجزائر 35 دولة من الأعضاء الذين لهم علاقات تجارية و اقتصادية معها، حيث تقوم هذه المجموعة بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى م ع ت من خلال المفاوضات و التي تتمثل في :

- الجولة الاولى

سنة 1996 عقدت الجزائر أول جولة للمفاوضات مباشرة بعد تقديمها لمذكرة السياسة التجارية، حيث تلقت الجزائر خلال هذه الجولة مجموعة من الأسئلة حولي 500 سؤال من طرف دول مجموعة العمل منها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و سويسرا....الخ حول : حماية الملكية الفكرية ،تأسيس الشركات، البنوك والتأمينات، الدعم الموجه لمختلف القطاعات ... حيث أجابت الجزائر عن هذه الأسئلة كتابيا عن طريق اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات مع المنظمة يترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضو من مختلف الوزارات و المؤسسات. حيث انتهت هذه الجولة بين الوفد الجزائري و مجموعة العمل سنة 1998.[2]

- الجولة الثانية

انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات سنة 2000 بين الوفد الجزائري و مجموعة العمل، حيث تم لقاء بين وزير التجارة السابق (مراد مدلسي) و رئيس المنظمة في ذلك الوقت (ماك كور) بجنيف من اجل تفعيل المفاوضات، إلا أن هذه الأخيرة فشلت بسبب الانتقادات الموجهة للملف الجزائري من قبل مجموعة العمل، مما جعل الجزائر تعيد صياغة طلبها بالانضمام بما يتماشى مع الشروط الموضوعة من قبل المنظمة و قدمته للمنظمة سنة 2001.

[1] سامية بوطمين ،« انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية »،جامعة الجزائر ،2001 ،ص 277.

[2] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ،ص 146.

- الجولة الثالثة

في فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضات بوفد يتكون من 40 خبير و أخصائي برئاسة وزير التجارة، وتم خلال هذه المفاوضات توجيه عدت انتقادات للجزائر بسبب احتواء الملف الجزائري على 37 قاعدة تخرق المبادئ المنصوص عليها من قبل المنظمة.

في أفريل 2002 بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات بعد تعديل الجزائر للملفات المنتقدة، حيث تتمثل هذه المفاوضات في السلسة الأولى التي جرت مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان سويسرا و كندا، وتم فيها وصف الاقتراحات الجزائرية بأنها ذات مصداقية من قبل دول الأعضاء و تستحق التفاوض، كما تم طرح أسئلة حول النظام الجمركي و الجبائي و حول قطاع الخدمات في الجزائر.[1]

- الجولة الرابعة

تمت الجولة الرابعة بين الوفد الجزائري ومجموعة العمل في 26 نوفمبر 2002 بجينيف، تم التطرق إلى قوانين حماية الملكية الفكرية، والتسعيرة الجمركية، حيث تلقت الجزائر 112 سؤال جديدا،تتمحور حول حقوق الملكية الفكرية، الحواجز الفنية للتجارة، الوسائل القانونية لحماية التجارية، وإجراءات محاربة الغش والقرصنة.

- الجولة الخامسة

انطلقت في مارس 2003 الجولة الخامسة من المفاوضات بجنيف، تمحورت هذه الأخيرة حول تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية ومتابعة الفحص القانوني والتجاري للجزائر، اعتمادا على قاعدة المذكرة الأولى والثانية والمعاهدة التحضيرية ووثائق تكميلية أخرى. [2]

- الجولة السادسة

في جانفي 2004 عقدت الجزائر الجولة السادسة من المفاوضات حيث طلبت المنظمة من الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام، مما جعل الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" يستعمل حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العالمية و المنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان. ومنه تمت المفاوضات بين الوفد الجزائري بقيادة "بوكروح" و مجموعة العمل حيث تم عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية و التعديلات التي أمر بها رئيس الجمهورية التي تتعلق بالقوانين التجارة الخارجية (المنافسة ،العلامات التجارية و حقوق المؤلف،الحقوق المجاورة و براءات الاختراع).

[1] إكرام مياسي ،مرجع سابق ،ص 236.
[2] محمد غردي ،مرجع سابق ،ص 231.

- الجولة السابعة

في نوفمبر سنة 2004 عقدت الجزائر الجولة السابعة من المفاوضات بوفد يتكون من 36 خبيرا يمثلون عدت وزارات ،حيث تميزت هذه الجولة بتطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، ومشروع تقرير فريق العمل حول التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعديلاتها للمنظومة القانونية والتشريعية ومدى مطابقتها لقوانين المنظمة، وصرح وزير التجارة (نور الدين بوكروح) أنه حدث تقدما في المفاوضات، و أن معظم النصوص القانونية والتشريعية أصبحت مطابقة للنصوص القانونية للمنظمة.

- الجولة الثامنة

كانت الجولة الثامنة في جانفي 2005، تميزت هذه الجولة بتغيير رئيس مجموعة العمل حيث تولى الرئاسة "إيلارمو غالميز" بدلا من "ديكاستيلو" ،تم خلال هذه الجولة مناقشة المقترح الجديد الذي قدمته الجزائر في 15 جانفي 2005 الذي يتضمن 11 قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية و المياه.[1]

- الجولة التاسعة

في 21 أكتوبر 2005 انعقدت الجولة التاسعة من المفاوضات ،عرضت خلالها الجزائر العروض التعريفية للمنتجات الزراعية والتي حّددت ما بين 0% إلى 25%، بينما كانت سابقا 45% ، ومابين 0% و 20% بالنسبة للقطاع الصناعي ،أي وصول الجزائر إلى المستوى المسموح به في المنظمة ،ليتم بعد ذلك صياغة مشروع تقرير مجموعة العمل في جوان 2006.[2]

- الجولة العاشرة

في 17 جانفي 2008 انعقدت الجولة العاشرة من المفاوضات ،تميزت هذه الجولة بتقلص في نقاط الاختلاف بين الجزائر و مجموعة العمل من 180 نقطة إلى 8 نقاط فقط ،و بتعزيز الجزائر لقدراتها التفاوضية من خلال توقيعها على 6 الاتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل، الاوروغواي، كوبا، وفنزويلا ،سويسرا واستراليا ،و أكد وزير التجارة الجزائري على انه لا يوجد عضو في المنظمة يعارض انضمام الجزائر إلى المنظمة ،و منه حققت الجزائر خلال مسارها للانضمام إلى المنظمة تطورات هامة حيث رفعت هذه الأخيرة في نظام التجارة الخارجية إلى المستوى المعمول به دوليا.[3]

[1] سليم سعداوي ،مرجع سابق ،ص 60-58.
[2] غردي محمد ،مرجع سابق ،ص 233.
[3] آيات الله مولحسان ،مرجع سابق ،ص 274.

- الجولة الحادية العشر

استأنفت الجزائر المفاوضات للتعقد الجولة الحادية العشر في 13 افريل 2013 حيث تم خلال هذه الجولة النقاش حول تجارة السلع و الخدمات و تقييم النظام التشريعي للتجارة الخارجية الجزائرية، عقدت الجزائر خلال هذه الجولة عدة اتفاقيات ثنائية جديدة مع الدول الأعضاء.[1]

أما فيما يخص الجولة الثانية العشر تمت في مارس 2014 ، حيث يتحمور موضوع هذه الجولة حول اجابات الجزائر على الاسئلة للدول المعنية المترتبة عن الجولة السابقة، وحول مضمون نسخة الجديدة لتقرير مجموعة.[2]

عقدت الجزائر اثنا عشر جولة من المفاوضات بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي انطلقت منذ سنة 1996 ،حيث تم النقاش و التفاوض تقريبا على جميع ميادين التجارة الخارجية هو ما جعل الجزائر تقوم بمجموعة من الإصلاحات في مختلف القطاعات للتحقيق شروط الانضمام ،و إلا حد الساعة لم تنضم الجزائر لأسباب مختلفة ،حيث سنحاول خلال المطلب الثالث تلخيص أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام و أهم العراقيل التي تواجهها.

المطلب الثالث : الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و الصعوبات التي واجهتها

في بداية التسعينات قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية ،تجارية ،تشريعية من اجل توفير وتهيئة الظروف الملائمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،كما قامت بإصلاحات خلال المفاوضات لاستجابة للشروط المنظمة ،إلا أن الجزائر واجهت في طريقها للانضمام عراقيل التي أدت إلى تأخر انضمامها إلى يومنا هذا.

1-الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للانضمام إلى م ع ت

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق منح الحرية للنشاط الاقتصادي و إدماج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،و زيادة النمو الاقتصادي ،و قد تم تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال برنامجين للإصلاح الاقتصادي ،فالأول يتمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي (1993-1994) وتم من خلاله ما يلي :

- إلغاء الاحتكار على التجارة الخارجية من طرف الدولة منذ 1994؛

[1] l'Algérie reprend les négociations en vue de son accession à l'omc, télécharger : http://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm

[2] l'Algérie appelle à une plus grande diligence dans le traitement du dossier, 26/02/2014, télécharger : http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/aps031213fr.pdf

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى؛
- التحول إلى اقتصاد السوق من خلال إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات والخوصصة...؛
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام؛
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 93/12 المؤرخ في 05/10/1993.[1]

أما البرنامج الثاني : التصحيح الهيكلي (1995-1998) المتمثل في تجسيد مجموعة من إجراءات من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني ،و الانتقال إلى اقتصاد السوق ،وتتمثل إجراءات هذا البرنامج في:

- إلغاء الدعم على الأسعار لمختلف السلع و الخدمات ،من اجل تخفيض العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية؛
- تخفيض عجز الميزانية عن طريق رفع الادخار المحلي و تخفيض النفقات الجارية؛
- إلغاء الإعفاءات من الضريبة غلى القيمة المضافة من اجل رفع مردودية النظام الضريبي وتوسيع الدخل الضريبي؛
- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، و إلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم؛
- تحرير المبادلات التجارية، و العمل على تشجيع قطاع الصادرات؛
- إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي و الخزينة العمومية قيما يتعلق بتمويل المؤسسات العمومية؛
- تخفيض نسبة التضخم؛
- القضاء على التمويل النقدي من طرف الدولة، وتجسيد سياسة نقدية صارمة؛
- تصفية المؤسسات المفلسة، حيث تم تصفية 88 مؤسسة اقتصادية؛
- إعادة هيكلة 23 مؤسسة اقتصادية؛
- تخفيض عجز الحساب الجاري من 6,9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 2,2 % في سنة 1998/1997.[2]

أدى دخول الجزائر في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى قيامها بالإصلاحات في سياساتها الاقتصادية ومنظومتها التشريعية استجابة للنتائج المفاوضات التي قامت

[1] كربالي بغداد ،« نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر »،**مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 08 ،2005.

[2] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ،ص 122-127.

بها مع مجموعة العمل التي تهتم بانضمام الجزائر إلى المنظمة، حيث عرفت الإصلاحات الاقتصادية صدور العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بالمنافسة، و بحقوق الملكية الفكرية و المتعلقة بالعلامات التجارية و براءة الاختراع، وإعادة ضبط النشاط التجاري من خلال القانون التجاري الجديد،كما تم صدور نصوص تشريعية متعلقة بحرية الاستثمار و تنظيم التجارة الخارجية والقطاع الزراعي.

2-الصعوبات التي واجهتها الجزائر للانضمام إلى م ع ت

تتلقى الدول التي تتفاوض للانضمام إلى المنظمة ومن بينها الجزائر صعوبات لان م ع ت هي المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها ،حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12 المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الأعضاء ،وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم التفاوض للانضمام على أساسها، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تريد أن تنضم إليها حاليا تتعرض لضغوطات كثيرة، يجبرها على تحمل الالتزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاوروغواي، تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي :

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية، إذ أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية ،و هو ما طلب من الصين الشعبية و المملكة العربية السعودية، إلا أن هاتين الدولتين رفضتا ذلك، و على الجزائر ان تتمسك بهذه الصفة حتى تستفيد من المزايا التي تمنح للدول النامية.
- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية، حيث استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الاوروغواي من مرونة خاصة. لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.[1]

[1] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ،« انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للنجارة : الاهداف و العراقيل » ،**مجلة الباحث** ،العدد 03 ،2004 ،ص 75.

- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية : لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى م ع ت مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، إلا أن دول النامية التي تفاوض من اجل الانضمام للمنظمة تتلقى شروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، و من بين هذه الشروط تجانس الاليات الاقتصادية و التجارية والسياسية للدول النامية التي تتفاوض مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.[1]

من كل ما سبق تتجه الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية و إلى الانضمام إلى م ع ت، حيث قدمت أول طلب لها بالانضمام سنة 1987، إلا أن انفتاح الجزائر على التجارة الخارجية و التزامها بالالتزامات التجارة الدولية يعود إلى فترة الاستعمار، حيث كانت تخضع إلى كل التزامات المطبقة من قبل السلطات الاستعمارية، ثم لتصبح بعد الاستقلال عضو ملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT)، لتتقدم رسميا بطلب الانضمام إلى م ع ت سنة 1996 من خلال تقديمها مذكرة السياسة التجارية، وبعد ذلك دخولها في مفاوضات ثنائية و متعددة الأطراف مع مجموعة العمل التي تهتم بالانضمام الجزائر إلى المنظمة، أجبرت هذه الأخيرة الجزائر على قيام بمجوعة من الإصلاحات في مختلف القطاعات حتى تستجيب لنتائج المفاوضات و لتحقيق شروط المنظمة. إلا أن مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة تعرض إلى صعوبات في المفاوضات.

المبحث الثالث : اتفاقيات الخاصة بالقطاع الزراعي

تعد اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة الاوروغواي بعد مفاوضات بين الدول الأعضاء خاصة الدول المتقدمة لتحرير التجارة الدولية للمنتوجات الزراعية، إلا أن هناك اتفاقيات أخرى مرتبطة بتجارة المنتوجات الزراعية منها اتفاقية الصحة و الصحة النباتية...الخ. كما عرف ملف الزراعة منذ سنة 2000 عدت مفاوضات في اجتماعات م ع ت بهدف تحسين و تطوير تجارة المنتوجات الزراعية. و عليه سنتطرق خلا ل هذا المبحث إلى :

- اتفاقية الزراعة؛
- ايجابيات و سلبيات اتفاقية الزراعة؛
- اتفاقيات أخرى متعلقة بالزراعة و تطور المفاوضات بشان الزراعة.

[1] ناصر دادي عدون ،متناوي محمد ،**انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للنجارة : الاهداف و العراقيل** ،مرجع سابق ،ص76.

المطلب الأول : اتفاقية الزراعة

تعد اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة الاوروغواي ،حيث أدت إلى إدماج القطاع الزراعي في النظام العالمي الجديد للتجارة ،و تحريره من الدعم و القيود الكمية والتعريفية التي كانت تعيق حركة المبادلات الدولية في هذا القطاع.

ومنه الاتفاقية الزراعة هي "عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعالج تجارة المواد الزراعية في إطار جديد ينسجم مع النظام الجديد للتجارة الدولية."[1] وهي تتضمن أربع محاور أساسية : النفاذ إلى الأسواق ، الدعم المحلي للمنتوجات الزراعية ،دعم التصدير و الوضع الخاص للدول النامية ،التي سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب بعد التطرق إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها اتفاقية الزراعة على مستوى تجارة المنتوجات الزراعية العالمية.

1-أهداف اتفاقية الزراعة

لاتفاقية الزراعية مجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى إنشاء نظام تجاري زراعي عالمي يتميز بالعدالة، والخالي من الحواجز التجارية ،تتمثل هذه الأهداف في :

- إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق، مما يستلزم عملية الإصلاح عن طريق التفاوض بشأن التزامات الدعم والحماية، ووضع قواعد وأنظمة أكثر فعالية داخل المنظمة خاص بهذا القطاع؛
- التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة متصلة بالدعم وتدابير الحماية، تتم عبر فترة زمنية متفق عليها، حيث تساهم في تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية؛
- التوصل إلى التزامات محددة في مجالات الوصول إلى الأسواق، الدعم المحلي والمنافسة في التصدير والقضايا المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات؛
- مراعاة الدول المتقدمة الأعضاء عند تنفيذ التزاماتها بالوصول إلى الأسواق، احتياجات الدول النامية لتحسين فرص وشروط وصول هذه الأخيرة إلى الأسواق، خصوصا المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها؛
- القيام ببرنامج إصلاحي يعتمد على التزامات متساوية بين الدول الأعضاء، ولكن مع مراعاة المصالح غير التجارية، بما في ذلك الأمن الغذائي وحماية البيئة؛
- منح معاملة تفضيلية وخاصة للدول النامية، ومراعاة معالجة الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح المطبقة في الدول النامية والدول الأقل نموا، المصنفة دولا مستوردة صافية للغذاء.[2]

[1] مصطفى رشدى شيحه ،**اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة** ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2004 ،ص 143.
[2] محمد غردي ،مرجع سابق ،ص 193.

2-المحاور الأساسية لاتفاقية الزراعة

تتضمن اتفاقية الزراعة أربع محاور أساسية، و هي :

ا-النفاذ إلى الأسواق :

تعمل اتفاقية الزراعة من خلال هذا المحور على تيسير فرص نفاذ الدول إلى الأسواق و تسهيل عمليات التبادل التجاري للمنتوجات الزراعية بين دول الأعضاء في المنظمة ،و يكون ذلك من خلال الآليات التالية :

- تحويل كافة القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية :

تتمثل هذه الألية في تحويل كافة القيود الكمية على الواردات من المنتوجات الزراعية إلى قيود تعريفية، وتم تحديد المقدار الجمركي المعادل للقيد الكمي و هو ما يعرف بمعادل التعريفة في الملحق الخامس من الاتفاقية ،تشمل هذه الألية القيود الكمية التالية : الرسوم المتغيرة، الحدود الدنيا للاستيراد،تراخيص الاستيراد التحكمية، القيود الطوعية على الصادرات و التدابير الحدود غير الرسوم الجمركية.

- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية :

تخفيض الرسوم الجمركية العادية او تلك الرسوم التي نجمت عن عملية تحويل القيود الكمية، ويكون ذلك بمقدار 36 % على مدى 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و بالنسبة للدول النامية 24 % على مدى عشر سنوات، ويجب على جميع الدول أن تدرج هذا التخفيض في جداول تنازلاتها.

- ألية الوقاية الخاصة باتفاقية الزراعة :

في إطار تحفيز وتشجيع الدول على تحويل القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية، تم السماح للدول التي قامت بعملية التحويل ان تلجأ إلى حماية سوقها الداخلي من الواردات باستخدام الية الوقاية الخاصة باتفاقية الزراعة و ذلك يكون في الحالتين التاليتين [1]:

- زيادة كمية الوردات لبعض المنتجات الزراعية عن الحدود المعينة (تم تحديدها في جدول التزامات كل دولة)؛
- انخفاض أسعار منتوج ما في السوق المحلي عن حدود معينة. [2]

[1] محمد مامون عبد الفتاح، **اتفاقية التجارة في السلع الزراعية قضايا تهم الدول العربية**، الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة، نيورك، 2001، ص 8-7.

[2] محمد مامون عبد الفتاح، مرجع سابق ،ص7.

ب–الدعم المحلي

الهدف من وراء خفض الدعم المحلي للمنتوجات الزراعية هو إنشاء تجارة عالمية للمنتوجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة و الميزة النسبية، و نظرا لتعدد أنواع الدعم المحلي قسمت الاتفاقية الدعم إلى ثلاثة أنواع و هي :

- الصندوق الأخضر :

يتضمن هذا صندوق الدعم الغير مرتبط بالإنتاج أو الأسعار، و أن لا يكون له أثار مشوهة للتجارة، وهولا يخضع لالتزامات التخفيض، يدخل في إطار هذا الصندوق ما يلي :

- الخدمات العامة ،بما في ذلك البحث، الإرشاد، مكافحة الأمراض و الأوبئة و خدمات البنية التحتية؛
- التخزين الحكومي للمنتوجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي؛
- برامج الدفعات المباشرة للمنتجين بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج؛
- برامج الدعم المقدمة في إطار حماية البيئة.

- الصندوق الأزرق :

يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار الحد من الإنتاج وهي معفاة من التزامات التخفيض لكن لا يمكن الزيادة في نسبتها.

- الصندوق البرتقالي :

يشمل الصندوق البرتقالي جميع أنواع الدعم التي تؤدي إلى تشويه التجارة والإنتاج ،أي كل أنواع الدعم المحلي ماعدا الأنواع الواردة في الصندوق الأخضر و الأزرق تبعا للسياسات و التدابير المعتمدة من قبل الدولة ،من أهمها دعم سعر السوق و الإعانات المباشرة المتعلقة بكميات الإنتاج. و يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض وفقا لمعيار الدعم الكلي.

أتاحت اتفاقية الزراعة من خلال دعم الحد الأدنى استثناءات لجزء من الدعم المقدم في إطار هذا الصندوق و ينقسم الحد الأدنى إلى نوعين :

- الدعم المحلي المقدم لمنتوج معين و الذي لا يزيد عن 5 % من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتوج المعين؛[1]

[1] Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier," Les négociations agricoles à l'OMC etat des lieu", **document réalisé pour le séminaire de haut niveau sur les enjeux de la cdnférence ministérielle de Cancun**, 2003, p5.

- الدعم المحلي غير المرتبط بمنتوج معين حيث لا يزيد على قيمة 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي (يتم تطبيق نسبة 5 % بالنسبة للدول المتقدمة و 10% بالنسبة للدول النامية).

ج-دعم الصادرات

تنص اتفاقية الزراعة على تخفيض الدعم الموجه للصادرات مشوه للمنافسة، الذي يسمح بالبيع بسعر اقل من السعر المحلي لدولة المنتجة [1] ،وقد صنفت المادة التاسعة من اتفاقية الزراعة أنواع دعم الصادرات التي يجب أن تخضع للتخفيض من قبل دول الأعضاء و هي :

1. الإعانات التي تقدم مباشرة من الحكومات وتكون مرتبطة بالأداء التصديري للمنتوجات الزراعية؛
2. قيام الحكومة ببيع مخزونات غير تجارية من المنتوجات الزراعية بسعر أقل من السعر الذي تباع به هذه المنتوجات في السوق المحلية؛
3. الإعانات التي تقدمها الحكومات لمنتوج زراعي معين من الموازنة، أو من حصيلة رسوم مفروضة على المنتوج ذاته، أو على منتوج زراعي آخر يكون المنتوج التصديري المدعوم أحد مشتقاته؛
4. الإعانات التي تقدمها الحكومات لتقليل تكاليف عمليات التجهيز وتحسين الجودة وتكاليف الشحن للنقل الجوي؛
5. الإعانات الحكومية التي تقدم للصادرات الزراعية في صورة رسوم وشروط أفضل للشحن والنقل مقارنة بما هو مطبق على الشحنات الداخلية من نفس المنتوجات؛
6. الإعانات التي تقدمها الحكومات للمنتوجات الزراعية بشرط دخولها في عمليات التصدير.

إلا أن المادة العاشرة من اتفاقية الزراعة سمحت باستخدام النوعين 4 و 5 من أنواع الصادرات بالنسبة للدول النامية و الأقل نموا. [2]

تخضع هذه الأنواع من دعم الصادرات إلى التزامات التخفيض في شكلين ،الأول يتمثل في تخفيض الإنفاق الموجه لدعم الصادرات بمقدار 36 % بالنسبة للدول المتقدمة لمدة 6 سنوات و 24 % بالنسبة للدول النامية لمدة 10 سنوات، والثاني يكمن في تخفيض حجم الصادرات المدعمة بنسبة 21 % للدول المتقدمة لمدة 6 سنوات و 14 % بالنسبة للدول النامية خلال 10سنوات.

[1] Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, Op.cit, p5.

[2] مغاوري شلبي علي، **دليل مجتمعات الاعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية**، مجلس غرفة التجارية الصناعية السعودية ،السعودية، 2011، ص 13-15.

و يندرج ضمن هذا المحور :

- ائتمانات التصدير: نصت المادة العاشرة من اتفاقية الزراعة في إطار منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات على تعهد الدول الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية تقديم ائتمانات التصدير.
- المعونات الغذائية : نصت اتفاقية الزراعة على التزام الدول المانحة للمعونات الغذائية بعدم ربط تقديم هذه المعونات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالصادرات الخارجية من المنتوجات الزراعية الموجهة من الدول المانحة إلى الدول المتلقية لتلك المعونات، على أن لا يتم تقديم هذه المعونات لغرض التخلص من الفائض، بل يتم تقدميها قدر الإمكان على هيئة منح كاملة.[1]

د-الوضع الخاص للدول النامية

تحظى الدول النامية و الأقل نموا بالمعاملة خاصة في اتفاقية الزراعة نظرا لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة سواء في مجال التصدير المنتوجات الزراعية أو الاستيراد المواد الغذائية،[2] تتمثل هذه المعاملات في :

- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية و إجراء مفاوضات لوضع مستويات المساعدات الغذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح؛
- إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة في صورة منح أو في شكل مبيعات بشروط ميسرة؛
- اهتمام بطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية و فنية لتحسين إنتاجيتها الزراعية و البنية الأساسية للزراعة؛
- أن يتضمن أي اتفاق بائتمان التصدير المنتوجات الزراعية من جانب الدول المتقدمة أحكاما مناسبة للمعاملة التفصيلية للدول النامية فيما يخص فترات السداد، و سعر الفائدة؛
- أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء من الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية، حتى تستطيع مواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الزراعية، وعلى أن يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بدعم الدول النامية المستوردة للغذاء التي تواجه صعوبات التمويل في المدى القصير.[3]

[1] الاخضر بن عمر ،« اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية » ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص40.
[2] مصطفى رشدى شيحه، مرجع سابق، ص 157.
[3] الاخضر بن عمر ، مرجع سابق، ص 41,

الجدول رقم (01) : مضمون اتفاقية الزراعة

	النفاذ إلى الأسواق	الدعم المحلي	دعم الصادرات
الاليات	- تحويل كافة القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية - تخفيض الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية - الية الوقاية الخاصة باتفاقية الزراعة	- الصندوق الأخضر - الصندوق الأزرق - الصندوق البرتقالي	-الدعم التصديري - ائتمانات التصدير - المعونات الغذائية
النسب المئوية المحددة لتخفيض التعريفة و الدعم	تخفيض التعريفة الجمركية بمقدار 36 % بالنسبة للدول المتقدمة و 24 % بالنسبة للدول النامية.	تخفيض الدعم المحلي بالنسبة 5 % بالنسبة للدول المتقدمة و 10% بالنسبة للدول النامية.	-قيمة الدعم : 36 % بالنسبة للدول المتقدمة و 24 %بالنسبة للدول النامية. -حجم الدعم : 21 %بالنسبة للدول المتقدمة و 14 % بالنسبة للدول النامية.
الاستثناءات للدول النامية	تخفيض التعريفات الجمركية خلال 10 سنوات بالنسبة للدول النامية بدلا من 6 سنوات.	-الدعم المحلي المقدم لمنتوج معين و الذي لا يزيد عن 5 % من القيمة الكلية لإنتاج الدولة من المنتوج المعين. -الدعم المحلي غير المرتبط بمنتوج معين حيث لا يزيد على قيمة 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي.	-الإعانات التي تقدمها الحكومات لتقليل تكاليف عمليات التجهيز وتحسين الجودة وتكاليف الشحن للنقل الجوي. -الإعانات الحكومية التي تقدم للصادرات الزراعية في صورة رسوم وشروط أفضل للشحن والنقل مقارنة بما هو مطبق على الشحنات الداخلية من نفس المنتوجات.

المصدر : من اعداد الطالبة باعتماد على ما توفر من المعطيات

المطلب الثاني : ايجابيات وسلبيات اتفاقية الزراعة

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الالتزام بجميع اتفاقياتها الموقع عليها في جولة الاوروغواي سنة 1994 المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة ،بما في ذلك اتفاقية الزراعة التي تهدف إلى تحرير تجارة المنتوجات الزراعية من خلال مجموعة من القواعد و الإجراءات ،إلا أن تطبيق هذه الاتفاقية له الأثار الايجابية و السلبية على تجارة المنتوجات الزراعية خاصة على الدول النامية. حيث سنحاول خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الايجابيات و السلبيات اتفاقية الزراعة.

1-ايجابيات اتفاقية الزراعة

تتمثل أهم ايجابيات اتفاقية الزراعة التي تنعكس على القطاع الزراعي للدول الأعضاء المنظمة في :

- إدخال الزراعة في إطار تنظيم التجارة الدولية الذي يضع جميع الدول الأعضاء في الإطار التنافسي القائم على العدالة و الميزة النسبية من خلال الحد من الدعم المحلي و الخارجي؛
- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي وبالتالي زيادة انتعاش حركة ونمو حجم الإنتاج الوطني في معظم بلدان العالم من بينها الدول النامية؛[1]
- استفادة الدول النامية من المزايا و الاستثناءات التي تمنحها اتفاقية الزراعة لمواجهة الاثار السلبية الناتجة عن تخفيض الدعم حيث أضيفت لهذه الدول فترة 10 سنوات ،حيث يمكن للدول النامية خلال هذه الفترة إعادة هيكلة سياستها الزراعية و قطاعها بما يتناسب مع شروط المنافسة العالمية و الحصول على موقع لها في السوق العالمية؛
- تخفيض الدعم على القطاع الزراعي سيؤدي إلى نقص في عدد المنتجين ومنه تقلص العرض و بالتالي ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية في الأسواق العالمية، هذا الأخير سيشجع المنتجين الذين توقفوا على الإنتاج على العودة إلى السوق و تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج و منه زيادة العرض للمنتوجات الزراعية؛
- يؤدي تطبيق اتفاقية الزراعة الهادفة إلى تحرير تجارة المنتوجات الزراعية إلى إعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية نتيجة زيادة حجم تدفقات الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي في الدول النامية نظرا لارتفاع عائد المشروعات الزراعية فيها،[2] و بالتالي زيادة الإنتاج الزراعي و منه نقص الواردات الغذائية و تقليص التابعية للخارج؛

[1] بهاجيرات لال داس، **اتفاقات منظمة العالمية للتجارة المثالب و الاختلالات و التغيرات اللازمة**، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 112.
[2] الاخضر بن عمر ، مرجع سابق، ص 134-136.

- مبادئ اتفاقية الزراعة التي تسمح بإستمرار الدعم الزراعي، التي تقع تحت إجراءات ما يسمى بالصندوق الأخضر وتحديد نسب أقل للدعم وفترة أطول للتطبيق من قبل الدول النامية، يسمح لها بزيادة الإنتاج ورفع كفاءته؛
- زيادة المنافسة بين دول العالم نتيجة التحرير التجاري للسلع الزراعية، يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية وأداء المشروعات الزراعية والذي ينعكس إيجابا على الناتج الزراعي الإجمالي ومن ثم مستوى معيشة الأفراد؛
- زيادة الصادرات الدول النامية في الأسواق الدول المتقدمة نتيجة للمعاملة التفضيلية التي تحظى بها هذه الدول خلال اتفاقية الزراعة خاصة بالنسبة للمنتوجات التي تتميز فيها بالميزة النسبية؛[1]
- تدعيم الدول المتقدمة للصادرات الزراعية للمنتجين يضر ويعيق صادرات الدول النامية ويخفض من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، حيث سيعود إلغاء دعم الصادرات بالفائدة إلى الدول النامية.

2-سلبيات اتفاقية الزراعة

برغم من الأثار الايجابية للاتفاقية التي يمكن أن تعود على القطاع الزراعي للدول الأعضاء بما فيها الدول النامية إلا أن هناك أثار سلبية قد تنعكس على القطاع الزراعي للدول خاصة الدول النامية نتيجة لتفاوت الكبير بين الدول المتقدمة التي تتميز بالقطاع الزراعي المتطور و بقدرات إنتاجية كبيرة والدول النامية التي تتميز بضعف الإنتاجية و قطاع زراعي يعاني الكثير من المشاكل ،وعليه تتمثل أهم الآثار السلبية لاتفاقية الزراعية على الدول النامية في :

- تنص الاتفاقية على التجارة الدولية المفتوحة في القطاع الزراعي و تعتمد على الميزة النسبية،أي على الدول النامية استيراد احتياجاتها الغذائية من الدول التي تنتجها بأقل تكلفة ومع تخفيض الدعم على هذه المنتوجات من طرف الدول المصدرة سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الورادات؛
- عدم قدرة الدول النامية على منافسة الدول المتقدمة في الصناعات الغذائية نظرا لتحكم هذه الأخيرة في أسعار المواد الأولية لهذه المنتوجات وهو ما يؤثر على تكلفة الإنتاج ،ويمكن أن يمتد التأثير إلى خطر البطالة في حالة عدم قدرة هذه المؤسسات على مواجهة المنافسة؛[2]

[1] محمد غردي ، مرجع سابق، ص 218.
[2] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله،« اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم » ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 2،ص 73.

- يؤدي إلغاء برامج دعم المستهلكين إلى انكماش في الطلب الإجمالي على السلع الغذائية، نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية من ناحية، ولارتفاع النسبي في الأسعار نتيجة إلغاء برامج دعم المنتجين المحليين؛
- صعوبة نفاذ المنتوجات الزراعية النباتية والحيوانية إلى الدول المتقدمة، بسبب المواصفات والشروط النوعية التي تضعها هذه الدول على الواردات من الدول النامية؛
- يؤدي الانخفاض في الرسوم الجمركية إلى انخفاض إيرادات الدول النامية وزيادة العجز في الموازنة العامة لها، حيث تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وهو ما ينعكس سلبا على تكلفة الإنتاج؛
- التخفيض التدريجي لمستويات الرسوم الجمركية ومستويات القيود غير التعريفية سيؤدي إلى زيادة الواردات الزراعية إلى الدول النامية، وخاصة من الدول المتقدمة بحرية تامة وبأسعار نسبيا أقل من المحلية، مما يزيد من الإقبال على هذه المنتوجات الأجنبية وبالتالي انخفاض الطلب على المنتوجات الزراعية المحلية؛[1]
- تقلص في قدرة الدول النامية في رسم سياستها التنموية للقطاع الزراعي بما يتفق مع احتياجاته و أهدافها الوطنية، حيث اتفاقية الزراعة تستوجب عليها العودة إلى المنظمة العالمية للتجارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة مثال على ذلك في تحديد أنواع الدعم المسموح به والممنوع ،وهذا سيؤدي إلى نقص الإنتاج لان القطاع الزراعي في معظم الدول النامية يعتمد على الدعم بسبب ضعفه و المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع؛
- إلغاء الدعم المقدم للمنتجين و دعم الصادرات التي تمنحها الدول النامية لقطاعها الزراعي سياثر سلبا على الإنتاج الزراعي في هذه الدول لان القطاع الزراعي لهذه الدول مازال يحتاج إلى الدعم ليتأقلم مع الظروف الدولية، وعدم قدرته على المنافسة الدولية.[2]

المطلب الثالث : اتفاقيات أخرى متعلقة بالزراعة و تطور المفاوضات بشان الزراعة

نظرا لأهمية تجارة المنتوجات الزراعية و تعقدها فهي مرتبطة باتفاقيات أخرى، فقد كان ملف الزراعة محل النقاش بين الدول الأعضاء تقريبا في جميع اجتماعات م ع ت. سنتطرق خلال هذا المطلب إلى أهم الاتفاقيات التي لها علاقة بتجارة المنتوجات الزراعية، و إلى المفاوضات بشان الزراعة بعد مفاوضات اوروغواي.

[1] محمد غردي ، مرجع سابق، ص 219,
[2] الاخضر بن عمر ، مرجع سابق، ص 129,

1-الاتفاقيات أخرى المتعلقة بالزراعة

اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تتضمن بإضافة إلى اتفاقية الزراعة اتفاقيات أخرى متعلقة بالتحرير تجارة المنتوجات الزراعية من أهمها اتفاق بشان تطبيق الصحة و الصحة النباتية، اتفاقية مكافحة الإغراق و اتفاقية التدابير الوقائية.

- **اتفاقية تطبيق الصحة و الصحة النباتية**

تسمح هذه الاتفاقية للدول الأعضاء بوضع مجموعة تدابير ضرورية لسلامة الأغذية والحيوانات والنباتات، بشرط أن تطبق هذه التدابير بالقدر اللازم لحماية الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الصحة. إذ ينبغي ألا تؤدي هذه المعايير إلى تمييز تعسفي أو لا مبرر له بين البلدان التي تسود فيها ظروف مماثلة أو مشابهة. تستند هذه الاتفاقية على القواعد التالية :

- أن تستند لوائح معايير السلامة للصحة والصحة النباتية إلى أسس علمية.
- أن تطبق فقط بالقدر الضروري لحماية صحة أو حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات.
- ألا تطبق المعايير بصورة تعسفية أو غير مبررة بين البلدان التي تسود فيها ظروف متماثلة أو متشابهة؛ كي لا يجري استخدامها كذريعة لحماية المنتجين المحليين.[1]

و عليه تهدف اتفاقية الصحة و الصحة النباتية إلى ما يلي :

- وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم، لتوجيه وإعداد تدابير حماية صحة الإنسان والنبات، و اعتمادها وتنفيذها من أجل تقليل آثارها السلبية على التجارة؛
- العمل على تحسين أوضاع صحة الإنسان، الحيوان والنبات في كافة الدول الأعضاء؛
- زيادة استخدام تدابير متناسقة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بين الأعضاء، على أساس مقاييس وإرشادات وتوصيات دولية تعدها المنظمات الدولية المعنية، وذلك دون أن يطلب من الدول الأعضاء تغيير المستوى المناسب لديهم لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات؛
- مساعدة الدول النامية في محاولاتها لوضع وتطبيق تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات في أراضيها.[2]

[1] نهاد خليل دمشقية، تمام صبيح، **الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مشروع تطوير السياسات التجارية و التحضير لانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، وزارة الاقتصاد و التجارة، سوريا، ص 84.

[2] محمد عبيد محمد محمود ،مرجع سابق، ص 560.

- **اتفاقية مكافحة الإغراق**

يحق للدولة التي تثبت حالة الإغراق أن تتخذ تدابير مكافحة الإغراق المنصوص عليها في المادة السابعة من الاتفاقية.[1]

- **اتفاقية التدابير الوقائية**

تسمح هذه الاتفاقية للدول الأعضاء ان تتخذ التدابير ضد المصدرين لأي من البضائع التي تدخل للدولة المستوردة بكميات تسبب الأذى للإنتاج الزراعي المحلي، و تتمثل هذه التدابير في تقييد الواردات من المنتوج المعين ولمدة معينة، أو زيادة التعريفة الجمركية عليه أو فرض قيودا كمية.

2-المفاوضات بشان الزراعة

نظرا لأهمية اتفاقية الزراعة في تحرير تجارة المنتوجات الزراعية و بهدف تحسين مبادئها فقد كانت قضية الزراعة حاضرة تقريبا في جميع الاجتماعات م ع ت، و قد بدأت المفاوضات بشان الزراعة منذ سنة 2000، أهم ما جاء في هذه المفاوضات بشان الزراعة فيما يلي :

- **في جولة الدوحة 2001**

قامت خلال هذه الجولة الدول الأعضاء بتقديم الاقتراحات تهدف إلى تحقيق تحسينات جوهرية في النفاذ إلى الأسواق و إجراءات تخفيض في دعم الصادرات وتمهيد لإلغائها مستقبلا، و التخفيض في الدعم المحلي المشوه للتجارة الدولية للمنتوجات الزراعية، و تم الاتفاق أيضا على الأخذ بالعين الاعتبار المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية و الاعتبارات غير التجارية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الريفية و المحافظة على البيئة. وتم تحديد موعد نهائي لإختتام المفاوضات في مدة أقصاه 2005 و لتحقيق ذلك وضعت الاجتماعات خاصة بالزراعة برئاسة "ستيوارت هاربنسون" تبدأ من شهر مارس 2002 إلى مارس 2003 لإنهاء المفاوضات و الوصول إلى نماذج مطلوبة. إلا أن هذه المفاوضات تعثرت بسبب عدم التوافق بين الدول المتقدمة و النامية و إصرار الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على عدم تخفيض كل من دعم الصادرات والدعم المحلي لارتباطها بسياساتها الداخلية و تشكيل المزارعين لديها قوة ضغط سياسي لا يكمن الاستهانة بها.[2]

- **في جولة كانكون 2003**

خلال هذه الجولة كان ملف الزراعة حاضرا في المفاوضات، لكن لم يتوصل إلى اي نتائج بسبب معارضة دول العشرين للنماذج المقترحة للالتزامات جديدة في اتفاقية الزراعة.

[1] محمد غردي ، مرجع سابق، ص 209.
[2] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 25.

- **في جولة هونغ كونغ**

تم خلال هذه الجولة التأكيد على مقترحات جولة الدوحة و القرار الذي تم اتخاذه من قبل المجلس العام في 1/8/2004 (جولة يوليو) و العمل على تطبيقها. أهم النتائج التي توصلوا إليها خلال هذه الجولة :

- تخفيض دعم الصادرات، حيث تم تحديد التاريخ النهائي سنة 2013 بالنسبة للدول النامية؛
- عقد اتفاق بشأن إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات خاصة بالقطن نهاية عام 2006؛
- حق الدول النامية في أن تحدد بنفسها المنتجات الغذائية الحيوية للأمن الغذائي ولأسباب العيش والتنمية الريفية الأمر الذي يتيح المرونة في مجال التنمية.[1]

و في 2007 تم محاولة إنهاء مفاوضات جولة الدوحة و الفصل في الخلافات حول المواضيع العالقة، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشان الزراعة بسبب خلافات دول الأعضاء حول الدعم المقدم للقطاع الزراعي. تم خلال جولة 2008 محاولة إجراء مفاوضات أخيرة لحل مشكلة الدوحة، لكن هذا لم يحصل بسبب الخلافات بين الدول الشمال والجنوب خصوصا فيما يتعلق بحرص دول الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي المحلي ودعم الصادرات، فيما أصرت دول الشمال مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات.[2]

و تم العمل على حل الخلافات بين الدول الأعضاء في 2011، كما عرفت المفاوضات في هذه الجولة تقدم في الملف الزراعي.[3] وفي المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في بالي الاندونيسية سنة 2013 تم التفاوض حول الملف الزراعي، حيث تم خلال هذا الاجتماع تقديم استثناءات للدول النامية لضمان الأمن الغذائي و تحفيز التبادل التجاري للدول النامية و تشجيعها على التنمية.[4]

عليه من خلال ما سبق تسعى اتفاقية الزراعة إلى إنشاء نظام تجاري للمنتوجات الزراعية عادل و ذلك من خلال مبادئها الأساسية. كما أن هناك اتفاقيات أخرى مرتبطة بتجارة المنتوجات الزراعية و التي تتمثل في اتفاقية الصحة و الصحة النباتية حيث تسمح هذه الأخيرة للدول الأعضاء بوضع مجموعة من التدابير اللازمة لسلامة الأغذية و النباتات و الحيوانات بشرط أن تطبق هذه التدابير بالقدر الضروري. بالإضافة إلى اتفاقيات اخرى. و بهدف تحسين مبادئ اتفاقية الزراعة فقد عرفت هذه الأخيرة منذ سنة 2000 عدت مفاوضات في اجتماعات م ع ت.

[1] نهاد خليل دمشقية، مرجع سابق، ص 83,
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، خرطوم، 2010, ص31-33,
[3] Organisation mondial du commerce, **rapport annual** 2012, p 24.
[4] Un « paquet de Bali » voit le jour à l'issue de consultations-marathon : http://www.wto.org/french/news_f/news13_f/mc9sum_07dec13_f.htm

خلاصة الفصل الأول :

جاءت المنظمة العالمية للتجارة كبديل للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، و كان ذلك بعد عدت جولات من المفاوضات في إطار تحرير التجارة الدولية، و تم خلال جولة الاروغواي سنة 1994 إنشاء م ع ت التي تتمثل في منظمة دولية تعمل ضمن نظام اقتصادي عالمي، و هي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية و تحويل العالم إلى سوق واحدة، و لتحقيق ذلك هي تلزم جميع دول الأعضاء على احترام و تطبيق مبادئها المتمثلة في : مبدأ عدم التمييز في المعاملات، مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية، مبدأ إعطاء الامتيازات للدول النامية، مبدأ المشاورات و المفاوضات ومبدأ الشفافية.

و نظرا لاحتكار م ع ت على التجارة الدولية و يظهر ذلك في عدد الدول المنظمة إليها، حيث تضم 159 دولة (2013) تسعى الدول للانضمام إليها ومن بينها الجزائر و هي تتميز بصفة عضو ملاحظ في المنظمة، و تعود هذه الصفة إلى عهد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة،وإطار سعيها للانضمام قدمت الطلب الرسمي بالانضمام سنة 1996، لتعقد بعد ذلك احد عشر جولة من المفاوضات متعددة و ثنائية الأطراف، و جعلت هذه الأخيرة الجزائر بإحداث تغييرات على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية للوطن بهدف تحقيق شروط م ع ت و تمهيد الطريق للانضمام. إلا أن مسار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة تميز ببطئ، حيث مضى على تقديم الجزائر لطلب الانضمام سنة من المفاوضات و ذلك يعود إلى العراقيل الذي واجهتها الجزائر للانضمام.

و من أهم الاتفاقيات التي جاءت بها جولة الاوروغواي هي اتفاقية الزراعة التي تهدف إلى إنشاء النظام التجاري العادل للمنتوجات الزراعية ، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى المرتبطة بالتجارة المنتوجات الزراعية كاتفاقية الصحة و الصحة النباتية التي تسمح للدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لسلامة الأغذية و النباتات و الحيوانات، و اتفاقية مكافحة الإغراق و اتفاقية التدابير الوقائية. إلا أن اتفاقية الزراعة تعود بالايجابيات على الدول الأعضاء كما تمنح للدول النامية استثناءات حتى تتمكن من مواكبة التطورات، إلا أنها في نفس الوقت لها أثار سلبية على الدول الأعضاء. و من اجل تحسين مبادئ اتفاقية الزراعة قامت الدول الأعضاء بالتفاوض بشان الزراعة منذ سنة 2000، و كانت أهم جولة تم التطرق فيها إلى الملف الزراعي هي جولة الدوحة لسنة 2001 و التي سميت ببرنامج التنمية.

الفصل الثاني :

شعبة الحبوب على المستوى العالمي و الوطني

تمهيد

للحبوب مكانة كبيرة في النمط الغذائي لمعظم دول العالم، وهو يتميز بالطلب المرتفع عليه نظرا لتطور عدد السكان في العالم حيث يفوق 6 مليار نسمة، حيث تتميز معظم الدول بالإختلال بين الإنتاج و الإستهلاك خاصة الدول النامية التي تتميز معظمها بعدم تحكمها في زراعة الحبوب وإعتمادها على إستيراد الحبوب لتلبية إحتياجاتها من الدول المتحكمة في إنتاج الحبوب من خلال سياستها الزراعية التي تنص معظمها على تدعيم زراعة هذا المنتوج نظرا لأهميته، وهي معظمها دول متقدمة مسيطرة على العرض العالمي للحبوب و على الأسعار على مستوى الأسواق العالمية.

تحتل الحبوب في الجزائر مكانة خاصة حيث تعد الجزائر من بين أكبر الدول المستهلكة للقمح، حيث تعد شعبة حبوب من بين الشعب الزراعية الإستراتيجية في الجزائر لإستحوذها على أكبر نسبة من المساحة الزراعية و عدد الفلاحين الذين يمارسون زراعة الحبوب على المستوى الوطني إلا أنها غير قادرة على مواجهة الطلب المحلي ما يجعل الجزائر من بين أوائل في قائمة الدول المستوردة للحبوب في العالم.

من خلال هذا الفصل سنشير إلى أهمية الحبوب على مستوى العالمي و الوطني من خلال الإشارة إلى التجارة العالمية للحبوب، شعبة الحبوب على المستوى الوطني و إلى اليات عمل السوق الجزائري للحبوب، ذلك من خلال ما يلي :

- السوق العالمي للحبوب؛
- شعبة الحبوب على المستوى الوطني؛
- السوق الجزائري للحبوب.

المبحث الأول : السوق العالمي للحبوب

تعتبر الحبوب من أهم المنتوجات الزراعية عالميا نظرا لكونها العنصر الغذائي الأساسي لدى معظم دول العالم، و لأن معظم هذه الأخيرة غير قادرة على تلبية حاجياتها من هذا المنتوج محليا فهي تلجأ للسوق العالمي لتغطية العجز، منه فإن العرض في السوق محدد من الدول المصدرة للحبوب.وعليه سنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى تجارة الحبوب على المستوى العالمي من خلال ما يلي:

- فواعل السوق العالمي للحبوب؛
- خصائص السوق العالمي للحبوب؛
- سياسات الحبوب في الدول المصدرة للحبوب.

المطلب الأول : فواعل السوق العالمي للحبوب

سنحاول خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الفواعل المتدخلة في السوق العالمي للحبوب،أي إلى مختلف الشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة في العرض و الدول المصدرة والدول الطالبة للحبوب (المستوردة).

1-الشركات المتعددة الجنسيات

تستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات على حصة كبيرة من السوق العالمي للحبوب، فهي تسيطر على تجارة الحبوب العالمية و تتحكم في أسعاره، فهناك خمس شركات تسيطر على 85 % من التجارة الدولية للحبوب : كارجيل Cargill، كونتيننتال Continental، لويس دريفوس Louis Drefus، بانج Bunge و اندرو André.

حيث تعد شركة كارجيل Cargill من أهم تجار الحبوب في العالم، فهي تسيطر على أكبر نسبة من صادرات الحبوب في أمريكا الشمالية و الجنوبية و على الشركات التخزين، الشحن والبنية التحتية للموانئ.[1]

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات طرف أساسي في التجارة الدولية للحبوب، لا يمكن أن تتحقق المبادلات االتجارية (000 100 مليون طن) دون تدخل هذه الشركات، وهذا ما يجعلها تحتل موقع إستراتيجي في السوق العالمي و ذلك راجع إلى[2]:

[1] EcoNexus ,agroply :declaration de Bern,(numéro special),juin 2011, http://econexus.info/publication/AGROPOLY - Ces quelques multinationales qui contrôlent notre alimentation.

[2] Pagés laura," la volatilité du prix du blé sur les marchés agricoles mondiaux : une approche par les facteurs", mémoire de master en science politique, Université lumière Lyon 2, 2012, p 13.

- وجود هذه الشركات في الأسواق بشكل مستمر؛
- تحكمها في وسائل التخزين، الشحن و النقل؛
- قدرتها على تأمين مخاطر النقل؛
- تواجدها في مختلف دول العالم من خلال فروعها، فمثلا شركة بانج Bunge تتواجد في 55 دولة في العالم بينما شركة لويس دريفوس Louis Drefus تحتوي على 14 فرع في أوروبا، 14 فرع في أمريكا الشمالية، 7 فروع في أسيا و 10 فروع في باقي دول عالم.[1]

و عليه تستمد الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالحبوب قوتها و موقعها الإستراتيجي من خلال تنظيمها و تحكمها في جميع المبادلات التجارية، ما جعلها تأخذ دور المنظم للسوق من خلال تحكمها في العرض و في نفس الوقت دور المضارب في السوق جراء تفرعها الجغرافي وتحكمها في تكاليف التخزين و النقل.

2-الدول المصدرة للحبوب

تأتي معظم صادرات الحبوب في العالم من قبل الدول المتقدمة رغم أن إنتاج الدول النامية والناشئة لهذا المنتوج هو في تزايد خاصة دول أسيا ذلك لأن إنتاج هذه الدول يوجه لتلبية الإحتياجات الداخلية، فعلى سبيل المثال الصين هي أكبر منتج للحبوب في العالم إذ تتصدر المرتبة الأولى خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إنتاجها من الحبوب 333,7 مليون طن لسنة 2013/2012 تم تصدير 0,9 مليون طن في حين تم الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية في نفس السنة 347,8 مليون طن و تم تصدير 48,5 مليون طن.[2]

الجدول رقم (02) : تطور إنتاج الحبوب في الدول العالم

(الوحدة : مليون طن)

	2007/2008	2008 /2009	2009/2010
الدول المتقدمة	941,8	1045,6	1024,2
الدول النامية	1203, 3	1236,7	1227,3
المجموع	2145,1	2282,3	2251,5

Source : FAO, perspectives de récolte et situation alimentaire, 2010.

[1] Ghazi nouria," Le commerce international du blé", thèse de doctorat d'etat en science économique, Université D'ABOU BAKR BLKAID Tlemcen, 2011, p231.
[2] Conseil international des céréales. **Rapport marché des céréales**, 2014, p3.

صادرات الحبوب هي حكر بعض الدول و هي : الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الاوروبي، كندا، أستراليا، الأرجنتين و روسيا، حيث تتصدر الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى في قائمة الدول المصدرة للحبوب (leader ship)، حيث تقدر حصتها في السوق العالمي 20% وهي في تراجع مقارنة بالسنوات الماضية أين وصلت حصتها 40% في الثمانينات من القرن الماضي.

الشكل رقم 01 : حصص الدول المصدرة للحبوب

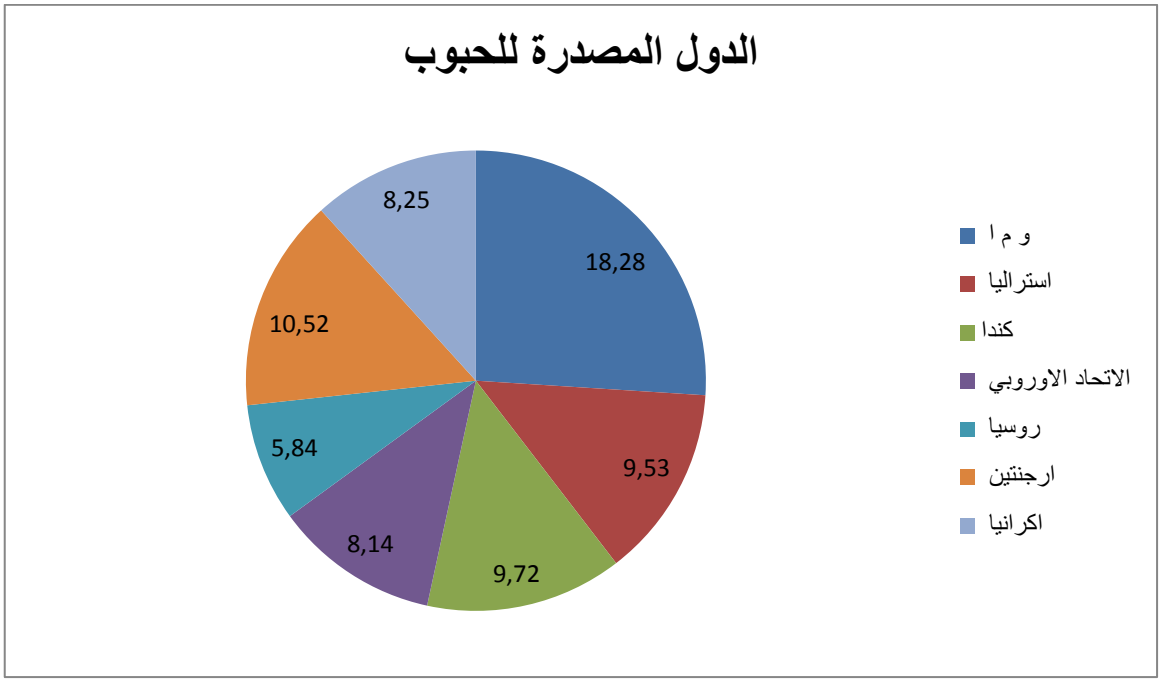

Source : Conseil international des céréales (2014).

يتضح من خلال الشكل (رقم 01) أن الارجنتين من أهم الدول المصدرة للحبوب في العالم، وهي تعد الدول النامية الوحيدة ضمن قائمة الدول المصدرة للحبوب في المرتبة الثانية لسنة 2012/2013،لتأتي بعد ذلك كندا بنسبة 9,72% و هي تتميز بإعتمادها على المساحات الشاسعة في زراعة الحبوب. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فهو في المرتبة الخامسة ب 8,14% (حسب احصائيات CIC، 2014)، هو يعد من أهم الدول المصدرة و المنتجة للحبوب خاصة منذ بداية الثمانينات و هذا بفضل السياسة الزراعية المشتركة (PAC).

3-الدول المستوردة للحبوب

تتصدر دول إفريقيا الشمالية قائمة الدول المستوردة للحبوب في العالم تأتي على رأسها مصر،الجزائر و المغرب ذلك نظرا لعجز الإنتاج المحلي لهذه الدول على تلبية الاحتياجات الوطنية

ولكون هذا المنتوج عنصر أساسي في النمط الغذائي. تعد الجزائر أول دولة مستوردة للقمح الصلب، حيث تقدر حصتها من الطلب على هذا النوع بنسبة 49% من الطلب العالمي.[1]

كما تتضمن قائمة الدول المستوردة اليابان و هي من أهم المستوردين للحبوب نظرا لعدم قدرتها على إنتاج الحبوب محليا. بالإضافة إلى دول شرق و جنوب أسيا و شيلي و فنزويلا.

تعد الدول المستوردة للحبوب و خاصة الدول الإفريقية أهم الفواعل في السوق العالمي للحبوب من خلال إمتصاصها فائض إنتاج الدول المصدرة.

الشكل رقم(2) : أهم الدول المستوردة للحبوب لسنة 2010

(الوحدة : مليون طن)

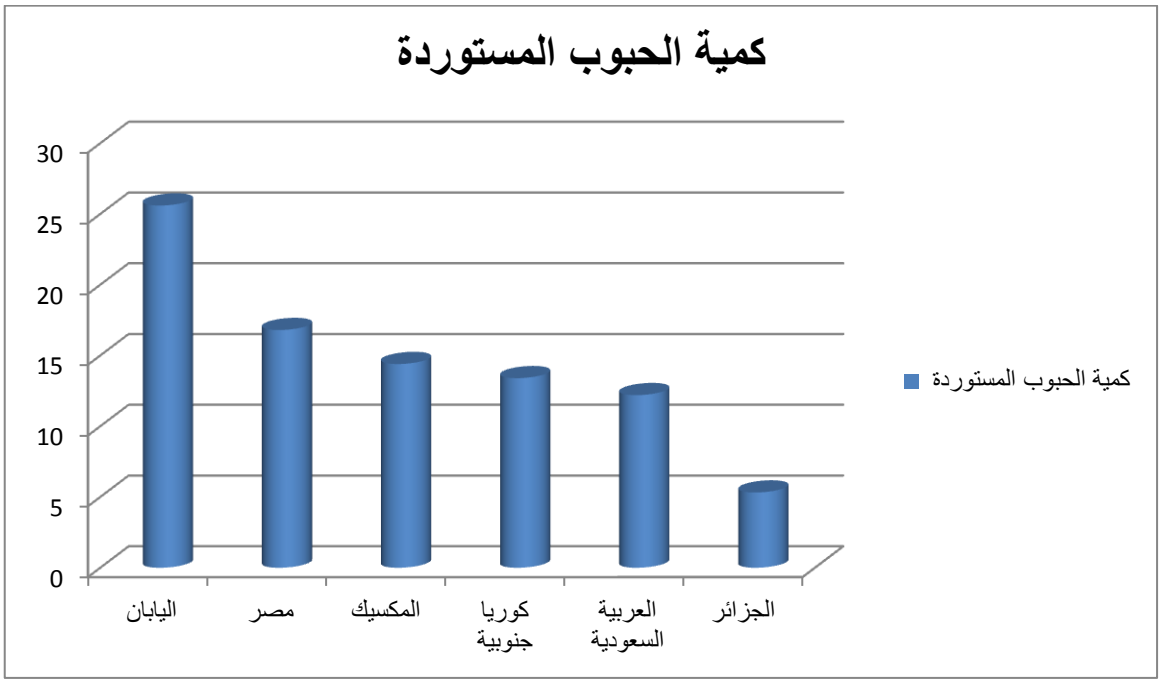

Source :- Jean-Froncois Gleizes, Des chiffres et des céréales l'essentiel de la filière, passion céréales, France, 2013, p 06.

-بالنسبة للجزائر : احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2010.

[1] Rym Kellou, "Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportations pour les céréalières français dans le cadre du pole de compétitivité Quali-Méditerranée", Master of science n 93, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Montpelier, 2008, p49.

المطلب الثاني : خصائص السوق العالمي للحبوب

من خلال هذا المطلب سنشير إلى الإ نتاج و الإستهلاك العالمي للحبوب، العرض والطلب عليه من أجل توضيح مدى أهمية هذا المنتوج، و ذلك من خلال ما يلي :

1-الانتاج العالمي للحبوب

يتميز الإنتاج العالمي للحبوب بإرتفاع مستمر خلال الخمسين السنة الماضية ذلك حسب إحصائيات المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO. حيث تحتل زراعة الحبوب على المستوى العالمي 692 مليون هكتار أي ما يعادل 15% من المساحة الزراعية العالمية.[1] تنقسم هذه المساحة على عدد محدود من الدول المنتجة للحبوب على رأسها الصين حيث قدر إنتاجها 333,8 مليون طن لسنة 2012/2013 لتحتل بهذا الرقم المرتبة الأولى في قائمة الدول المنتجة للحبوب في العالم (و م ا، الصين، كندا، الاتحاد الاوروبي و روسيا) حيث يمثل مجموع إنتاج هذه الأخيرة 70% من الإنتاج العالمي للحبوب (2012/2013)، [2] بالإضافة إلى الهند التي عرفت تطورا كبيرا في إنتاج الحبوب لتصبح من بين أكبر الدول المنتجة للحبوب في العالم.

بلغ الإنتاج العالمي للحبوب لسنة 2012/2013 ما يعادل 1789,8 مليون طن، حيث تبلغ مساهمة الصين من هذا الإنتاج(18,64%)، الإتحاد الأوروبي بنسبة (15,28%) و يعد هذا الأخير أهم منتج للقمح الصلب في العالم بفضل السياسة الزراعية المشتركة (PAC)، أما الو م ا فقد ساهمت ب (19,43%) من الإنتاج العالمي (كما هو موضح في الشكل رقم 3).

[1] Jean-Froncois Gleizes, « Des chiffres et des céréales l'essentiel de la filière », **passion céréales**, France, 2013, p 3.
[2] Conseil international des céréales, Op.cit, 2014, p3.

الشكل رقم(3) : توزيع إنتاج الحبوب في العالم 2012/2013

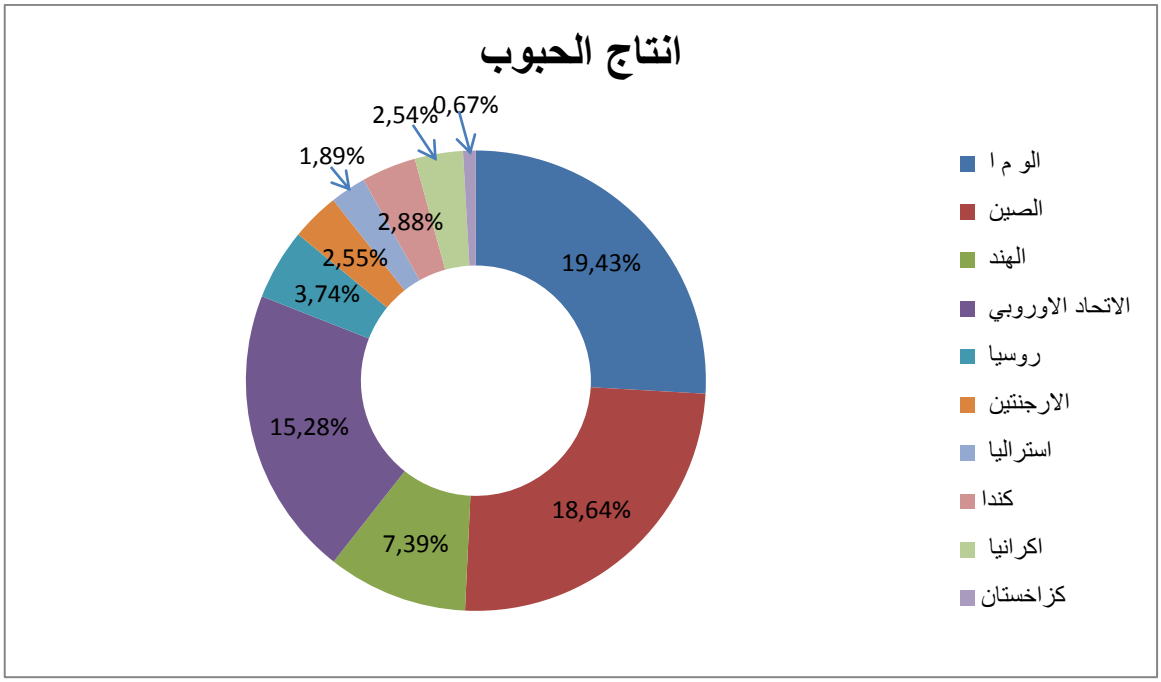

Source : Conseil international des céréales (2014).

2-الإستهلاك العالمي للحبوب

الإستهلاك العالمي للحبوب هو في إرتفاع مستمر و غير موافق للإنتاج العالمي للحبوب أي إختلال بين الإنتاج و الإستهلاك و منه نقص في المخزون العالمي للحبوب. فخلال السنوات العشر الأخير إرتفع الإستهلاك بمعدل سنوي 4,1% بينما الإنتاج لم يرتفع إلا ب 3,6% ومنه إختلال بين الإنتاج و الإستهلاك ب 0,5%.[1]

[1] M'hand Djaouti, " Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud", Mémoire of master n 106, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Montpelier, 2010, p 36.

الجدول رقم(03) : تطور الانتاج و الاستهلاك العالمي للحبوب (2003-2013)

(الوحدة : مليون طن)

	03/04	04/05	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13
الانتاج	1481	1649	1602	1565	1655	1802	1793	1751	1851	1790
الاستهلاك	1543	1601	1615	1623	1669	1724	1762	1785	1855	1817
الفرق	-62	48	-13	-58	-14	78	21	-34	-4	-27

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على إحصائيات CIC (2014).

الشكل رقم (4): تطور الإنتاج و الإستهلاك العالمي للحبوب (2003-2013)

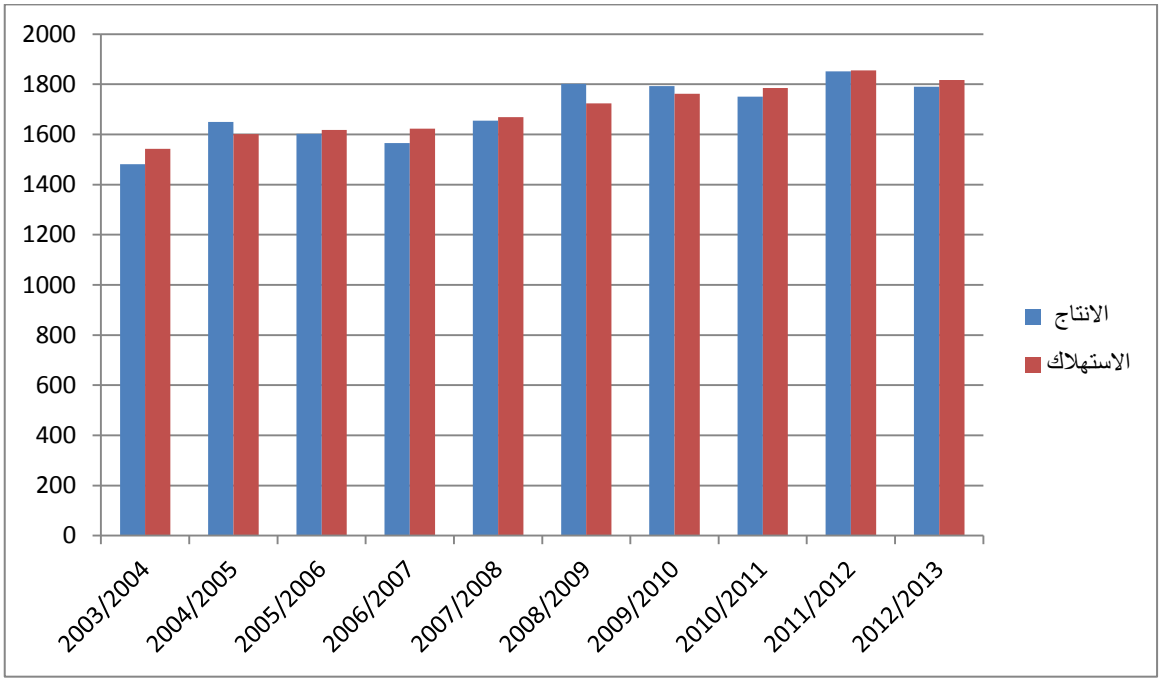

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم **(03)**.

يعود الإرتفاع بشكل مستمر في الإستهلاك العالمي إلى النمو الديمغرافي، و تحسن المستوى المعيشي و إرتفاع دخل الفرد، كما يعود إلى أهمية هذا المنتوج في النمط الغذائي لدى الأفراد، بالإضافة إلى الطلب المرتفع من طرف الدول الناشئة émergente و الدول المصدرة للبترول و أبرز مثال على ذلك الجزائر، تلبي هذه الأخيرة 80% من إحتياجاتها الداخلية من هذا المنتوج من السوق العالمي ،وهي من أهم الدول المستوردة للحبوب في إفريقيا بعد مصر في العالم.[1]

[1] Sébastien Abis, et autres, "Commerce et logistique : le cas de la filière céréalière", **CIHEAM, Mediterra**, 2014, p 142.

3-التبادلات التجارية للحبوب

حجم المبادلات التجارية للحبوب هو في توسع منذ بداية الستينات من القرن الماضي،حيث بلغ حجم المبادلات 222 مليون طن لسنة 2008، بينما في سنة 1961 قدر ب 40 مليون طن أي إرتفع ب 445% خلال خمسين سنة.[1]

أما فيما يخص سعر الحبوب يحدد عن طريق قوى السوق (العرض و الطلب)، تميزت الأسعار بإرتفاع في السنوات الأخيرة و ذلك راجع إلى الإرتفاع المستمر في الطلب على الحبوب،ويعود ذلك إلى:

- التغيرات المناخية وما ينتج عنها من الجفاف و الفيضانات ،التي أدت إلى إتلاف الأراضي الزراعية و المحاصيل الزراعية؛
- تطور إستخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي كبديل لأنواع الوقود المنتجة من البترول؛
- إرتفاع تكاليف الإنتاج و تزايد تقلبات الأسواق الدولية للحبوب؛
- إرتفاع و تقلب أسعار النفط؛[2]
- الإنخفاض النسبي في قيمة الدولار الامريكي و تزايد المضاربة على أسعار السلع الغذائية الضرورية.[3]

المطلب الثالث : سياسات الحبوب في الدول المصدرة للحبوب

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الأدوات و الاليات التي تتدخل بها الدول المصدرة للتنظيم السوق عن طريق المستوى الداخلي و الخارجي، ذلك من خلال الإشارة إلى مثالين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

1-حالة الولايات المتحدة الامريكية

تعتمد السياسات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية على الدعم الزراعي بهدف حماية مزارعيها و تنظيم السوق، و يتحدد هذا الأخير من خلال : قانون أمن المزارع والاستثمار الريفي FSRI Act لسنة 2002 الذي جاء كبديل للقانون تحسين الزراعة الاتحادية و الاصلاح FAIR act لسنة 1996.

[1] M'hand Djaouti, Op.cit, p 36.
[2] OCDE, Les hausses des prix alimentaires : causes et conséquenses, 2008, p 03.
[3] البنك الدولي، سلسلة الحبوب الامن الغذائي و ادارة الواردات القمح في البلدان العربية، واشنطن، 2012، ص 2.

جاء القانون FSRT Act بتعديل البرامج الزراعية فيما يخص دعم الأسعار، ودخل المزارعين والمعونة الغذائية و التجارة الخارجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحبوب،البذور الزارعية و القطن... [1]

ينص القانون على أنواع الدعم و التي تتمثل في :

- قروض المساندة التسويقية (Marketing loan) : هي عبارة عن قروض تقدم لمنتجي محاصيل معينة من طرف الحكومة مقابل رهن الإنتاج كضمان؛
- دفعات ثابتة :تقدم هذه الدفعات لكل محصول مرغوب فيه إستنادا إلى فترة مرجعية بغض النظر عن السعر و المنطقة المزروعة؛
- دفعات دائرية عكسية جديدة : تقدم هذه الدفعات عندما ينخفض الدخل الإجمالي للمزارعين لمحاصيل مختلفة عند مستوى معين، وتقدم هذه الدفعات على أساس ما كان يتحصل عليه المزارعين في الفترة المرجعية، بغض النظر عما يزرعون في سنة طلبهم للقرض، ويتم حساب هذه الدفعات لنفس المنطقة الأساسية كما هو الحال في الدفعات الثابتة.

بالإضافة إلى دعم التصدير وفقا للأليات مختلفة منها : ائتمان التصدير و الضمانات العديدة للتصدير.[2]

2_حالة الإتحاد الأوروبي :

يشجع الإتحاد الاوروبي مزارعيه و يحفزهم على الإنتاج من خلال السياسات الزراعية،خاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية فمثلا فيما يخص القمح يعرف القانون المشترك رقم 2727/75 مختلف الاليات لتنظيم السوق الخاص بالقمح و التي تتمثل في :

- دعم سعر السوق والتي تشمل شراء الحكومة للمنتوج؛
- الدفعات المباشرة أي يحصل مزارعي القمح في الإتحاد الأوروبي على دفعات نقدية عبارة عن دعم مباشر تحدد ب 35 يورو للطن الواحد، وقد حدد الإتحاد الأوروبي السعر الأدنى لشراء القمح وهذا السعر بشكل عام أعلى من السعر العالمي؛
- إجبار وكالات التخزين في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على شراء إنتاج المزارع بالسعر المرتفع رغم زيادة العرض[3].

[1] Ghazi nouria, Op.cit, p 81.

[2] غربي محمد، مرجع سابق، ص 123 .

[3] ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الاوروبي "سلع مختارة"، **مذكرة سياسات رقم 15**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006، ص 03.

في ما يخص دعم الصادرات فيسمح هذا الأخير لمزارعين الإتحاد الأوروبي بالتصدير بأسعار منافسة في السوق العالمي رغم الإنتاج بالأسعار المرتفعة مقارنة بالسوق العالمي.

عرفت السياسات الدعم في السياسة الزراعية المشتركة PAC بعد مفاوضات جولة اوروغواي مجموعة من التعديلات منها : إنخفاض في مستوى الأسعار المدعمة، و تم تعويض هذا الأخير بالمساعدات المباشرة للمزارعين. و منه رغم النتائج المتوصل إليها في مفاوضات الاوروغواي بخصوص الدعم إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يتخل عن سياسة الدعم، حيث بلغت قيمة الدعم لمنتجي القمح في الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة حوالي 9,5 مليار دولار.[1]

من خلال العنصرين السابقين فإن أهم الدول المنتجة و المصدرة للحبوب في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي) تعتمد في سياساتها الزراعية على سياسات الدعم للمنتوجات الزراعية الإستراتيجية، و نفس الشيء فيما يخص الدول المنتجة للحبوب الأخرى كالأرجنتين فهي تقدم الدعم المباشر للمزارعين[2] لتحفيزهم على الإنتاج و تشجع الإستثمار الأجنبي.

حسب ما ورد في هذا المبحث عرض الحبوب على المستوى السوق العالمي هي حكر عدد معين من الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لقدرتها على التحكم في وسائل التخزين، النقل ومعرفتها بحالة السوق (العرض و الطلب)، و هو الذي يجعلها تشتري بأسعار منخفضة و تبيع بأسعار مرتفعة في مستوى الأسواق الأجلة (بورصة شيغاغو)، و منه تحكمها في الأسعار العالمية. لكون الحبوب العنصر الإستراتيجي لدى معظم دول العالم فتعتمد معظم هذه الأخيرة على سياسات الدعم لتشجيع الإنتاج فجميع الدول المصدرة للحبوب كالو م ا و الاتحاد الاوروبي...الخ تحفز مزارعيها على الإنتاج من خلال سياسات الدعم إلا أن الاليات تختلف من دولة إلى أخرى.

المبحث الثاني : شعبة الحبوب على المستوى الوطني

تعد شعبة الحبوب من أهم الشعب الزراعية على نظرا لأهميتها على المستوى الاقتصاد الوطني و بالنسبة للمستهلك لكون الحبوب المادة الأساسية لديه، وعليه سنقوم بتحليله من خلال هذا المبحث شعبة الحبوب على مستوى أجزائها : الإنتاج، الإستهلاك، الإستيراد ووحدات تحويل الحبوب.

[1] نفس المرجع السابق، ص 03.

[2] Pablo Lavarello et autres, Libéralisation, entreprises transnationales et formes d'insertion internationale : Le cas des filières soja et blé en Argentine, **options méditerranéennes série A** n° 90, Montpelier, 2010, p 124.

المطلب الأول : التعريف بالشعبة الحبوب

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف الجغرافي لزراعة الحبوب على المستوى الوطني والتعريف بأهم فواعلها.

1-المساحة الزراعية للحبوب

تعد الحبوب في الجزائر من أهم المنتوجات الزراعية، حيث تحتل هذه الأخيرة أكبر نسبة من المساحة الزراعية إذ تقدر نسبة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب خلال العشر السنوات الأخيرة ب 36% من المساحة الزراعية المستعملة **(SAU)** لتحتل المساحة الزراعية للحبوب بهذه النسبة المرتبة الأولى بعد مساحة الأراضي البور **(la jachère)** بنسبة 42% كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) : حصص المنتوجات الزراعية بالنسب المئوية من المساحة الزراعية المستعملة SAU

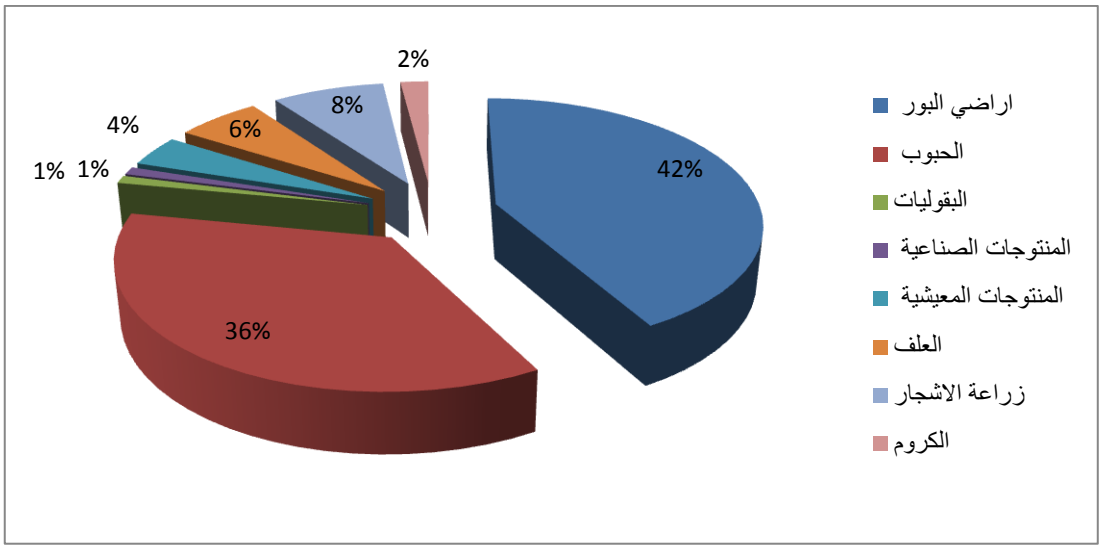

Source : Hamou, Labdi et Hamdi, « Problématique de la céréaliculture et perspective de développement », **Actes de l'atelier régional sur la recherche scientifique et le développement de l'agriculture**, Mostaganem, 2009, p 8.

تتقسم المساحة الزراعية للحبوب على أنواعه ليأخذ القمح الصلب أكبر نسبة (53%) من المساحة الزراعية للحبوب نظرا لتحمل هذا النوع نسبة معينة من الجفاف و إلى أهميته في النمط الغذائي، ليأتي بعده بنسبة 24% الشعير.[1]

[1] Hamou, Labdi et Hamdi, "Problématique de la céréaliculture et perspective de développement", **Actes de l'atelier régional sur la recherche scientifique et le développement de l'agriculture**, Mostaganem, 2009, p 8.

ترتكز المساحات المخصصة للحبوب في ثلاث مناطق من القطر الوطني[1] (الشرق،الغرب و الهضاب العليا)، و هي تتمثل في :

- المناطق الشرقية :

تتميز هذه المنطقة (سهول الجزائر، متيجة، حوض يسر، واد الصومام و اولاد الخير...) بمعدل تساقط اكثر من 500 ملم في السنة و بإنتاجية متوسطة تقدر ب 20 قنطار/هكتار.[2]

تتضمن هذه المنطقة 400 000 هكتار من المساحة الزراعية المستعملة (SAU) تتخصص 20% منها لزراعة الحبوب.

- المناطق الغربية

تقدر المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في هذه المنطقة(تلمسان، شلف و المدية...) تقريبا 800 000 هكتار، حيث تتميز هذه المنطقة بمعدل تساقط يتراوح مابين 500-400 ملم في السنة، أما الإنتاجية ما بين 5 و 15 قنطار/هكتار.

- منطقة الهضاب العليا

تتضمن هذه المنطقة 4,5 مليون هكتار من المساحة الزراعية المستعملة **SAU** حيث نصف من هذه المساحة مخصصة لزراعة الحبوب، تتميز هذه المنطقة بمعدل تساقط أقل من 350 ملم في السنة وبالإنتاجية الضعيفة أقل من 8 قنطار/هكتار.(موضحة هذه المناطق في الملحق رقم 1)

2-فواعل شعبة الحبوب

تتضمن شعبة الحبوب مجموعة من الفواعل، حيث لكل واحدة من هذه الأخيرة وظيفة معينة، وهي:

- *الدولة* : تتدخل الدولة للتنظيم عن طريق سياساتها و تقديم الدعم لتشجيع المنتجين على الإنتاج.
- *الفلاحين* : تمارس زراعة الحبوب من قبل نصف المزارعين حيث قدر عددهم ب 600 000 من اصل 1,1 مليون فلاح حسب المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC.[3]

[1] Mohammed Elyes Mesli, **l'agronome et la terre**, édition alpha, Alger, 2007, p 147.
[2] Rym Kellou, Op.cit, p 36.
[3] Selon l'OAIC « 55% des agriculteurs algériens produisent des céréales » : http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/agriculture/55-des-agriculteurs-algeriens-produisent-des-cereales-07-06-2012-158283_291.php.

- *الديوان الجزائري المهني للحبوب* ***OAIC*** : تم إنشاء الديوان الجزائري المهني للحبوب بأمر في11 جويلية 1962، هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذو طابع إنتاجي و تسويقي، حيث وكلت له مهام تنظيم سوق الحبوب، عرض، تنظيم، تثبيت الأسعار و دعم الإنتاج.[1]
- *مؤسسات تحويل الحبوب* : تنقسم مؤسسات تحويل حبوب في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص (سنتطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في المطلب الثالث).
- *السوق العالمي للحبوب* : تغطي الجزائر أكثر من نصف إحتياجاتها من الحبوب من السوق العالمي، و أهم موردين الحبوب للجزائر نجد فرنسا.
- *المخابز و بائع تجزئة*
- *المستهلك* وهو أخر حلقة في شعبة الحبوب.

[1] « Historique de l'OAIC » http://oaic-office.com/Historique.html

شكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لشعبة الحبوب في الجزائر

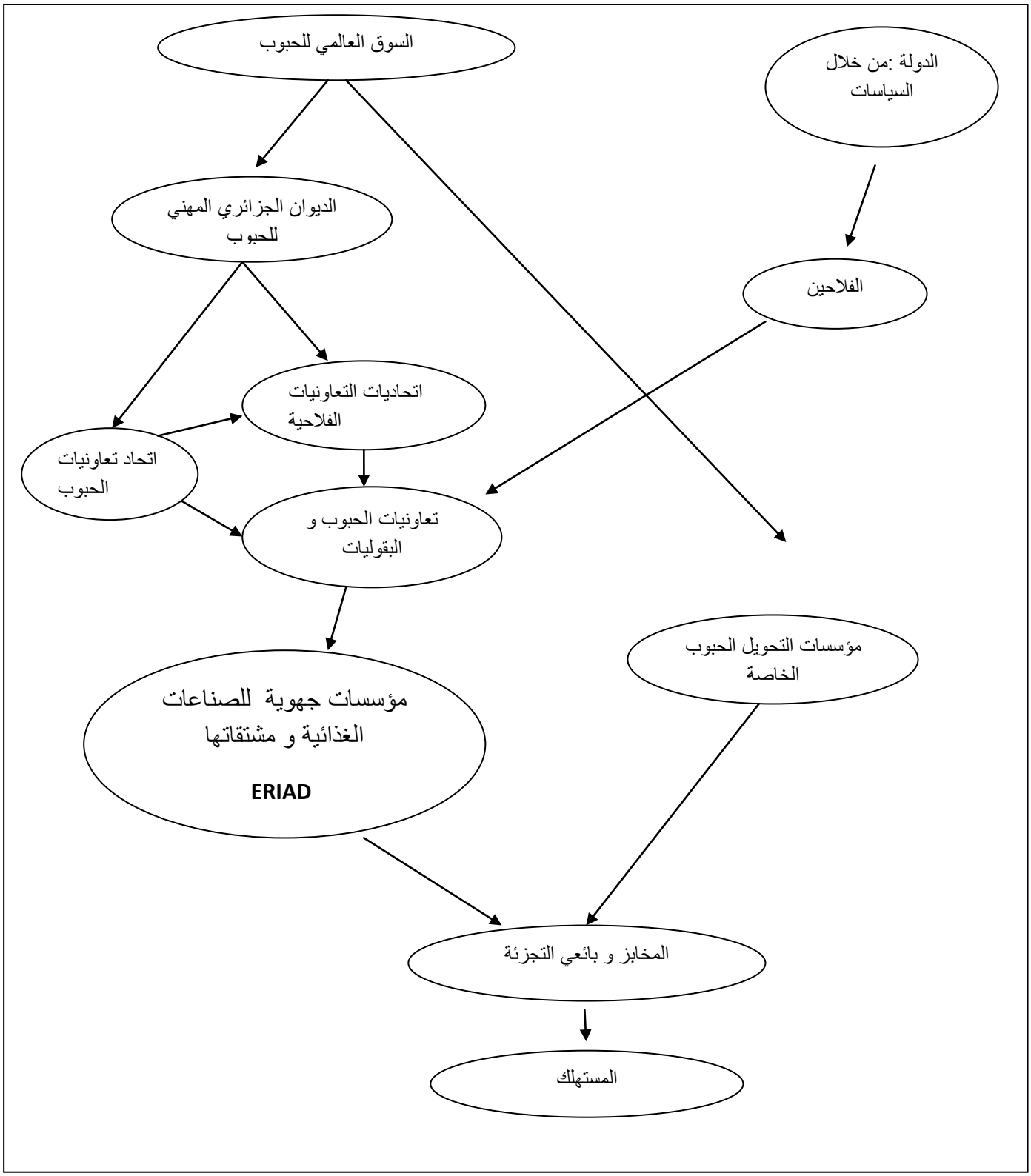

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على ما توفر من معطيات

3-خصائص شعبة الحبوب الجزائرية :

يتميز القطاع الزراعي الجزائري بضعف مردوديته بصفة عامة رغم أهميته في الاقتصاد الوطني،وبصفة خاصة زراعة الحبوب في الجزائر، إذ تعد زراعة غير قادرة على تلبية الإحتياجات الوطنية، و أهم ما يميز هذه الأخيرة ما يلي :

- شعبة إستراتيجية لكون الحبوب الغذاء الرئيسي في الجزائر، فهي تشكل النمط الإستهلاكي للجزائريين؛
- ضعف إنتاج الحبوب وذلك راجع إلى التحولات و الإصلاحات(عدة سياسات زراعية مختلفة) التي عرفها القطاع الزراعي خلال فترة قصيرة، اي غياب سياسة زراعية واضحة الاهداف وعدم التحكم في المكننة.[1]
- التبعية للأسواق العالمية (تقريبا بالنسبة 80%) من اجل تغطية العجز المحلي؛
- غياب برامج إستصلاح الأراضي و عدم توسيع الأراضي الزراعية، بل هناك تراجع في الأراضي بسبب إقامة مشاريع هياكل قاعدية على حساب الأراضي الزراعية (مثل طريق سيار شرق غرب) و النزوح العمراني؛
- ضعف مردودية إنتاج الحبوب حيث قدرت المردودية للهكتار ب 0,62 طن/هكتار في الجزائر بينما في المغرب و تونس ب 1,26 و 0,88 طن /هكتار على التوالي[2]، وعليه زراعة الحبوب في الجزائر أضعف مردودية مقارنة مع جيرانيها، و هذا راجع إلى الظروف المناخية،نوعية البذور و الأسمدة المستعملة، الإستغلال المكثف للتربة أي غياب الطرق العلمية كطريقة الدوران (**système de rotation**) و إستعمال الأسمدة بدون معايير علمية.

المطلب الثاني : إنتاج، إستهلاك و إستيراد الحبوب

تعد الحبوب الغذاء الرئيسي للجزائري إلا أن الإنتاج الوطني غير قادر على تلبية الإحتياجات الوطنية لهذا المنتوج، وعليه من بين الحلول التي وضعتها السلطات هي الإسترداد لتغطية العجز. ومنه سنركز خلال هذا المطلب على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر، ومدى قدرة هذا الأخير على تغطية الطلب الوطني و إلى مساهمة إستيراد الحبوب في تغطية العجز.

[1]Kheyar et autre, la mécanisation de la céréaliculture Algérienne : constat et perspectives**, annales de l'institut national agronomique n°1.2**, el harrach, 2007, p99.
[2] Jouve A.M et autre, la filière des céréales dans les pays du Maghreb, **options méditerranéennes série B** n° 14, Montpelier, 1995, p 172.

1-انتاج الحبوب :

إنتاج الحبوب على المستوى الوطني غير قادرة على تلبية حاجيات المستهلكين و ذلك من خلال المقارنة بين الإنتاج و الإستهلاك الوطني، و عليه أهم ما يميز الإنتاج الوطني للحبوب هو الضعف وذلك راجع إلى الظروف المناخية و إلى عدة عوامل مرتبطة بالإنتاج.

الشكل رقم 7: تطور إنتاج الحبوب على مستوى الوطني (2003-2013)

(الوحدة : القنطار)

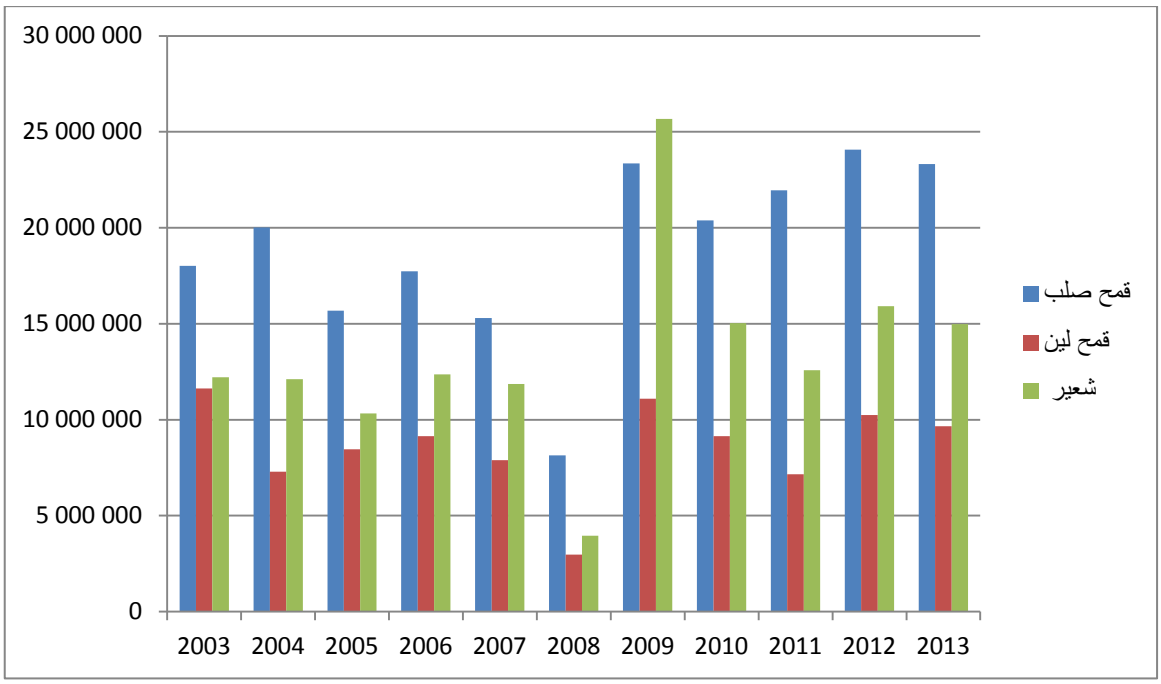

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

يتضح من خلال الشكل رقم (7) أن إنتاج الحبوب بأنواعه الثلاثة متذبذب خلال العشر السنوات الأخيرة (13-03)، حيث إنخفض الإنتاج ليسجل الشعير، القمح اللين و القمح الصلب أضعف كمية بمقدار 215 959 3، 210 972 2، 115 138 8 قنطار على التوالي سنة 2008 في حين بلغ الإنتاج للسنة السابقة (2007) 580 866 11، 640 899 7، 985 289 15قنطار على التوالي، و ذلك راجع للجفاف الذي تميزت به سنة 2008، ثم نلاحظ إرتفاع في الإنتاج للسنوات اللاحقة (2009, 2010, 2011, 2012, 2013) بسبب تحسن الظروف المناخية.

و نلاحظ من الشكل (7) أن القمح الصلب هو في المرتبة الأولى من ناحية الإنتاج نظرا لأهميته في النمط الغذائي الجزائري، ليأتي في المرتبة الثانية الشعير و في الأخير القمح اللين. يتضح هذا الترتيب أيضا من حيث المساحة المزروعة كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم 4: مساحات مزروعة و محصودة من الحبوب

(الوحدة : هكتار)

	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير	
	م.مزروعة	م.محصودة	م.مزروعة	م.محصودة	م.مزروعة	م.محصودة
2003	1 321 580	1 265 370	812 510	782 200	833 510	782 380
2004	1 372 495	1 307 590	808 750	703 010	1 029 000	915 440
2005	1 314 949	1 042 894	721 248	560 850	1 023 414	684 648
2006	1 357 987	1 162 880	700 066	620 945	1 117 715	812 280
2007	1 250 617	1 187 620	661 094	632 257	1 057 700	971 246
2008	1 230 314	726 105	641 545	280 466	1 195 269	435 963
2009	1 288 264	1 262 842	600 892	585 733	1 275 616	1 250 762
2010	1 339 392	1 181 774	607 173	573 954	1 296 626	1 018 792
2011	1 399 003	1 230 414	632 555	442 017	1 214 225	852 379
2012	1 451 119	1 342 881	629 670	602 895	1 222 048	1 030 477
2013	1 447 902	1 180 332	618 291	546 910	1 304 720	897 719

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) ان المساحات المحصودة هي اقل من المساحات المزروعة خلال السنوات الموضحة في الجدول بسبب مجموعة من العوامل : الحرائق،نقص في عتاد الحصاد والتأخر الفلاحين عن عملية البذر و الحصاد.

الشكل رقم 8: مردودية الحبوب خلال العشر السنوات الاخيرة

(الوحدة : قنطار/هكتار)

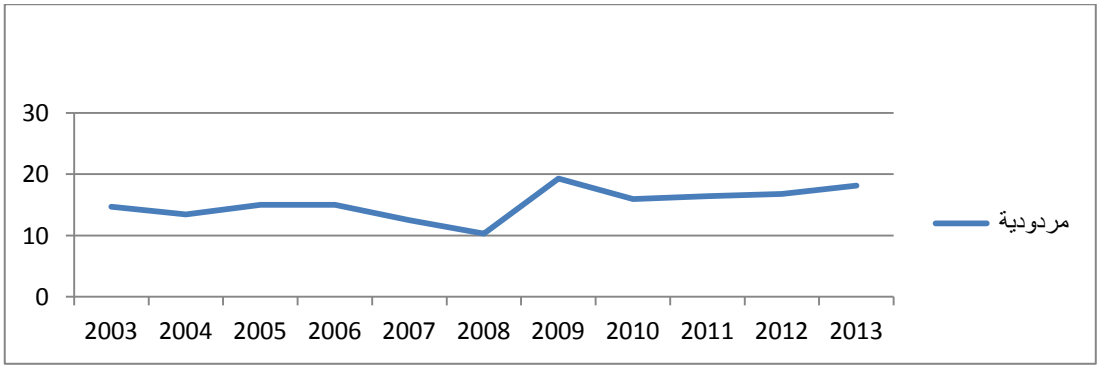

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية(2014).

أما فيما يخص مردودية الحبوب في الهكتار الواحد ضعيفة و متذبذبة من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الشكل رقم (8) و ذلك راجع إلى عدة أسباب التي سبق ذكرها في الفرع (1) من المطلب الأول.

2-إستهلاك الحبوب

عرف الإستهلاك الوطني للحبوب إرتفاع مستمر منذ الستينات و يعود هذا الإرتفاع إلى النمو الديمغرافي، لأهمية الحبوب في النمط الغذائي اليومي للجزائريين حيث يعد هذا المنتوج مادة اولية للعديد من المنتوجات الأساسية (الخبز، العجائن ...) و توفر هذا المنتوج بأسعار تتلاءم مع دخل الطبقة المتوسطة التي تمثل أغلبية المجتمع

الجدول رقم 5: تطور استهلاك القمح في الجزائر منذ الستينات

(الوحدة : كيلو غرام/للشخص/السنة)

السنة	1961	1970	1980	1990	2000	2003
الاستهلاك	110	120	182	193	190	201

Source : A.Bencharif, J.L.Rostoin, Concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaine globale de valeur au cas de blé en Algérie, **working paper n°7**, MOISA, 2007, p 10.

يبين الجدول رقم(5) التطور المستمر في الإستهلاك الوطني للقمح من 110 كيلو غرام للشخص لسنة 1961 إلى 201 كيلو غرام للشخص سنة 2003، أي الزيادة بنسبة 83% من الكمية المستهلكة خلال ربعين سنة. ويعود هذا الإرتفاع بالإضافة إلى النمو الديمغرافي و أهمية المنتوج في النمط الغذائي،إلى التحسن في المستوى المعيشي و الإرتفاع في مستوى دخل الفرد.

بلغ الإستهلاك الجزائري للحبوب حسب إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية 007 983 7 طن سنة 2008 لتصل 008 538 11 طن سنة 2012، إرتفاع بنسبة 45% خلال أربع سنوات فقط. فيما يلي الشكل يوضح نمو إستهلاك الحبوب في الجزائر خلال السنوات الاخيرة.

الشكل رقم 9: تطور الاستهلاك الجزائري (2003-2013)

(الوحدة : طن)

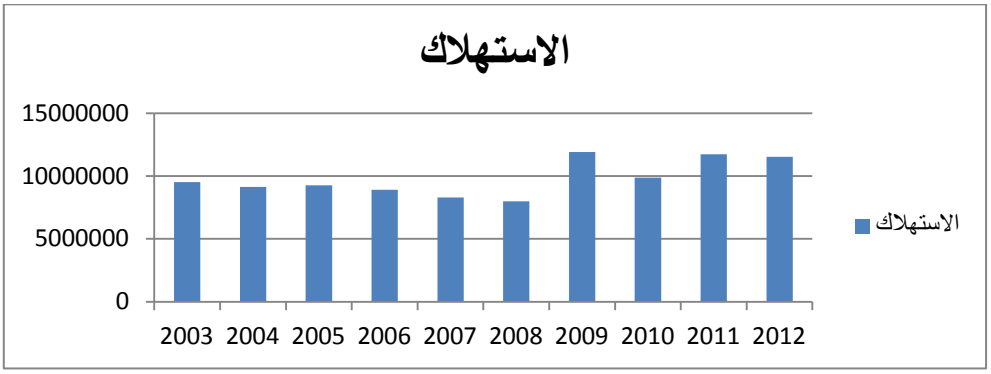

المصدر : احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

يبين الشكل رقم (9) إستهلاك الحبوب في الجزائر حتى سنة 2008 لا يقل عن 8 مليون طن ليرتفع بعد ذلك ليفوق مليون طن10 في سنة 2009 ، حيث قدر المعدل السنوي للاستهلاك الجزائري للحبوب ب 231 كيلو غرام (2008) بينما يقابله 210 كيلو غرام في المغرب و 200 كيلوغرام في مصر[1]، لتصبح الجزائر اول مستهلك للحبوب من خلال مقارنتها مع جيرانيها.

3-استيراد الحبوب

من خلال المقارنة بين العنصرين السابقين (الإنتاج، الاستهلاك) نستنتج ان انتاج الوطني للحبوب اكبر من الاستهلاك و من بين الاجراءات المتخذة من قبل السلطات لتعويض الفرق بين الانتاج و الاستهلاك هو الاستيراد ،و يتضح في الشكل رقم 10 الفرق بينهما من خلال الارقام.

[1] D'jaouti M'hand, Op.cit, p 39.

الشكل رقم 10: تطور إنتاج وإستهلاك الحبوب في الجزائر (2002-2012)

(الوحدة : طن)

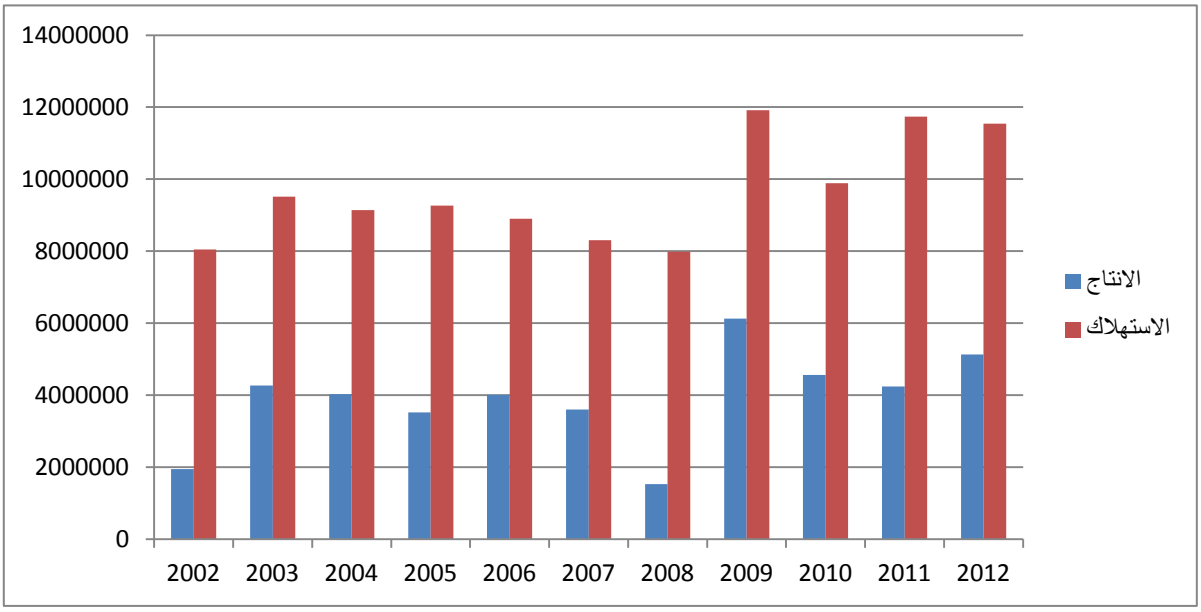

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

يوضح الشكل رقم(10) الفرق الشاسع بين الإنتاج و الإستهلاك، حيث يتم تعويض الفرق بينهما من خلال الإستيراد من السوق العالمي.وعليه يتضح من الشكل مدى تابعية الجزائر في تلبية إحتياجاتها من الحبوب إلى الخارج.

حسب إحصائيات وزارة التجارة تتصدر الحبوب المرتبة الأولى في قائمة الواردات الغذائية الجزائرية حيث قدرت فاتورة الحبوب لعشرة الأشهر الأولى لسنة 2013 ب 2,72 مليار دولار ما يعادلها 8,38 مليون طن، رغم أن الإنتاج الوطني خلال هذه السنة عرف إرتفاعا نوعا ما، إلا أنه غير قادر على تلبية نصف الطلب الوطني من الحبوب، حيث واردات الحبوب (8,38 مليون طن) لعشرة أشهر اكبر من الإنتاج الوطني (4,915 مليون طن) لسنة بمرتين، و هذ راجع إلى ضعف الإنتاج الوطني.

الجدول رقم (6) : الواردات الجزائرية من الحبوب (2003-2013)

(الوحدة : الكمية 1000 طن، القيمة 1000 دولار)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية	6895,40	6937,66	8262,69	10221,62	7277,38	9112,45	7899,59	8120,41	11091,90	9911,88	10170,40
القيمة	1123,11	1360,10	1423,56	1385,80	1958,19	4016,02	2313,55	1950,57	4022,05	3259,39	3269,28

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

يبين الجدول رقم (6) تطور كميات الحبوب المستوردة باستمرار، حيث نلاحظ زيادة في الكمية المستوردة من الحبوب خلال العشر السنوات بحوالي 40%، من 6,89 مليون طن سنة 2003 إلى 10,17 مليون طن سنة 2013. حسب الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) أن 50% من واردات الجزائر من الحبوب تأتي من فرنسا، حيث خلال سنة 2013 تم إستيراد 4883,36 مليون طن من فرنسا من اجمالي 10170,40 مليون طن.

المطلب الثالث : وحدات تحويل الحبوب في الجزائر

تتمثل وحدات تحويل الحبوب أهم المؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر نظرا لأهمية الحبوب و مشتقاته في النمط الغذائي و إلى الدعم الموجه لأسعار هذه المنتوجات، تجمع وحدات تحويل حبوب في الجزائر بين القطاع العام و الخاص.

1-القطاع العام :

كان القطاع العام قبل التسعينات الفاعل الوحيد في قطاع الصناعات الغذائية و خاصة وحدات تحويل الحبوب، حيث كانت الشركة الوطنية للمطاحن و صنع العجائن الغذائية و الكسكس SN SEMPAC الوحيدة على المستوى الوطني في تحويل الحبوب إلى غاية سنة 1990 حيث تم إعادة هيكلتها إلى خمسة مؤسسات جهوية للصناعة الغذائية للحبوب و مشتقاته ERIAD على المستوى الوطني (الجزائر، سطيف، قسنطينة، تيارت و سيدي بلعباس) و هي تمثل 95%[1] من المطاحن على المستوى الوطني.

تتفرع المؤسسات الجهوية على المطاحن (60مطحنة) **Les meuneries** تعمل على إنتاج الفرينة تستعمل كمادة أولية القمح اللين، تدخل هذه الأخيرة في إنتاج الخبز الذي يعد منتوج أساسي

[1] Abdelkader djermoun, "La production céréalière en Algérie", **revue naturel et technologie** n ° 1, 2009, p 45.

لدى جميع الجزائريين، و على 61 وحدة تحويل **Les semouleries** [1]تقوم بإنتاج العجائن الغذائية،الكسكس و الدقيق.

عرفت المؤسسات الجهوية للصناعة الغذائية للحبوب و مشتقاته ERIAD و فروعها بعد التسعينات تراجعا بعد تصاعد القطاع الخاص في السوق.

2-القطاع الخاص

للقطاع الخاص مكانة هامة في مجال الصناعات الغذائية، حيث تمثل وحدات تحويل الحبوب الخاصة 80% من السوق الجزائري، عرف القطاع الخاص تطور منذ سنة 1990 أين توجه الاقتصاد الوطني نحو الخوصصة و تحرير السوق.

تقدر عدد المطاحن الخاصة ب 300 مطحنة[2]، ما يعادل قدرة إنتاجية 27000 طن/اليوم. كما لوحدات التحويل الخاصة **Les semouleries** وزن كبير في السوق، فهي توفر أهم المنتوجات الغذائية للجزائريين من العجائن، الكسكس و الدقيق. و من أهم المؤسسات الخاصة في هذا المجال سيم، عمر بن عمر ... إلا أن هذه الأخيرة تستمد المادة الاولية (الحبوب) من الخارج.

الجدول رقم (7) : القدرات الانتاجية لوحدات تحويل الحبوب (العام و الخاص)

(الوحدة : طن/اليوم)

	القطاع العام		القطاع الخاص	
	العدد	القدرة	العدد	القدرة
المطاحن **Les meuneries**	28	69530	220	186457
Les semouleries	28	76000	131	110434

Source : Boukais, communication relative a l'approvisionnement du marché national en produit alimentaire de large consommation, ministère du commerce, 2010, télécharger : http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/present1.htm.

[1] Kellou Rym, 0p.cit, p 63.
[2] Abdelkader djermoun, Op.cit, p 45.

الشكل رقم (11) : نسب وحدات تحويل الحبوب (الخاصة و العامة)

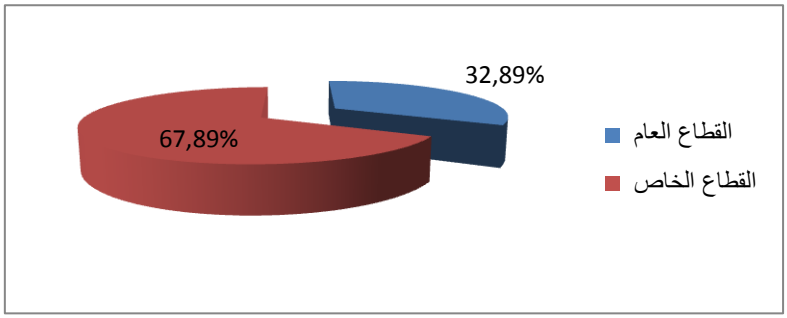

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم (07).

يتضح من خلال الجدول رقم 7 مكانة القطاع الخاص في تحويل الحبوب من حيث العدد والقدرة، حيث تقدر القدرة الإنتاجية لمؤسسات القطاع الخاص ب 891 296 طن/اليوم وهي تمثل ضعف القطاع العام الذي يمثل32,89%، أي القطاع الخاص قادر على توفير متطلبات المواطنين بالنسبة 67,89%.

تصاعد نسبة المطاحن و وحدات التحويل الخاصة أدت إلى خلق المنافسة بين القطاع العام والخاص و منه توفر العرض على المستوى السوق الوطني ما جعل الجزائر تستغني عن استيراد مشتقات الحبوب من الخارج، بل هناك مؤسسات خاصة تقوم بالتصدير بعض العجائن والكسكس مثل عمر بن عمر و سيم.

من خلال ما جاء في هذا المبحث تتميز الزراعة الجزائرية للحبوب بالضعف و عدم قدرتها على مواجهة الطلب المحلي رغم أن أكبر نسبة من المساحة الزراعية المستعملة خصصت لزراعة الحبوب، و هذا بسبب عوامل طبيعية و أخرى تقنية و بشرية، و عليه إتخذت السلطات الجزائرية إستيراد الحبوب كحل لمواجهة الطلب المحلي. أما فيما يخص وحدات التحويل الخاصة فهي الأولى في مجال الصناعات الغذائية، يطغى عليها القطاع الخاص بأكثر من 67,89%، تميزت هذه الأخيرة بقدرتها على تلبية الطلب الداخلي (من عجائن و فرينة...) وحتى توجهها إلى التصدير، إلا أن معظمها مستوردة للمادة الاولية (الحبوب).

المبحث الثالث : السوق الجزائري للحبوب

سنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة إلى اليات عمل السوق الجزائري للحبوب نظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني، مع الإشارة بالاختصار إلى المراحل التي مر بها، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

- تنظيم السوق الجزائري للحبوب
- العرض و الطلب على الحبوب في الجزائر
- دور الديوان الجزائري المهني للحبوب في السوق

المطلب الأول : تنظيم السوق الجزائري للحبوب

مر السوق الجزائري للحبوب بعدة مراحل حسب السياسات و الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية، عليه خلال هذا المطلب سنشير إلى تنظيم السوق و ذلك حسب مرحلتين الأولى في ظل إنتهاج الجزائر إلى النظام الاشتراكي، أما الثانية تتمثل في مرحلة توجه الاقتصاد الجزائري نحو الإنفتاح.

1-مرحلة ما قبل التسعينات

منذ الستينات إلى غاية التسعينات كانت الدولة هي الفاعل الوحيد على مستوى السوق الجزائري للحبوب، حيث كانت الدولة متبنية للنظام الاشتراكي الذي يقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه كانت الدولة الجزائرية تسير السوق عن طريق الديوان الجزائري المهني للحبوب، الذي يتمثل في مؤسسة ادارية تعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

كان الديوان الجزائري المهني للحبوب هو السلطة الوحيدة المكلفة بتسيير و تنظيم سوق،مسؤول عن تحديد الأسعار، حيث كانت هذه الأخيرة تحدد إداريا. هو المكلف الوحيد بالجمع،التخزين، الاستيراد و التوزيع الحبوب على المستوى الوطني، أي القطاع العام هو الفاعل الوحيد في جميع المراحل شعبة الحبوب من إنتاج، وتحويل وتسويق.

فيما يلي جدول يبين حصة تدخل القطاع العام على مستوى مراحل و تنظيم السوق في تلك الفترة.

جدول رقم (8) : مساهمة القطاع العام في تنظيم السوق الجزائرب للحبوب

	الاستيراد	جمع المحصول	التحويل	التوزيع
النسبة %	100 %	65 %	100 %	100 %

Source : Jouve A, et autre, les filières des céréales dans les pays du maghreb, **options méditerranéennes série B** n° 14, Montpelier, 1995, p 175.

يوضح الجدول رقم (8) مدى الإحتكار المطلق للقطاع العام للسوق، فهو محتكر لعرض الحبوب من خلال إحتكاره لإستيراد و الإنتاج الحبوب بنسبة 100%. كما أن القطاع العام هو الفاعل الوحيد في عملية التحويل و التوزيع الحبوب على المستوى الوطني و عليه كان السوق الجزائري للحبوب خلال تلك الفترة الفاعل الوحيد فيه هو القطاع العام عن طريق الديوان الوطني للحبوب والهيئات التي تعمل تحت إشرافه.

2-مرحلة ما بعد التسعينات

عرف الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة التوجه نحو الإنفتاح،و الخوصصة و تحرير التجارة الخارجية لجميع السلع بما فيها المنتوجات الزراعية.

حيث عرفت شعبة الحبوب بعد الانفتاح و توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ظهور القطاع الخاص كفاعل في هذه الشعبة تقريبا على جميع المستويات من الإنتاج والاستيراد،والتحويل و التوزيع.

فعلى مستوى الاستيراد فتحت السلطات المجال امام الخواص لاستيراد الحبوب، ظهور شركات تحويل الحبوب الخاصة بشكل قوي ادى إلى خلق المنافسة بين القطاع العام والخاص،حيث ادت هذه الاخيرة إلى تراجع مؤسسات الجهوية للصناعة الغذائية للحبوب ومشتقاته (ERIAD) بشكل كبير.

رغم توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الا انه لم يكن هناك تحرير للسوق الجزائري للحبوب و عدم خضوع اسعار الحبوب إلى قوى السوق (العرض و الطلب)، ذلك راجع إلى[1] :

- تحكم الديوان الجزائري في استيراد الحبوب على المستوى الوطني؛
- سعر الانتاج محدد اداريا خاصة بالنسبة للقمح اللين و الصلب؛
- دعم اسعار الحبوب بالنسبة للمستهلك.

المطلب الثاني : العرض و الطلب على الحبوب في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى قوى سوق الحبوب (العرض و الطلب على المستوى الوطني) و إلى كيفية تحديدهما من خلال ما يلي :

1-الطلب الوطني على الحبوب :

تعد شعبة الحبوب في الجزائر من أهم الشعب الزراعية لأنها تعمل على تحقيق المنتوج الرئيسي لدى جميع الجزائريين، وعليه تتميز الحبوب بأنواعها بإرتفاع الطلب عليها فالقمح اللين

[1] Jouve A, et autre, Op.cit, p 178.

يستعمل لصناعة الخبز وهو ضروري و يومي لدى عامة الناس، أما القمح الصلب فهو يدخل في صنع العجائن و الكسكس... التي تعد من أهم المنتوجات الغذائية في المجتمع الجزائري.

يظهر ارتفاع الطلب على الحبوب من خلال الكميات المطلوبة عليه من سنة إلى أخرى فيما يلى جدول رقم(9) يبين الطلب الوطني على الحبوب خلال سنة 2013.

الجدول رقم (9) : طلب على الحبوب (القمح الصلب و اللين) خلال سنة 2013

(الوحدة : طن)

	القمح الصلب	القمح اللين	المجموع
كمية مطلوبة	3420702,4	6175712,6	9596415

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

يبين الجدول رقم (9) الكمية المطلوبة خلال سنة 2013 تفوق تسعة ملايين طن لنوعين فقط من الحبوب (القمح الصلب و اللين)، فبالنسبة للقمح اللين الكمية المطلوبة تفوق6,17 مليون طن،بينما الكمية المطلوبة للقمح الصلب فهي تفوق3,42 مليون طن. حيث نلاحظ ان الكمية المطلوبة من القمح اللين تفوق القمح الصلب نظرا لاستهلاكه الواسع من طرف المواطنين،حيث قدر معدل السنوي للاستهلاك الفرد للقمح اللين 160,49كيلو غرام في السنة (كما هو موضح في الشكل رقم12).

الشكل رقم (12) : نسبة الطلب على الحبوب (القمح الصلب و اللين) خلال سنة 2013

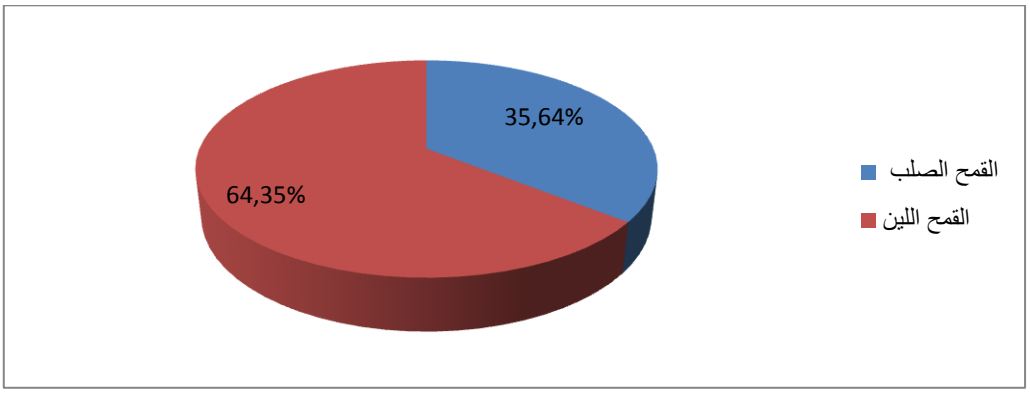

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

2-عرض الحبوب في السوق الجزائري

من خلال ما تطرقنا اليه في المبحث الثاني عن الإنتاج الوطني للحبوب فهو غير قادر على تغطية الطلب الوطني و عليه فإن عرض الحبوب في السوق الجزائري هو من قبل الإنتاج الوطني والاستيراد من الخارج.

الجدول رقم (10) : االكميات المعروضة من الحبوب من الداخل و الخارج

(الوحدة : مليون طن)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العرض	11,15	10,96	11,78	14,23	10,86	10,64	14,01	12,67	15,33	15,04	15,08
الانتاج الوطني	4,26	4,03	3,52	4,01	3,59	1,53	6,12	4,55	4,24	5,13	4,91
الاستيراد	6,89	6,93	8,26	10,22	7,27	9,11	7,89	8,12	11,09	9,91	10,17

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على :

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

يشير الجدول رقم 10 إلى حصة كل من الانتاج الوطني و الاستيراد الحبوب في العرض،حيث تعود اكبر حصة خلال العشر السنوات (2013-2003) إلى الاستيراد الحبوب ففي سنة 2003 اجمالي العرض قدر ب 11,15 مليون طن، قدرت حصة الاستيراد من هذا العرض 61,80% وهي في تزايد مستمر خلال العشر سنوات إلى ان تصل هذه الأخيرة سنة 2011 إلى 72,34%، اي زيادة ب10% خلال 8سنوات.

كما نلاحظ ان حصة الاستيراد من العرض متذبذبة اي حسب الكمية المنتجة وطنيا، إلا انها دائما تفوق الانتاج الوطني لضعف هذا الاخير. فحسب احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية(2014) تم انتاج سنة 2013 ما يقارب 966679,6 طن من القمح اللين في حين بلغ حجم الطلب عليه لنفس السنة 6175712,6 طن تم تعويض الفرق باستيراد ما يقارب 84,34% من الطلب المحلي.

عليه فان اكبر نسبة من العرض الحبوب بمختلف انواعها (القمح الصلب،اللين والشعير) في الجزائر هو من الخارج.

جعلت الحصة المتزايدة للاستيراد الحبوب من اجل تلبية الطلب المتزايد عليه إلى تواجد الجزائر في المراتب الاولى في قائمة الدول المستوردة للحبوب.

المطلب الثالث : دور الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC

يلعب الديوان الجزائري المهني للحبوب دور هام على مستوى شعبة حبوب، حيث سنحاول تعريفه و توضيح دوره على مستوى السوق الجزائري للحبوب من خلال ما يلي :

1-التعريف بالديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC

يعرف الديوان الجزائري المهني للحبوب **OAIC** على انه : مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، ذو طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية و مستقل ماليا.

يشرف الديوان الجزائري المهني للحبوب **OAIC** على مستوى الوطني على مجموعة من الهيئات التالية[1]:

- تعاونيات الحبوب و البقوليات **CCLS** (Coopération de céréales et de légumes secs):

تهتم بجمع، تخزين، توزيع و تسويق الحبوب. هناك 41 تعاونية للحبوب و البقوليات على مستوى الوطني.

- اتحاديات التعاونيات الفلاحية **UCA** (Unions de coopératives agricoles):

مسؤولة على استلام الحبوب من المورد، تخزين و توزيع الحبوب إلى تعاونيات الحبوب. تتواجد على مستوى الوطني 5 اتحاديات للتعاونيات الفلاحية.

- اتحاد تعاونيات الحبوب **UCC** (Union des coopératives des céréales):

مسؤولة على الخدمات اللوجستية، تقوم بإنتاج المواد، المعدات و المدخلات الزراعية بأقل تكلفة لصالح تعاونيات الحبوب و البقوليات والاتحاديات التعاونيات الفلاحية.

2-مكانة الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC

للديوان الجزائري المهني للحبوب حصة كبيرة في السوق الجزائري للحبوب نظرا للدور الذي تؤديه في السوق و إلى الهياكل و التجهيزات التي يتوفر عليها و هي :

[1] Office algérien interprofessionnel des céréales, **rapport 2013**, p 2.

- القدرة على تخزين اكثر من 000 000 26قنطار من الحبوب، فهو يملك على حوالي 212 مطمورة (silos)؛
- القدرة على معالجة 000 500 3قنطار من البذور على مستوى 73 محطة خاصة بالبذور؛
- امتلاك الديوان الجزائري للحبوب على08 مطمورة (silos) على مستوى الموانئ للإستقبال الكميات المستوردة، هي قادرة على تخزين 000 800 4طن في السنة.[1]

أما فيما يخص الدور الذي تؤديه على مستوى السوق الوطني للحبوب، فهو يقوم بالتموين والتنظيم السوق، فالأول يكون من خلال ما يلي :

- توفير حصة من الحبوب لتلبية الطلب الوطني من الحبوب؛
- تعديل الموارد للإحتياجات الوطنية بتنظيم حركة الحبوب على المستوى الوطني؛
- السهر على حفض و تسيير مخزون أمان؛
- إحتكار التجارة الخارجية للحبوب من أجل توفير الإحتياجات الوطنية.[2]

أما فيما يخص التنظيم فهو ينظم السوق الجزائري للحبوب عن طريق :

- تقييم الاحتياجات حسب متطلبات وحدات التحويل العامة و الخاصة؛
- تقييم الإنتاج الوطني للحبوب و الكميات المستوردة من أجل تسيير و ضمان التموين للمستهلكين وإنشاء مخزون احتياطي؛
- وضع برامج توزيع الحبوب حسب نوع المنتوج و المستهلك؛ و تنفيذ هذه البرامج من خلال هيئات (CCLS,UCA) التابعة للديوان؛[3]
- تسيير حسابات و تثبيت و مساواة الاسعار؛

فيما يلي مخطط يوضح دور الديوان الجزائري المهني للحبوب في السوق

[1]Rym Kellou, Op.cit, p 54.
[2]« Mode d'opératoire d'importation des céréales » : http://oaic-office.com/Approvisionner.html
[3]Rym Kellou, Op.cit, p 56.

الشكل رقم (13) : دور الديوان الجزائري المهني للحبوب في السوق

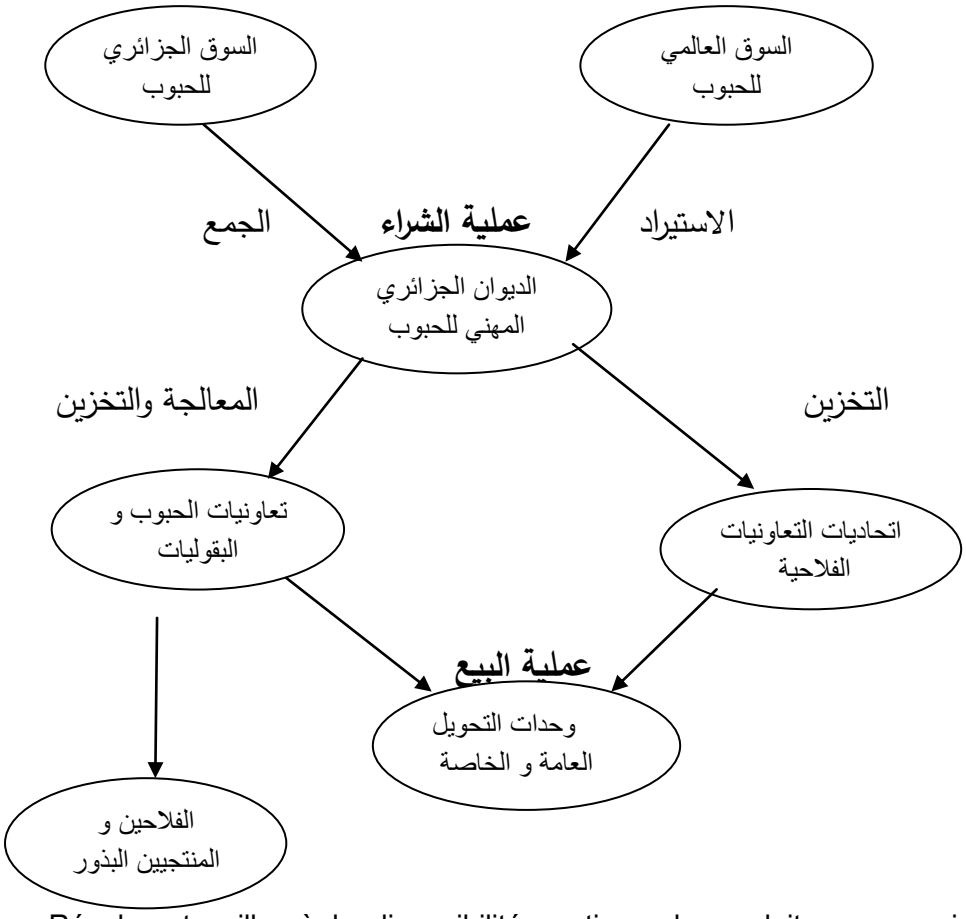

Source : «Réguler et veiller à la disponibilité continue de produits commercialisés » : http://oaic-office.com/Reguler.html

نستنتج من خلال ما جاء في هذا المبحث أن للديوان الجزائري المهني للحبوب وزن كبير في شعبة حبوب خاصة على مستوى سوق الحبوب، فكان قبل توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق المحتكر الوحيد لجميع أجزاء الشعبة : استيراد، تحويل و توزيع إلا انه تراجع بعد تفتح الاقتصاد الجزائري لكنه يبقى أهم فاعل على مستوى الشعبة من خلال الدور الذي يؤديه من تموين وتنظيم للسوق.

خلاصة الفصل الثاني :

تعتبر الحبوب على المستوى العالمي من أهم المنتوجات المتبادلة لأهمية هذا الاخير في النمط الغذائي لدى معظم الشعوب، يتم عرض هذا المنتوج في السوق العالمي من قبل عدد محدد من الدول التي تتحكم في زراعة الحبوب و تدعم زراعة الحبوب من أهمها الولايات المتحدة الامريكية،الاتحاد الاوروبي و الصين، عليه فان عرض الحبوب في الأسواق العالمية هو محتكر من قبل الأقلية من أهمها الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتميز هذه الاخيرة بقدرتها على التحكم في الوسائل التخزين، النقل ومعرفتها بالحالة السوق (العرض و الطلب)، و هو الذي يجعلها تشتري بالأسعار المنخفضة و تبيع بالأسعار المرتفعة في مستوى الاسواق الأجلة، و منه تحكمها في الأسعار العالمية.

تعتبر الجزائر أهم فاعل في السوق العالمي للحبوب، فهي تصنف ضمن قائمة الدول المستوردة للحبوب في العالم نظرا لعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الوطنية، يعود هذا الأخير إلى ضعف زراعة الحبوب رغم أن شعبة الحبوب في الجزائر تعد شعبة إستراتيجية، فهي تستحوذ على أكبر حصة من المساحة الزراعية مستعملة و على أكثر من 50% من الفلاحين يمارسون زراعة الحبوب.

تتضمن شعبة الحبوب فواعل تعمل فيما بينها على رأسهم الديوان الجزائري المهني للحبوب فهو ممون للسوق نظرا لاحتكاره للتجارة الخارجية للحبوب و كمنظم للسوق من خلال قدرته على تسيير مخزون الحبوب و تقييم الاحتياجات الوطنية.

تتميز شعبة الحبوب بضعف لعدة عوامل منها الطبيعية، البشرية و التقنية إلا أن جزء من شعبة الحبوب المتمثل في وحدات تحويل الحبوب تتميز بقدرتها على تلبية الطلب المحلي خاصة الوحدات الخاصة.

الفصل الثالث :

واقع شعبة الحبوب في الجزائر و أفاقها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

لا شك أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤثر إيجابا و سلبا على الاقتصاد الوطني،خاصة بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية كالقطاع الزراعي، حيث سيترتب عليه التزامات في مجال تخفيض الدعم المباشر والنفاذ إلى الأسواق، تجعل هذه الأخيرة شعبة الحبوب تواجه تحديات التي تفرضها اتفاقية الزراعة والإتفاقيات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي.

عليه فإن على الجزائر إتخاذ الكثير من الإجراءات والترتيبات لمواجهة التحديات و الأثار السلبية من خلال العمل على تطوير و تحسين زراعة الحبوب و الإستفادة من الأثار الايجابية الناتجة عن إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

عليه سنتناول خلال هذا الفصل المباحث التالية :

- وضعية شعبة الحبوب في الجزائر بالنسبة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التغيرات والتحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت.
- النتائج المتوقعة على شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت.

المبحث الأول : وضعية شعبة الحبوب في الجزائر بالنسبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعد الدولة فاعل مهم في شعبة الحبوب من خلال سياساتها التي تهدف من ورائها لتطوير إنتاج الحبوب،وعليه سنتطرق خلال هذا المبحث إلى أهم السياسات التي عرفتها شعبة الحبوب،إلى مختلف أنواع الدعم المقدمة لها و في الأخير سنحاول التعرف على مدى إستجابة شعبة الحبوب مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال مطابقة شعبة الحبوب مع أبعاد اتفاقية الزراعة.

المطلب الأول : سياسات الحبوب في الجزائر

عرفت شعبة الحبوب منذ الاستقلال عدة سياسات، كانت هذه الأخيرة حسب النظام الاقتصادي حيث تميزت الفترة ما قبل الثمانينات بسيطرة الدولة على القطاع الزراعي ومنه على تسيير شعبة الحبوب نظرا لإتباع الجزائر في تلك الفترة النظام الاشتراكي، أما في فترة التسعينات توجه الاقتصاد الجزائري نحو الإنفتاح وتميزت هذه الفترة بصعود القطاع الخاص، عليه مرت شعبة الحبوب بثلاث مراحل سياسية [1]:

1- مرحلة احتكار الدولة لشعبة الحبوب ما بين 1965-1982

خلال هذه الفترة شعبة الحبوب تسير و تنظم عن طريق الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) والشركة الوطنية للمطاحن وصنع العجائن و الكسكس (SN SEMPAC).

كان الديوان (OAIC) محتكر لعملية الجمع، والتخزين، والاستيراد والتوزيع للحبوب، حيث يعد الديوان أداة مهمة في سياسة الحبوب لأنه المسؤول على تنظيم السوق وضمان توفير الحبوب.

بينما الشركة الوطنية للمطاحن و صنع العجائن و الكسكس فهي الشركة الوطنية الوحيدة المسؤولة على تأمين مشتقات الحبوب (العجائن و الكسكس)، تم إنشؤها سنة 1965 وهي المسؤولة على :

- تسيير جميع وحدات تحويل الحبوب على المستوى الوطني؛
- توفير احتياجات المواطنين من مشتقات الحبوب و ضمان استيراد المنتوجات النهائية؛
- تطوير الصناعة الغذائية؛
- ضمان توزيع مشتقات الحبوب على المستوى الوطني.

تميزت هذه المرحلة ب :

_ إنتاج الحبوب من قبل عدد محدود من المستثمرات الفلاحية حسب تخطيط وزارة الفلاحة؛

[1] Bencharif. A, J.L. Rastoin, Op.cit, p 12.

_ تطور صناعة مشتقات الحبوب؛

_ إنقطاع العلاقة بين وحدات التحويل و زراعة الحبوب.[1]

رغم تطور الصناعة الغذائية خلال هذه المرحلة إلا أن إنتاج الحبوب تميز بعدم قدرته على تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان ومنه اللجوء إلى الاستيراد.

2-إعادة الهيكلة 1996-1983 :

جاءت هذه السياسة في إطار التخطيط الاقتصادي التي تعتمد على اللامركزية و إعادة التنظيم الهيكلي والمالي، حيث تمت إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية لينتج عنها مؤسسات جهوية متخصصة، هو ما حدث للشركة الوطنية للمطاحن وصنع العجائن و الكسكس حيث تم إعادة هيكلتها سنة 1983 إلى :

- خمس مؤسسات جهوية للصناعة الغذائية للحبوب و مشتقاته **ERIAD** تختص بتحويل الحبوب و توزيع المنتوجات النهائية
- المؤسسة الوطنية لتطوير الصناعات الغذائية **ENIAL**.[2]

كما أدت هذه السياسة إلى إعادة تقسيم المستثمرات إلى مستثمرات صغيرة يمكن التحكم فيها،هذا ما أدى إلى زيادة عدد المستثمرات الفلاحية بهدف ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج و رفع الإنتاج الفلاحي لتلبية الإحتياجات الغذائية الوطنية.

خلال هذه المرحلة تراجع نوعا ما دور الدولة في تنظيم و تسيير القطاع الزراعي خاصة على مستوى شعبة الحبوب ويظهر ذلك في تخلي الدولة على تسيير المستثمرات الفلاحية و ظهور القطاع الخاص في توزيع المنتوجات الغذائية.[3]

3- بروز القطاع الخاص

ظهور القطاع الخاص منذ سنة 1997 على مستوى شعبة الحبوب، حيث عرفت هذه المرحلة:

_ تراجع دور الديوان الجزائري المهني للحبوب في استيراد الحبوب؛

_ إنحلال المؤسسة الوطنية لتطوير الصناعات الغذائية؛

_ إعادة هيكلة المؤسسة الجهوية للصناعة الغذائية للحبوب و مشتقاتها **ERIAD** إلى 43 فرع بهدف تسهيل عملية الخوصصة؛

[1] Bencharif. A, J.L. Rastoin, Op.cit, p 13.
[2] Djaout M'hand, Op.cit , p 43.
[3] Bencharif. A, J.L. Rastoin, Op.cit, p 15.

_ ظهور القطاع الخاص كمستورد للحبوب و الباقوليات؛

_ بروز وحدات تحويل الحبوب الخاصة.

كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع في عدد الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب حيث بلغت سنة 2001حوالي 621 588 مستثمرة[1] لتحتل زراعة الحبوب بهذا الرقم المرتبة الاولى.

اما دور الدولة خلال هذه المرحلة يكمن في التوجيه، التخطيط و العمل على تطوير هياكل الدعم و الإسناد للإنتاج و تحقيق لا مركزية التسيير. ذلك بهدف مسايرة متطلبات نظام اقتصاد السوق والمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى إلى الإنضمام اليها. عليه تبنت سياسات (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والسياسة التجديد الفلاحي و الريفي) تقوم على دعم القطاع الفلاحي خاصة بالنسبة للمنتوجات الاستراتيجية كالحبوب من اجل رفع الإنتاج وتحسينه.

المطلب الثاني : أنواع الدعم المقدم لشعبة الحبوب

تعتمد الجزائر من خلال سياساتها الزراعية على دعم القطاع الفلاحي خاصة المنتوجات الاستراتيجية (الحبوب، الباقوليات و الحليب) يكون ذلك بتوفير الشروط اللازمة لرفع الانتاج وتحسينه، وعليه فإن شعبة الحبوب تحظى بدعم من الدولة من أجل جعلها قادرة على تلبية الطلب الوطني المتزايد على الحبوب، يكون ذلك في مجال الإستغلال، الإستثمار وعوامل الإنتاج. كما تحظى شعبة الحبوب بدعم في حالة التصدير.

1-الدعم المحلي :

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مختلف أنواع الدعم المقدمة لشعبة الحبوب في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

يتم تدعيم شعبة الحبوب عن طريق :

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي **FNDIA**.

الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي هو الصندوق المخصص لتقديم دعم متعلق بالإستثمارات الفلاحية، كتدعيم البنية التحتية لتخزين البذور و الإنتاج[2]، مخازن التبريد لتخزين وحفظ بذور الحبوب.

[1] Djaout M'hand, Op.cit , p 43.

[2] Ministère de l'agriculture et du développement rural, Décision n°2023 du 15/12/2008 fixant les conditions d'éligibilité du soutien sur le compte d'affectation spécial n°306-067.

بالإضافة إلى الجانب التقني المتعلق بتطوير سقي زراعة الحبوب و الموارد الطاقوية المستعملة في الزراعة.

- **الصندوق الوطني لتنظيم الانتاج الفلاحي FNRPA.**

الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي هو صندوق متخصص لتقديم منح و مساعدات مالية لتشجيع العمليات المرتبطة بالإنتاج و له أثار مباشرة على مستوى الاسعار. كالإعانات للتشجيع عملية جمع الحبوب. [1]

2-دعم صادرات شعبة الحبوب

تحظى شعبة الحبوب بدعم في حالة تصدير الحبوب او مشتقات الحبوب، و يتم هذا الدعم عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات **FSPE**، تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996.[2] حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. مثل تدعيم تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

تختلف نسبة الدعم حسب طبيعة المنتوج حيث يدعم الصندوق الخاص لترقية الصادرات المنتوجات الفلاحية بنسبة 50% إلا التمور بنسبة 80%، و المنتوجات الصناعية بنسبة 25%.[3]

عليه تستفيد شعبة الحبوب من الدعم في حالة تصدير الحبوب إلا أن هذا لم يحصل نظرا لعدم قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الطلب الوطني، بينما وحدات التحويل التي تصدر مشتقات الحبوب (عجائن، كسكس) تدعم صادرتها بنسبة 25% بشرط أن تستعمل هذه الوحدات الحبوب المستوردة لأن الحبوب المحلية مدعمة للإستهلاك الوطني فقط. [4]

المطلب الثالث : مدى مطابقة شعبة الحبوب الجزائرية لأبعاد اتفاقية الزراعة

سنحاول خلال هذا المطلب توضيح مدى مطابقة معايير و قوانين شعبة الحبوب لأبعاد اتفاقية الزراعة فيما يلي :

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°010 du 13/01/2009 fixant les conditions d'éligibilité du soutien sur le compte d'affectation spécial n°302-121.

[2] وزارة التجارة، "الصندوق الخاص بترقية الصادرات"،محملة من:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi

[3] Ministère du commerce, décision n ° 134 du 21/11/2010 fixant les modalités d'accès à l'aide de l'Etat attribué par le fonds spécial pour la promotion des exportations au titre de la prise en charge d'une partie du cout du transport, transit et manutention des marchandises destinés à l'exportation.

[4] مقابلة مع نائب مدير مكتب ترقية الصادرات بوزارة التجارة، 22/04/2014.

1-المطابقة مع البعد الاول

الشروط التي تضعها الجزائر للدخول إلى سوق الحبوب الجزائري فهي لا تتجاوز القواعد المنصوص عليها في البعد الأول (النفاذ إلى الاسواق) من اتفاقية الزراعة، حيث الجزائر تفرض على استيراد الحبوب رسم جمركي أقل من 26%، حيث تفرض رسوم جمركية على استيراد الحبوب نسبة ما بين (15%-5%).[1] إلا أنها تميز دول الاتحاد الاوروبي حيث تفرض على هذه الاخيرة رسوم جمركية منخفضة مقارنة بباقي دول العالم وذلك في إطار الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي.[2]

يشكل تمييز الجزائر لدول الاتحاد الاوروبي عقبة أمام المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة لان مبادئ المنظمة تنص على عدم التمييز بين الدول و الجزائر في هذه الحالة تخالف مبدأ من مبادئ المنظمة.

2-المطابقة مع البعد الثاني

تستفيد شعبة الحبوب في الجزائر من مختلف أنواع الدعم المحلي التي تصنفها المنظمة العالمية للتجارة في الصندوق الاخضر و الصندوق البرتقالي.

تصنيف أنواع الدعم المحلي لشعبة الحبوب الجزائرية حسب اتفاقية الزراعة كما يلي :

[1] Ministère des finance, Sous direction du Tarif douanier et de l'Origine des marchandises, Amendements à la à la Nomenclature du Système Harmonisé Applicables à partir du 1er janvier 2012, p4.

[2] مقابلة مع مدير مديرية الاتفاقيات التجارية الجهوية و التعاون، بوزارة التجارة، 09/04/2014.

الجدول رقم (11) : تصنيفات الدعم حسب اتفاقية الزراعة

الصندوق الاخضر	الصندوق البرتقالي
❖ البنية التحتية للتخزين البذور و الانتاج؛ ❖ مخازن التبريد للتخزين و حفظ بذور الحبوب؛ ❖ اقتناء معدات لانتاج بذور الحبوب؛ ❖ التشجيع على تطوير زراعة الحبوب؛ ❖ معالجة بذور الحبوب و الوقاية من الامراض؛ ❖ حوافز مالية لتشجيع انتاج بذور الحبوب؛ ❖ اعانة بنسبة 70% لاقتناء الحصادات؛ ❖ اعانة بنسبة40% لاقتناء المعدات الفلاحية؛ ❖ اعانة بنسبة 30% لتطوير أليات السقي.	❖ تكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية : 4.500 دينار لقنطار من القمح الصلب 3.500 دينار لقنطار من القمح اللين 2.500 دينار لقنطار من الشعير.[1] ❖ اعانات لتشجيع عملية جمع الحبوب.

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال الإعتماد على قرارات وزارية.

يوضح جدول رقم **(11)** معظم أنواع الدعم المحلي المقدم لشعبة الحبوب في الجزائر هو مصنف ضمن الصندوق الأخضر و هو دعم مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة، عليه فعلى الجزائر زيادة في الدعم ضمن هذا الصندوق و الإستفادة منه للتطوير الهياكل القاعدية و تجديد المعدات والألات المستعملة في شعبة الحبوب.

فيما يلي جدول يوضح حجم الانتاج الذي تم تسليمه للتعاونيات الحبوب و الباقوليات، أي حجم الإنتاج الذي تم شراؤه من التعاونيات بأسعار مدعمة. حيث يصنف هذا الدعم ضمن الصندوق البرتقالي خلال سنة 2008.

[1]Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°497 du 25/08/2009 complétant la décision n°2023.

الجدول رقم (12) : حجم الانتاج المدعم خلال سنة 2008.

(الوحدة : قنطار)

	كمية اجمالية	كمية مدعمة	نسبة الدعم
القمح الصلب	8 138 115	479 903,75	5,90 %
القمح اللين	2 972 210	60 384,80	2,03 %

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (2013)

يبين لنا الجدول رقم (12) حجم الإنتاج المدعم ضمن الصندوق البرتقالي لا يتجاوز 5,90% بالنسبة للقمح الصلب و 2,03% بالنسبة للقمح اللين، أي أن الدعم لا يتجاوز النسبة المنصوص عليها في اتفاقية الزراعة، عليه فعلى الجزائر أن تواصل في توسيع دعم إنتاج الحبوب و الإستفادة من النسبة (10%) المسموح بها.

الجدول رقم (13) : تطور حجم دعم إنتاج الحبوب خلال2010-2012

(الوحدة : قنطار، مليون دج)

	2010	2011	2012
الكمية المدعمة	1 229 900	5 005 990	8 200 000
قيمة الدعم	960 000	2 200 000	4 300 000

المصدر : من إعداد الطالبة من خلال إحصائيات من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (2013).

الشكل رقم (14) : تطور دعم إنتاج الحبوب خلال 2010-2012

(الوحدة : قنطار، 1000 دج)

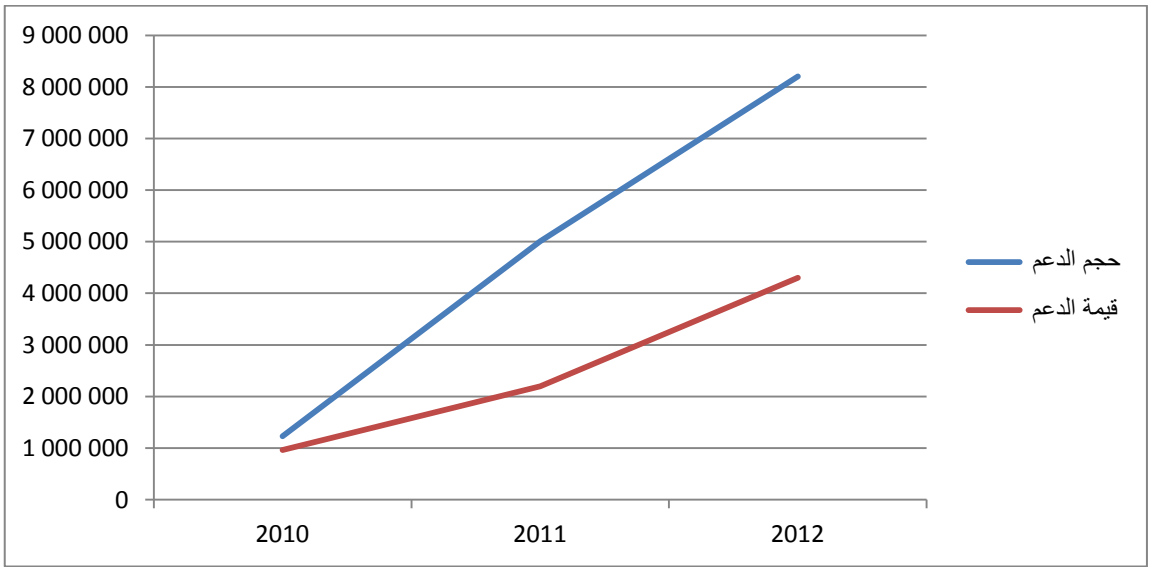

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول رقم (13)

يوضح الشكل رقم **(14)** تطور حجم إنتاج الحبوب المدعم،حيث قدرت الكمية المدعمة 900 229 1 قنطار خلال سنة 2010 لترتفع سنة 2012 الى 000 200 8 قنطار، كما أن قيمة الدعم خلال ثلاث سنوات هي في إرتفاع مستمر، أي أن الجزائر تتوسع في تدعيم إنتاج الحبوب خلال السنوات الأخيرة.

3-المطابقة مع البعد الثالث

تقوم الجزائر بتدعيم مختلف المنتوجات شعبة الحبوب في حالة تصديرها، حيث تقوم بتدعيم وحدات التحويل التي تصدر مشتقات الحبوب (عجائن، كسكس) من بين وحدات التحويل التي تتلقى دعم عمر بن عمر، سيم...

أهم أنواع الصادرات التي تقدمها الجزائر لمصدرين شعبة الحبوب حسب المرسوم التنفيذي رقم 07- 08 مؤرخ في 9 جانفي 2008، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 205-96 المؤرخ في 5 جوان 1996، الحساب الخاص رقم 084-302 المعنون "صندوق خاص لترقية الصادرات، يتكفل بما يلي [1]:

- جزء من تكاليف ذات صلة بدراسة الاسواق الخارجية، وإعلام المصدرين و دراسة من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتوجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير.
- جزء من تكاليف مشاركة المصدرين في المعارض و الصالونات المتخصصة في الخارج، وكذا التكفل بتكاليف مشاركة المؤسسات في منتديات تقنية دولية.
- التكفل الجزئي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإعداد تشخيص التصدير واستحداث هيئة "تصدير"، داخل تنظيمها الإداري.
- التكفل جزئيا بجزء من تكاليف استكشاف الأسواق الخارجية التي قام بها المصدرون وكذا مساعدتهم لتثبيت علامتهم التجارية في الأسواق الخارجية.
- المساعدة على نشر و توزيع دعائم ترقية المنتوجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير و على استعمال التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- المساعدة لاستحداث علامات تجارية و التكفل بتكاليف ومصاريف حماية المنتوجات الموجهة للتصدير في الخارج.
- المساعدة على تنفيذ و تطبيق برامج موجهة للتكوين في مهن التصدير.

[1] Ministère du commerce, décision n ° 134 du 21/11/2010 fixant les modalités d'accés à m'aide de l' Etat atrribue par le FSPE au titre de la prise en charge d'une partie du cout du transport, transit et manutention des marchandises destinées à l'exportation.

- التكفل بجزء من تكاليف النقل الخاصة بتصدير المنتوجات والسلع سريعة التلف أو على مسافات بعيدة.

إن مختلف أنواع الدعم المقدمة لصادرات شعبة الحبوب هي عبارة عن دعم مشوه للمنافسة وهذا لا يتطابق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فعلى الجزائر العمل على تخفيض من قيمة دعم و من حجم صادرات شعبة الحبوب.

من خلال ما أشرنا له في هذا المبحث الشروط الموضوعة لنفاذ لسوق الحبوب الجزائري هي لا تتنافى مع البعد الأول لاتفاقية الزراعة، أما فيما يخص البعد الثاني تستفيد شعبة الحبوب من أنواع مختلفة للدعم بهدف جعلها قادرة على مواجهة الطلب المحلي، حيث أن معظم الدعم المحلي المقدم لها مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يخص الدعم المصنف في الصندوق البرتقالي فهو لا يتجاوز النسبة المسموح بها في المنظمة إلا أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الاخيرة. بينما الدعم الموجه لصادرات شعبة الحبوب فهو لا يتوافق مع البعد الثالث لاتفاقية الزراعة.

المبحث الثاني : التغيرات والتحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الإنضمام إلى م ع ت

يتوجب على شعبة الحبوب الإستجابة إلى التزامات اتفاقية الزراعة، وعليه كان القطاع الزراعي حاضرا في مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة خاصة فيما يخص مسألة الدعم، حيث تعد شعبة الحبوب من أهم الشعب التي تتلقى الدعم وهو ما يجعلها تواجه التحديات التي تفرضها شروط المنظمة. هو ما سنحاول التطرق إليه من خلال ما يلي :

- مفاوضات الانضمام الخاصة بالقطاع الزراعي.
- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى شعبة الحبوب.
- التحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الانضمام.

المطلب الأول : مفاوضات الانضمام الخاصة بالقطاع الزراعي

يتضمن فريق العمل الجزائري المكلف بالمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ممثلين من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية تهتم بالتفاوض حول القطاع الزراعي، حيث كان هذا الأخير بارزا في الجولات المفاوضات التالية :

1-الجولات التي برز فيها القطاع الزراعي

كان القطاع الزراعي حاضرا في الجولات التالية [1]:

- جولة افريل سنة 1998

كان القطاع الزراعي محل إهتمام مجموعة العمل في هذه الجولة حيث تم طرح حوالي 52 سؤال [2]حوله، كانت الأسئلة تتمحور حول الدعم المحلي، وصندوق تشجيع الصادرات و إحتكار المؤسسات العمومية لاستيراد المنتوجات الرئيسية كالديوان الجزائري المهني للحبوب.

- جولة افريل 2002

تم تشكيل في هذه الجولة خمسة أفواج متخصصة للتفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة منها فوجين من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الأول متخصص في السلع و الثاني مكلف بالصحة والصحة النباتية. أهم ما جاء بالنسبة للقطاع الزراعي كان حول نسبة الرسوم الجمركية المطبقة على المنتوجات الزراعية، حول كيفية حساب الدعم المحلي و الإستثمار الزراعي.

- جولة نوفمبر 2002

تم النقاش في هذه الجولة حول السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية للمنتوجات الزراعية، تم الاستفسار حول تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة على إستيراد المنتوجات الفلاحية.

- جولة مارس 2003

أكد الوزير "نور دين بوكروح" خلال هذه الجولة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها لمختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي مع التشريعات الدولية.[3]

- جولة جانفي 2005

قدمت الجزائر خلال هذه الجولة تفسيرات حول مسالة الدعم المحلي، دعم الصادرات، نفاذ السلع الزراعية إلى الأسواق المحلية و الصحة والصحة النباتية، كما تم تقديم العروض التعريفية للمنتوجات الزراعية التي حددت ما بين 0% إلى 25%.[4]

[1] Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession : http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/a1_algerie_f.htm

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص 235.
[3] سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 56.
[4] نفس المرجع السابق، ص 60.

- جولة افريل 2013

أهم التساؤلات فيما يخص القطاع الزراعي خلال هذه الجولة كانت حول دعم التصدير و السياسات الصناعية و الزراعية، العراقيل التقنية للتجارة والإجراءات الصحية و الصحة النباتية...الخ.[1]

2-أهم الاسئلة الموجهة للقطاع الزراعي

تتمثل الأسئلة الموجهة للقطاع الجزائري خلال المفاوضات فيما يلي :

- فيما يخص الدعم :

-تقديم وصف مفصل لنظام دعم أسعار القمح و الحليب مع إبراز اليات الدعم.

-ماهي اليات حساب الدعم المحلي ؟

-ماهو نظام دعم الأسعار الحالي؟ و ماهي انظمة الدعم المسستقبلية للحبوب و الحليب؟

-شرح مصطلح منتوجات غذائية استراتيجية (Produits alimentaires stratégiques).

-طلب تفسير حول برنامج تطوير المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.

-ماهي مختلف الحوافز المقدمة للأشخاص أو الشركات في اطار الصندوق الخاص لترقية الصادرات؟

-ماهي أنواع الدعم الموجه للاستثمار في القطاع الزراعي؟[2]

- فيما يخص النفاذ إلى الأسواق :

-تحديد المنتوجات الزراعية التي تخضع للتدابير الحدودية، مع وصف طبيعة هذه التدابير ومن هي الوزارة المسؤولة عن إصدار تراخيص للواردات؟

-ماهو نظام التعريفات الجمركية المطبق على المنتوجات الزراعية؟

-ماهي المنتوجات التي تخضع لنظام الحصص التعريفية؟

- فيما يخص الصحة و الصحة النباتية :

-ماهي مختلف التدابير الصحة و الصحة النباتية؟

[1] l'Algérie reprend les négociations en vue de son accession à l'omc, 05/05/2014. Téléchargé : http://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm,
[2] OMC, Accession de l'Algérie à l'OMC : questions et réponses additionnels, téléchargé : http://www.wto.org.

-كيف يتم تقييم الوضع الصحي لمختلف البلدان الراغبة في التصدير إلى الجزائر؟[1]

المطلب الثاني : الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى شعبة الحبوب

يتطلب على القطاع الزراعي بما فيه شعبة الحبوب إحداث تغيرات بما يتلاءم مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة، جعلت هذه الاخيرة القيام بإصلاحات على مستوى القطاع الزراعي بما يتماشى مع ابعاد اتفاقية الزراعة.

1-في مجال النفاذ إلى الاسواق :

تم تحرير التجارة الخارجية للمنتوجات الزراعية ،وتفكيك القيود الغير الجمركية و تخفيض نسب تعريفاتها الجمركية إلى [2]:

- ما بين 0% و 5% بالنسبة للمنتوجات الزراعية الاستراتيجية؛
- 30% بالنسبة للمنتوجات الزراعية المعيشية (خضر، فواكه و المنتوجات الغذائية) ذلك بهدف حماية الانتاج الوطني
- ما بين 5% و15% بالنسبة للبذور و الحيوانات.

2-في مجال الدعم المحلي :

أهم الاصلاحات فيما يخص دعم المحلي كانت من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تم من خلاله إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية لدعم القطاع الزراعي في مختلف المجالات من إستثمار وإستغلال، كما تم مواصلة هذه الاصلاحات في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث خصصت هذه الأخيرة صندوقين لتدعيم القطاع المتمثلين في : الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الفلاحي،[3] حيث يتميز معظم الدعم في إطار هذين الصندوقين أنه دعم لتشجيع الاستثمار أي بأنه دعم مصنف ضمن الصندوق الأخضر.

3-في مجال دعم الصادرات

جاءت مختلف الإصلاحات المتعلقة بدعم الصادرات و حجمها في نصوص تشريعية تؤكد على مبدأ حرية التجارة الخارجية وتدفق الإستثمارات، التي تكون من جهة أخرى متطابقة مع الالتزامات الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.[4]

---

[1] OMC, Accession de l'Algérie à l'OMC : questions et réponses additionnels, téléchargé : http://www.wto.org.

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص 246.

[3] Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°2023 du 15/12/2008 et Décision n°010 du 13/01/2009.

[4] غردي محمد، مرجع سابق، ص 244.

من بين الإجراءات المتخذة للتقليص من حجم دعم الصادرات خارج المحروقات توقيع الوزير على قرار بتوقيف الدعم بالنسبة للشركات التي يتجاوز رقم أعمالها عشرة ملايين دولار.[1]

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت

سيواجه القطاع الزراعي بما فيه شعبة الحبوب تحديات في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جراء لالتزامه باتفاقية الزراعة و اتفاقيات أخرى المتعلقة بالقطاع الزراعي كاتفاقية الصحة و الصحة النباتية، و من بين هذه التحديات نجد :

1-بالنسبة لاتفاقية الزراعة :

سيؤدي الالتزام بشروط البعد الأول لاتفاقية الزراعة انفتاح السوق الجزائري، منه مدى قدرة المنتوجات الزراعية الوطنية على الصمود امام منافسة المنتوجات الزراعية المستوردة؛

سيؤدي تخفيض الدعم المحلي وفقا للبعد الثاني لاتفاقية الزراعة إلى إرتفاع مستوى اسعار المنتوجات الزراعية و المنتوجات الغذائية؛[2]

تطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة كعدم التمييز سيؤدي الى التعامل مع المنتوجات المستوردة بنفس طريقة التعامل مع المنتوجات الوطنية، و سيؤدي الى خلق المنافسة غير عادلة لان المنتجين المحليين سيحرمون من الدعم كما انهم يعتمدون على طرق انتاج تقليدية، وسينتج عن هذه اسباب منتوج وطني غير قادر على المنافسة؛

عدم توفر القطاع الزراعي على جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة النسبية من الوصول إلى الأسواق التصديرية؛

ضعف الإنتاج الزراعي و إعتماده على إستيراد مدخلات الإنتاج سيقلل من فرص تواجد المنتوجات الزراعية في مستوى الأسواق العالمية؛

ستؤدي منافسة المنتوجات الزراعية إلى إنسحاب صغار المنتجين المحليين من السوق.

2-بالنسبة لاتفاقية الصحة و الصحة النباتية :

من أهم التحديات الناتجة عن تطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية :

- إفتقار الجزائر إلى أجهزة المراقبة للكشف على المنتوجات المستوردة؛

[1] مقابلة مع نائب مدير مكتب ترقية الصادرات بوزارة التجارة، 22/04/2014.
[2] خديجة خالدي ، "اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد 02، ص 93.

- سيؤدي تطبيق اتفاقية الصحة و الصحة النباتية إلى عرقلة دخول المنتوجات الزراعية إلى الأسواق العالمية؛
- صعوبة تطبيق شروط الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، و التي تشترط على دول المنظمة أن تستند في وضع لوائحها إلى المعايير والإرشادات والتوصيات الدولية،كلجنة السلامة الغذائية أو ما يعرف بدستور الغذاء(codex Alimentaires)،الإيزو (ISO) ، المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية (OIE) و إتفاقية حماية النبات، أي تطابق المعايير والمواصفات الوطنية مع المعايير والمواصفات الدولية.[1]

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في إطار السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مست مختلف القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، الذي كان محل إهتمام مجموعة العمل في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، خاصة فيما يخص مسألة الدعم المقدم للمنتوجات الزراعية خاصة المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب، حيث كانت معظم الأسئلة الموجهة للقطاع الزراعي حول الدعم المحلي و اليات الدعم. إلا أن هذا القطاع سيواجه مجموعة من التحديات في حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا راجع لتطبيقه أحكام وشروط اتفاقية الزراعة و أحكام الاتفاقيات الاخرى المتعلقة بالقطاع.

المبحث الثالث : النتائج المتوقعة على شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت

يتميز القطاع الزراعي بالضعف خاصة شعبة الحبوب التي هي محل الدراسة، حيث تتميز هذه الأخيرة بضعف الإنتاجية و التابعية للخارج لتلبية المتطلبات الوطنية، وعليه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يعود على القطاع الزراعي بما فيه شعبة الحبوب بإيجابيات تسمح لها بالإستفادة من عدة جوانب، كما سينتج عن إنضمام سلبيات لتطبيق مبادئ و التزامات المنظمة، مما تجعل الجزائر على القيام بإجراءات تتجنب بها أثار السلبية للإنضمام. حيث سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى :

- الأثار الايجابية.
- الأثار السلبية.
- الاجراءات ممكن اتخاذها.

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 251.

المطلب الأول :الاثار الايجابية

تتمثل أهم الأثار الايجابية على قطاع الزراعي بصفة عامة و على شعبة الحبوب بصفة خاصة التي ستترتب في حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

- الناتجة عن تطبيق البعد الاول لاتفاقية الزراعة :

ستستفيد الجزائر من تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 24% خلال 10 سنوات بدلا من 6 سنوات الخاصة بالدول المتقدمة.[1]

يؤدي تخفيض كافة أعضاء المنظمة للقيود الجمركية و التعريفات الجمركية إلى زيادة فرص الصادرات الزراعية و المنتوجات الغذائية للوصول إلى الأسواق العالمية.

سيؤدي تحرير تجارة المنتوجات الزراعية و الغذائية إلى تنمية الميزة التنافسية للقطاع الزراعي نتيجة لتشجيع الاستثمار و إرتفاع معدل ارباح المنتجين.

فتح أسواق الدول المتقدمة أمام المنتوجات الزراعية و الغذائية الجزائرية سيساعدها على تحسين نوعيتها وفقا للمواصفات الدولية.

- الناتجة عن تطبيق البعد الثاني لاتفاقية الزراعة :

سيسمح للجزائر بتقديم دعم الاستثمارات للقطاع الزراعي، حيث سيساهم هذا الأخير في تطوير الهياكل القاعدية للقطاع و تطوير زراعة الحبوب بما فيها وسائل الإنتاج و اليات السقي.

تستمر الجزائر بتقديم وزيادة حجم الدعم المصنف ضمن الصندوق البرتقالي لأن الجزائر تقدم نسبة 4,5%[2] من هذا الدعم، أي بإمكانها الإستفادة من الهامش (10%) المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة.

تنص المنظمة على تخفيض إجمالي الدعم المقدم للقطاع الزراعي بنسبة 20% خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و بنسبة 13,3% خلال 10 سنوات للدول النامية[3]، بما أن الجزائر من بين الدول النامية ستستفيد من مدة التخفيض لتأهيل القطاع الزراعي الجزائري.

إستفادة الجزائر من مختلف أنواع الدعم المسموح بها للدول النامية في المنظمة : الدعم الممنوح للأبحاث، الدعم الممنوح للمنتجين كتعويض في حالة الكوارث و مساعدة المناطق الفلاحية الفقيرة.

---

[1] سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية العالمية كإستراتيجية لمواجهة التحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر-"، (الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد)، يومي 29 و 30 افريل 2002.

[2] ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 289.

[3] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص 161.

سيؤدي الإرتفاع المرتقب لأسعار المنتوجات الزراعية و الغذائية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم إلى تحفيز المنتجين الجزائريين على زيادة الإنتاج، منه إنعاش الاقتصاد الجزائري.

- الناتجة عن تطبيق البعد الثالث لاتفاقية الزراعة :

سيسمح للدول النامية من بينها الجزائر بتقديم الإعانات التي تقدمها الحكومات لتقليل تكاليف عمليات التجهيز وتحسين الجودة وتكاليف الشحن للنقل الجوي، التي تقدم للصادرات الزراعية في صورة الرسوم والشروط الأفضل للشحن والنقل مقارنة بما هو مطبق على الشحنات الداخلية من نفس المنتوجات، ومنه إستغلال هذه الفرصة لتشجيع الصادرات الزراعية.

سيؤدي زيادة الدعم على الصادرات المسموح به للدول النامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي و تحسين جودته ومنه قدرته على منافسة المنتوجات الزراعية الأجنبية غير المدعمة مما قد يسمح لها بالحصول على المكانة في الأسوق الدولية.[1]

- الناتجة عن تطبيق اتفاقية الصحة و الصحة النباتية :

إستفادة الجزائر من الإعفاءات المؤقتة لمعايير الصحة التي تفرضها شروط المنظمة، حيث تمنح هذه الأخيرة فرصة للجزائر لتطوير قدراتها في مجال اجراءات الصحة و الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقرها اتفاقية الصحة و الصحة النباتية.

المطلب الثاني : الاثار السلبية

من اهم الأثار السلبية الناجمة على تطبيق التزامات و متطلبات المنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب و على القطاع الزراعي بصفة عامة هي :

- بالنسبة لتطبيق البعد الأول لاتفاقية الزراعة :

بما أن الجزائر تعتمد على إستيراد الحبوب بأكثر70%[2] من إحتياجاتها، سيؤدي تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية على إستيراد الحبوب إلى إنخفاض أسعار الحبوب ومنه زيادة الطلب عليها،سيرفع هذا الأخير أسعارها في السوق العالمي، بالتالي إرتفاع في فاتورة إستيراد الحبوب الجزائرية، حيث يظهر هذا الأثر خلال السنوات الأخيرة، فنلاحظ إرتفاع مستمر في قيمة فاتورة الحبوب المستوردة لأن الجزائر ألغت جميع القيود الجمركية و تم تخفيض الرسوم الجمركية على إستيراد الحبوب.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص 160.
[2] حسب احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (2014).

الجدول رقم (14) : تطور قيمة فاتورة الحبوب المستوردة (2013-2010)

(الوحدة : مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013
القيمة	1950,56	2875,75	2177,184	3231,19

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على إحصائيات من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (2014).

يوضح الجدول رقم (14) الإرتفاع المستمر خلال الأربع سنوات الأخيرة في فاتورة الحبوب المستوردة، نلاحظ إرتفاع ب 165% في قيمة الحبوب المستوردة خلال الأربع سنوات، هذا يعود لإزالة كافة القيود الجمركية و تخفيض الرسم الجمركي إلى[1] 5%.

نظرا لضعف زراعة الحبوب في الجزائر ستصبح الجزائر محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب،مما يخلق منافسة غير عادلة بين المزارعين المحليين الذين يعانون من مشاكل عديدة كنقص التمويل و نقص الألات الحديثة و بين المزارعين الأجانب المتحكمين في زراعة الحبوب،ومنه عدم قدرة المنتوج الجزائري على مواجهة المنتوج الأجنبي ذو الجودة و بتكلفة أقل.

- بالنسبة لتطبيق البعد الثاني لاتفاقية الزراعة :

سينتج جراء تخفيض الدعم المقدم للمزراعين الجزائريين حسب البعد الثاني لاتفاقية الزراعة إلى إنخفاض إنتاج الحبوب المحلي و بالتالي إستمرار التابعية للخارج لتوفير هذا المنتوج، ونفس الشيء بالنسبة للمنتوجات الزراعية الاخرى.

كما سينتج عن تخفيض الدعم إرتفاع في مستوى أسعار الحبوب و المنتوجات الغذائية المشتقة من الحبوب.

- بالنسبة لتطبيق البعد الثالث لاتفاقية الزراعة :

سيؤدي تطبيق البعد الثالث لاتفاقية الزراعة أي تخفيض دعم الصادرات على الحبوب و المنتوجات الغذائية المشتقة من الحبوب إلى تراجع فرصة تواجد المنتوجات الجزائرية في الأسواق الدولية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة.

- بالنسبة لتطبيق اتفاقية الصحة و الصحة النباتية :

سيؤدي تطبيق اتفاقية الصحة و الصحة النباتية إلى عرقلة دخول المنتوجات الزراعية إلى الأسواق العالمية، خاصة من طرف الدول المتقدمة التي تشترط على الدول النامية من بينها الجزائر أن تتوفر منتوجاتها الغذائية على المعايير الصحية.

[1] Ministère des finance, Sous direction du Tarif douanier et de l'Origine des marchandises, 0p.cit, p4.

المطلب الثالث : إجراءات الممكن اتخاذها

لكي تتفادى الجزائر مجمل الأثار السلبية الناجمة في حالة إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي بصفة عامة على شعبة الحبوب بصفة خاصة الإستفادة من مختلف الإستثناءات التي تمنحها المنظمة للدول النامية و القيام بمجموعة من الاجراءات تتمثل في :

- يمكن للجزائر اللجوء إلى الحد من الواردات بفرض قيود جمركية او زيادة الرسوم الجمركية وذلك حسب ألية الوقاية من الواردات،[1] ذلك بالنسبة للمنتوجات المشتقة من الحبوب.
- العمل على تطوير زراعة الحبوب وزيادة بمنح دعم الاستثمار المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة مثل الدعم الموجه للبحث و تطوير.[2]
- الإستفادة من النسبة المسموح بها (10%) للدعم المحلي في المنظمة العالمية للتجارة للتشجيع المنتجين المحليين على الإنتاج.
- الإستفادة من الإستثناء في إلغاء بعض أنواع دعم الصادرات كالإعانات التي تقدم لتقليل تكاليف عمليات التجهيز وتحسين الجودة و الشحن.
- يمكن للجزائر تطبيق الإجراءات الوقائية للمدة 10 سنوات،[3] منه الإستفادة من هذه الفترة للعمل على تأهيل القطاع الزراعي.
- تطوير مواصفات المنتوجات الغذائية المصدرة الكسكس و العجائن الغذائية حسب المواصفات والمعايير المعمول بها في الأسواق الدولية، والعمل على تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها.
- إمكانية طلب المساعدات الفنية المقدمة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزة المنظمة العالمية للتجارة،لتدريب كوادر الدول الأعضاء النامية في مجال المواصفات وتدابير الصحة والصحة النباتية،والإستفادة من إتفاقيات حماية الإنتاج المحلي.[4]
- على الجزائر ان تكون لها دراية كافية عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و العمل على الإستفادة بقدر المستطاع من الإستثناءات التي تمنحها المنظمة للتأهيل و تطوير شعبة الحبوب والقطاع الزراعي.

[1] سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 100.

[2] Mohammed Elyes Mesli, Op.cit, p 159.

[3] سليم سعداوي، مرجع سابق، ص 97.

[4] محمد غردي، مرجع سابق، ص 258.

سينتج جراء إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب و مختلف الشعب الزراعية الأثار الإيجابية تساهم في تشجيع الإنتاج و تطويره كالسماح للجزائر بتقديم دعم الإستثمارات للقطاع الزراعي، كما يمكن أن تستفيد من الإستثناءات التي تمنحها المنظمة للدول النامية. في نفس الوقت سينتج عن الإنضمام أثار سلبية من خلال تطبيق الالتزامات التي تنص عليها اتفاقية الزراعة و الاتفاقيات التي لها علاقة بالقطاع، ستزيد هذه الأثار من حجم المشاكل التي تعاني منها شعبة الحبوب كأرتفاع في فاتورة الحبوب المستوردة، إلا أن للجزائر فرصة للتقليل من الأثار السلبية من خلال الإستفادة من الإستثناءات التي تمنحها المنظمة للدول النامية و العمل على تطوير و تأهيل زراعة الحبوب.

خاتمة الفصل الثالث :

في إطار سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قامت بمجموعة من الإصلاحات مست مختلف القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، حيث كان هذا الأخير محل إهتمام مجموعة العمل في المفاوضات مع المنظمة، خاصة فيما يخص مسألة الدعم المقدم للمنتوجات الزراعية خاصة المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب، حيث كانت معظم الأسئلة الموجهة للقطاع الزراعي حول الدعم المحلي و اليات الدعم.

سيعود إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب و مختلف الشعب الزراعية بالأثار الإيجابية تساهم في تشجيع الإنتاج و تطويره، و بالأثار السلبية ناتجة عن تطبيق التزامات التي تنص عليها اتفاقية الزراعة و اتفاقيات التي لها علاقة بالقطاع، حيث ستزيد هذه الأثار من حجم المشاكل التي تعاني منها شعبة الحبوب كالإرتفاع في فاتورة الحبوب المستوردة، إلا أن للجزائر فرصة للتقليل من الأثار السلبية من خلال الإستفادة من الإستثناءات التي تمنحها المنظمة للدول النامية والعمل على تطوير و تأهيل زراعة الحبوب.

الخاتمة

الخاتمة

تعد الجزائر من أكبر الدول الطالبة للحبوب في السوق العالمي نظرا لضعف زراعتها على المستوى الوطني. ذلك راجع إلى العوامل الطبيعية نظرا لإعتمدها على الظروف المناخية هو ما يجعل إنتاج الحبوب يتميز بالتذبذب، و العوامل التقنية كغياب إستعمال الطرق العلمية، أما أهم سبب لضعف الزراعة الحبوب في الجزائر هو عدم وجود سياسة زراعية تهدف إلى تطوير الانتاج الزراعي حيث ان معظم السياسات الزراعية هي سياسات تهدف للمدى القصير حيث ان مجملها المتخذة منذ الستينات تعتمد على الاستيراد كحل لتلبية الطلب الوطني.

عليه تبنت الجزائر الاصلاحات القائمة على دعم القطاع الزراعي خاصة بالنسبة للمنتوجات الاستراتيجية كالحبوب، تهدف من وراء ذلك إلى تحسين اداء شعبة الحبوب، حيث تستفيد هذه الاخيرة بدعم الاستثمار و دعم الذي له علاقة مباشرة بالإنتاج، حيث كان من اهم المسائل المطروحة في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تمنع على الدول تقديم الدعم خاصة المشوه للمنافسة.

و في اطار تحليل اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب، سينتج جراء ذلك الاثار السلبية و في نفس الوقت الاثار الايجابية تشجعها على تحسين و تطوير ادائها في المدى البعيد.

- **اختبار فرضيات البحث :**

من خلال احاطتنا بالموضوع و تحليلنا له تمكننا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي :

الفرضية الاولى : تم تأكيد هذه الفرضية حيث زراعة الحبوب على مستوى الوطني غير القادرة على مواجهة الطلب المحلي، يتم الاستيراد % 70 من الاحتياجات الوطنية.

الفرضية الثانية : سيعود إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية على شعبة الحبوب سلبا كالإرتفاع في فاتورة إستيراد الحبوب، كما سيعود عليها إيجابا و يمنحها الإستثناءات نظرا لكونها من بين الدول النامية تمكنها من التأهيل والتطوير أداء شعبة الحبوب.

الفرضية الثالثة : سيقلل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من تواجد الصادرات وحدات تحويل الحبوب الجزائرية في السوق الخارجي نظرا لإلغاء دعم الصادرات المقدم لها حسب البعد الثالث من اتفاقية الزراعة الذي يشترط إلغاء كافة أنواع الدعم المشوه للمنافسة، حيث أن صادرات شعبة الحبوب تتلقى دعم لمختلف المصاريف المتعلقة بالتصدير.

الفرضية الرابعة : تعمل الجزائر على تهيئة مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي بما يتطابق مع شروط المنظمة العالمية من خلال تبنيها سياسات تتلاءم مع هذه الأخيرة، يظهر ذلك في القرارات الوزارية المتعلقة بأنواع الدعم المقدمة لشعبة الحبوب.

- **نتائج البحث :**

بعد إحاطتنا بالموضوع و تحليلينا له توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعد الحبوب من أهم المنتوجات الزراعية على المستوى العالمي نظرا لأهميتها في النمط الغذائي لدى معظم الشعوب، إلا أن انتاجه فهو من طرف عدد محدود من الدول التي تتحكم في زراعة الحبوب على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و الصين.
- عرض الحبوب في الأسواق العالمية محتكر من قبل الأقلية من أهمها الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتميز هذه الأخيرة بقدرتها على التحكم في الوسائل التخزين، النقل و معرفتها بالحالة السوق، هو الذي يجعلها تشتري بالأسعار المنخفضة و تبيع بالأسعار المرتفعة في مستوى الأسواق الأجلة، و منه تحكمها في الأسعار العالمية.
- تعد الجزائر من بين أهم الفواعل في السوق العالمي للحبوب نظرا لتابعيتها له لتأمين الحبوب محليا بنسة تفوق 70% من الإحتياجات الوطنية، نظرا لضعف زراعة الحبوب الجزائرية رغم أنها تعد زراعة الاستراتيجية، فهي تستحوذ على أكبر حصة من المساحة الزراعية المستعملة وعلى أكثر من 50% من الفلاحين يمارسون زراعة الحبوب.
- تتميز شعبة الحبوب بالضعف، يعود ذلك إلى الاسباب الطبيعية كاعتمادها على الظروف المناخية هو ما يجعل إنتاج الحبوب يتميز بالتذبذب، و إلى اسباب تقنية كنقص العتاد الفلاحي.
- وحدات تحويل الحبوب هي جزء من شعبة الحبوب، حيث تتميز بقدرتها على تلبية الطلب المحلي خاصة الوحدات الخاصة التي ظهرت بعد توجه الإقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد السوق، وهي تعد الأولى في الصناعات الغذائية على المستوى الوطني.
- تستفيد شعبة الحبوب من أنواع مختلفة للدعم بهدف جعلها قادرة على مواجهة الطلب المحلي، حيث أن معظم الدعم المحلي المقدم لها مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة، اما فيما يخص الدعم المصنف في الصندوق البرتقالي فهو لا يتجاوز النسبة المسموح بها في المنظمة إلا أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، بينما الدعم الموجه لصادرات شعبة الحبوب فهو لا يتوافق مع البعد الثالث لاتفاقية الزراعة.
- سينتج عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على شعبة الحبوب الأثار الايجابية تساهم في تشجيع الإنتاج و تطويره، و الأثار السلبية الناتجة عن تطبيق الالتزامات التي تنص

عليها اتفاقية الزراعة و الاتفاقيات التي لها علاقة بالقطاع، حيث ستزيد هذه الأثار من حجم المشاكل التي تعاني منها شعبة الحبوب كالإرتفاع في فاتورة الحبوب المستوردة.

- يمكن للجزائر التقليل من الأثار السلبية و التحديات ناتجة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال الإستفادة من المزايا و الاستثناءات التي تمنحها المنظمة للدول النامية والعمل على تطوير و تأهيل زراعة الحبوب.

- **التوصيات :**

تتمثل في :

1. تطوير و تحسين زراعة الحبوب لجعلها قادرة على مواجهة الطلب المحلي، و ذلك من خلال التوسيع في تقديم الدعم الموجه للاستثمار الزراعي و البحوث الزراعية.
2. وضع سياسة زراعية حسب خصائص القطاع الزراعي الجزائري و تكون مبنية على الاهداف المتوسطة و الطويلة المدى.
3. الاستمرار في تقديم الدعم المباشر للفلاحين، مع احترام النسبة (10%) المسموح بها في المنظمة العالمية للتجارة.
4. التقليص من المساحات البور (jachère) و العمل بنظام الدورات (système de rotation) الذي يسمح بالإستغلال الأمثل للأرض.
5. عدم تنازل الجزائر في المفاوضات على المزايا و الاستثناءات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية.
6. الحرص على حماية و تدعيم وحدات التحويل خاصة الناشئة لزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية.
7. توسيع في إستغلال الاراضي خاصة في المناطق الهضاب العليا التي تعد اكثر الاراضي الملائمة لزراعة الحبوب.
8. توفير آلات الملائمة للحصاد الحبوب و المعدات الفلاحية اللازمة لتفادي التأخر عن عملية الحصاد و التقليل من اسباب التراجع في المساحات المحصودة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

I. المصادر

1-Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°2023 du 15/12/2008 fixant les conditions d'éligibilité du soutien sur le compte d'affectation spécial n°306-067.

2- Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°010 du 13/01/2009 fixant les conditions d'éligibilité du soutien sur le compte d'affectation spécial n°302-121

3-Ministère de l'agriculture et du développement rural, décision n°497 du 25/08/2009 complétant la décision n°2023.

4-ministère du commerce, Décision n ° 134 du 21/11/2010 fixant les modalités d'accès à l'aide de l'Etat attribué par le fonds spécial pour la promotion des exportations au titre de la prise en charge d'une partie du cout du transport, transit et manutention des marchandises destinés à l'exportation.

II. المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1-الفتلاوي سهيل حسين ، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

2-بدوي ابراهيم ، **اثر العولمة و المنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، دار الفكر العربي، لبنان، 2011.

3-بهاجيرات لال داس، **اتفاقات منظمة العالمية للتجارة المثالب و الاختلالات و التغيرات اللازمة**، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005.

4- دادي عدون ناصر ،متناوي محمد، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2003.

5- لعشب محفوظ ، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

6-محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.

7-مياسي إكرام ، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومه، الجزائر ،2011.

8-مغاوري شلبي علي، **دليل مجتمعات الاعمال السعودية لقواعد منظمة التجارة العالمية**، مجلس غرفة التجارية الصناعية السعودية، السعودية، 2011.

9- سعداوي سليم ، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

10-عبد الحميد عبد المطلب، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

11-عبد الفتاح محمد مامون ، **اتفاقية التجارة في السلع الزراعية قضايا تهم الدول العربية**، الاعداد للمؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة، نيورك، 2001.

12- قابل محمد صفوت ،**منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

13- شيحه مصطفى رشدى ، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،2004.

14-تومي عبد القادر ، **العولمة من الاقتصاد الى الايديولوجيا**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،الجزائر،2009.

15- خليل نهاد دمشقية، تمام صبيح، **الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، مشروع تطوير السياسات التجارية و التحضير لانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد و التجارة، سوريا.

- **اطروحات و رسائل جامعية**

1-مولحسان آيات الله ،« منظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر) »، أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير،2011.

2-غردي محمد ،« القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة »،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر-3- ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير والعلوم التجارية ،2012.

3-بوطمين سامية ،« انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية »،جامعة الجزائر ،2001.

4-بن عمر الاخضر،« اثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية » ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

5-زاهي محمد امين ،« اثر الاصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية و انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة 1994-2007 »،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،2009.

- **المجالات و الدوريات**

1-العيسى ياسر ،« سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الاوروبي "سلع مختارة" » ، **مذكرة سياسات رقم 15**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

2-جوزي جميلة ،« ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة »،**مجلة الباحث** ،جامعة الجزائر ،العدد 11 ،2012.

3- دادي ناصر عدون ،متناوي محمد ،« انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للنجارة : الاهداف و العراقيل »،**مجلة الباحث** ،العدد 03 ،2004.

4-كربالي بغداد ،« نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر »،**مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 08 ،2005.

5-عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله،« اثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم » ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 2.

6-خالدي خديجة،« اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري » ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد 02.

- **الملتقى**

1-سليمان ناصر،« التكتلات الاقتصادية العالمية كإستراتيجية لمواجهة التحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر- »، (الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد)، يومي 29 و 30 افريل 2002.

- **التقارير**

1-البنك الدولي، سلسلة الحبوب الامن الغذائي و ادارة الواردات القمح في البلدان العربية، واشنطن، 2012.

2-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، خرطوم، 2010.

- **مقابلات**

1-مقابلة مع مدير مديرية الاتفاقيات التجارية الجهوية و التعاون، بوزارة التجارة، 09/04/2014.

2-مقابلة مع نائب مدير مكتب ترقية الصادرات بوزارة التجارة، 22/04/2014.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- **Ouvrages**

1-Daniel Van Der Steen, Alex Danan, Marek Poznanski, **Organisation mondial du commerce et l'agriculture**, collectif stratégies alimentaires, Bruxelles, 1999.

2-Kamal Chehrit, **l'Organisation mondial du commerce**, grand alger livres, Alger, 2007.

3-Mohammed Elyes Mesli, **l'agronome et la terre**, édition alpha, Alger, 2007.

4-Organisation mondial du commerce, **Comprendre l'OMC**, Division de l'information et des relations extérieures, Genève, 2012.

- **Thèses**

1-Ghazi nouria, « Le commerce international du blé », thèse de doctorat d'etat en science économique, Université D'ABOU BAKR BLKAID Tlemcen, 2011.

2-Kellou Rym, « Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportations pour les céréalières français dans le cadre du pole de compétitivité Quali-Méditerranée », Master of science n 93, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Montpelier, 2008.

3-M'hand Djaouti, « Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud », Mémoire of master n 106, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Montpelier, 2010.

4-Pagés laura, « la volatilité du prix du blé sur les marchés agricoles mondiaux : une approche par les facteurs », mémoire de master en science politique, Université lumière Lyon 2, 2012.

- **Revues**

1-Abdelkader djermoun, « La production céréalière en Algérie », **revue naturel et technologie** n°1, 2009.

2-A.Bencharif, J.L.Rostoin, « Concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaine globale de valeur au cas de blé en Algérie », **working paper** n°7, MOISA, 2007.

4-Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, « Les négociations agricoles à l'OMC etat des lieux », **document réalisé pour le séminaire de haut niveau sur les enjeux de la conférence ministérielle de Cancun**, 2003, p5.

5-Hamou, Labdi et Hamdi, « Problématique de la céréaliculture et perspective de développement », **Actes de l'atelier régional sur la recherche scientifique et le développement de l'agriculture**, Mostaganem, 2009, p 8.

6-Jean-Froncois Gleizes, « Des chiffres et des céréales l'essentiel de la filière », **passion céréales** , France, 2013, p 06.

7-Jouve A.M et autre, « la filière des céréales dans les pays du Maghreb », **options méditerranéennes série B** n° 14, Montpelier, 1995, p 172.

8-Kheyar et autre, « la mécanisation de la céréaliculture Algérienne : constat et perspectives », **annales de l'institut national agronomique** n°1.2, el harrach, 2007, p99.

9-Pablo Lavarello et autres, « Libéralisation, entreprises transnationales et formes d'insertion internationale : Le cas des filières soja et blé en Argentine », **options méditerranéennes série A** n° 90, Montpelier, 2010.

10-Sébastien Abis, et autres, « Commerce et logistique : le cas de la filière céréalière, **CIHEAM, Mediterra**, , 2014.

- **Rapport**

1-Conseil international des céréales. Rapport marché des céréales, 2014.

2- FAO, perspectives de récolte et situation alimentaire, 2010.

3-Ministère des finance, Sous direction du Tarif douanier et de l'Origine des marchandises, Amendements à la à la Nomenclature du Système Harmonisé Applicables à partir du 1er janvier 2012.

4-Office algérien interprofessionnel des céréales, rapport 2013.

5-OCDE, Les hausses des prix alimentaires : causes et conséquences, 2008.

6-Organisation mondial du commerce, rapport annual 2012.

- **Sites internet**

1-عادل محمد خليل، اجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، محملة من :
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procdomcar%20.pdf

2-وزارة التجارة، "الصندوق الخاص بترقية الصادرات"،محملة من:
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi

3-l'Algérie reprend les négociations en vue de son accession à l'omc, télécharger :
http://www.wto.org/french/news_f/news13_f/acc_dza_05apr13_f.htm

4-l'Algérie appelle à une plus grande diligence dans le traitement du dossier, 26/02/2014, télécharger : http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/aps031213fr.pdf

5-Boukais, communication relative a l'approvisionnement du marché national en produit alimentaire de large consommation, ministère du commerce, 2010, télécharger :
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/present1.htm

6-EcoNexus ,agroply :declaration de Bern,(numéro special),juin 2011,
http://econexus.info/publication/AGROPOLY - Ces quelques multinationales qui contrôlent notre alimentation

7-Etat d'avancement des travaux du groupe de travail de l'accession :
http://www.wto.org/french/thewto_f/acc_f/a1_algerie_f.htm

8-OMC, Accession de l'Algérie à l'OMC : questions et réponses additionnels, téléchargé : http://www.wto.org

9-Selon l'OAIC « 55% des agriculteurs algériens produisent des céréales » :
http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/agriculture/55-des-agriculteurs-algeriens-produisent-des-cereales-07-06-2012-158283_291.php

10- http://oaic-office.com/Historique.html

الملحق

خريطة توضح توزيع زراعة الحبوب في الجزائر

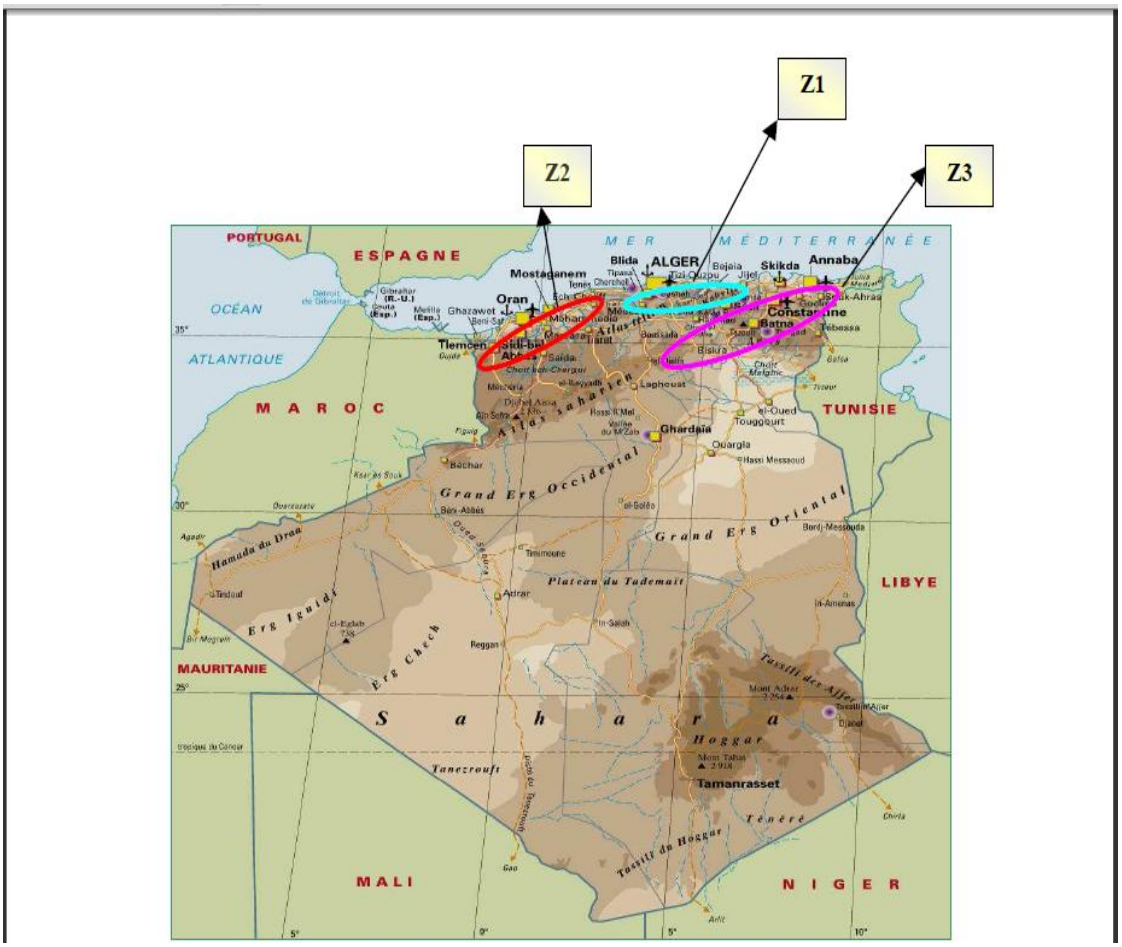

مفتاح :

Z1 : المناطق الشرقية

Z2 : المناطق الغربية

Z3 : منطقة الهضاب العليا

Source : Rym Kellou, « Analyse du marché algérien du blé dur et les opportunités d'exportations pour les céréalières français dans le cadre du pole de compétitivité Quali-Méditerranée », Master of science n 93, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Montpelier, 2008, p 37.

الفهرس

الاهداء

الشكر

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة المختصرات

الملخص

خطة

مقدمة..... 1

الفصل الأول : المنظمة العالمية للتجارة و انضمام الجزائر اليها

تمهيد.....7

المبحث الأول : ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....8

المطلب الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة.....8

المطلب الثاني : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة.....12

المطلب الثالث : كيفية الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....16

المبحث الثاني مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....19

المطلب الأول : دوافع طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....20

المطلب الثاني : إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....22

المطلب الثالث : الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و الصعوبات التي واجهتها.....26

المبحث الثالث : اتفاقيات الخاصة بالقطاع الزراعي.....29

المطلب الأول : اتفاقية الزراعة.....30

المطلب الثاني : ايجابيات وسلبيات اتفاقية الزراعة.....36

المطلب الثالث : اتفاقيات أخرى متعلقة بالزراعة و تطور المفاوضات بشان الزراعة.....38

خلاصة الفصل الأول..... 42

الفصل الثاني : شعبة الحبوب على المستوى العالمي و الوطني

تمهيد..... 43

المبحث الأول : السوق العالمي للحبوب.....44

المطلب الأول : فواعل السوق العالمي للحبوب.....44

المطلب الثاني : خصائص السوق العالمي للحبوب.....48

المطلب الثالث : سياسات الحبوب في الدول المصدرة للحبوب.....51

المبحث الثاني : شعبة الحبوب على المستوى الوطني.....53

المطلب الأول التعريف بشعبة الحبوب.....54

المطلب الثاني إنتاج، إستهلاك و إستيراد الحبوب.....58

المطلب الثالث وحدات تحويل الحبوب في الجزائر.....64

المبحث الثالث : السوق الجزائري للحبوب.....67

المطلب الأول تنظيم السوق الجزائري للحبوب.....67

المطلب الثاني العرض و الطلب على الحبوب في الجزائر.....68

المطلب الثالث : دور الديوان الجزائري المهني للحبوب.OAIC 71

خلاصة الفصل الثاني..... 74

الفصل الثالث : واقع شعبة الحبوب في الجزائر و أفاقها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد.....75

المبحث الاول : وضعية شعبة الحبوب في الجزائر بالنسبة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة76

المطلب الأول : سياسات الحبوب في الجزائر..... 76

المطلب الثاني : أنواع الدعم المقدم لشعبة الحبوب.....78

المطلب الثالث : مدى مطابقة شعبة الحبوب الجزائرية لأبعاد اتفاقية الزراعة..... 79

المبحث الثاني : التغيرات والتحديات التي تواجهها شعبة الحبوب في حالة الإنضمام إلى م ع ت.....84

المطلب الأول مفاوضات الانضمام الخاصة بالقطاع الزراعي.....84

المطلب الثاني الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى شعبة الحبوب.....87

المطلب الثالث التحديات التي تواجه شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت.....88

المبحث الثالث : النتائج المتوقعة على شعبة الحبوب في حالة الانضمام إلى م ع ت.....89

المطلب الأول : الاثار الايجابية.....90

المطلب الثاني: الاثار السلبية.....91

المطلب الثالث : الإجراءات ممكن اتخاذها.....93

خلاصة الفصل الثالث.....95

الخاتمة..... 96

قائمة المصادر و المراجع.....99

الملحق